الإدارة الفرنسية في المغرب

1939-1956

الدكتور

ثامر عزام حمد سليم الدليمي



الإدارة الفرنسية في المغرب

1956-1939

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
(2015/11/5676)

الدليمي، ثامر عزام

الادارة الفرنسية في المغرب 1939-1956// ثامر عزام الدليمي

عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع2016

(   ) ص

ر. أ. : (2015/11/5676)

الواصفات: المغرب// الحكم الفرنسي للمغرب/

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية او أي جهة حكومية أخرى.

دار غيداء للنشر والتوزيع

تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
تلفاكس: 6 5353402 962+
ص.ب: 520946 عمان 11152 الأردن
مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
خلوي: 7 95667143 962+
E-mail: darghidaa@gmail.com

الإدارة الفرنسية

فـي الــمـغـرب

1939-1956

الدكتور

ثامر عزام حمد سليم الدليمي

الطبعة الأولى

2017 م - 1438 هـ

بسم اللـه الرحمن الرحيم

(أَوَ لَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ اللـهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُم مِّنَ اللـهِ مِن وَاقٍ {40/ 21})

صدق اللـه العظيم

سورة غافر:الآية٢١

الإهداء

إلى... من أنارا لي طريق الحياة وربياني صغيرا(والديَّ العزيزين)

إلى... النور الذي اختفى من حياتي وترك جرحاً عميقاً لم يندمل مع الأيام والسنين(أخي عدنان)

إلى... من كانوا سنداً وعوناً(إخوتي وأخواتي)

إلى... سكني مع فيض مودتي (زوجتي الصابرة)

إلى... قرة عيني وبهجتي وسروري (ابنائي)

اهدي هذا الجهد المتواضع

الفهرس

المقدمة

تميز المغرب بأهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة نظراً لموقعه الجغرافي المهم كونه يقع على ساحلي البحر المتوسط والمحيط الأطلسي مع ملاءمة مناخه وخصوبة أراضيه، وتنوع ثرواته المعدنية، مما جعله محط أنظار الدول الكبرى التي تنافست فيما بينها للاستحواذ على هذا البلد.

بدأ التنافس الدولي دروته للاستحواذ على المغرب في منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بعد أن اتسم نظام الحكم في المغرب بالضعف واتسمت الحياة الاقتصادية بالركود والبطالة بسبب العزلة التي انتهجها نظام الحكم سياسة وفرضت عليه. ترافق ذلك بالاعتماد على سياسة القروض لمالية الدولة وتراكم الديون. فشجعت هذه الوقائع الدول الأوروبية على الاندفاع للسيطرة على المغرب.

وكانت فرنسا من بين أبرز الدول الأوروبية التي اهتمت بالمغرب وأدركت أهميته الاستراتيجية بالنسبة لمصالحها السياسية والاقتصادية منذ احتلالها الجزائر عام 1830، وفرضها الحماية على تونس عام 1881، لذلك سعت جاهدة بعد أن عقدت معاهدات عدة مع الدول الأوروبية التي كانت تنافسها للسيطرة على المغرب فتوصلت إلى عقد معاهدة مع ايطاليا عام 1900، تضمنت إطلاق يدها في ليبيا مقابل حرية عمل فرنسا في المغرب. وفي عام 1904 توصلت مع بريطانيا إلى ما يعرف بـ (الوفاق الودي) الذي ضمن إطلاق يد بريطانيا في مصر والسودان وحرية التجارة البريطانية في المغرب، وتخصيص منطقة نفوذ لاسبانيا مقابل التسليم بمطالب فرنسا في المغرب. وقد تكللت مساعي فرنسا بالنجاح في إعلان الحماية الثنائية الفرنسية الاسبانية على المغرب في عام 1912.

جاء اختيار موضوع الدراسة (الإدارة الفرنسية في المغرب 1939-1956) لأهمية التعرف على واقع الإدارة الفرنسية في المغرب في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة، ومعرفة تأثيرها على تلك القطاعات. فضلاً عن دراسة دور الحركة الوطنية المغربية في مقاومة السياسة الفرنسية، وموقف الإدارة الفرنسية من

الوطنيين المغاربة الذين استمروا في نضالهم ضد الاحتلال الفرنسي حتى تحقيق الاستقلال عام 1956

إن المدة الزمنية التي تناولتها الدراسة (1939-1956) كانت مهمة وحساسة فيها تحقق تاريخ المغرب إذ تمثل زيادة الوعي الوطني والقومي للشعب المغربي، واشتداد الصراع بين الوطنيين المغاربة والسلطان محمد الخامس من جهة، والإدارة الفرنسية من جهة أخرى، ويأتي موضوع الدراسة استكمالاً لعدد من الدراسات الأكاديمية في الجامعات العراقية التي تناولت تاريخ المغرب من جوانب مختلفة. وتهدف هذه الدراسة إلى تشخيص سياسة الإدارة الفرنسية في المغرب في مختلف المجالات التي كانت تتماشى مع مصالح الحكومة الفرنسية التي تهدف إلى تكريس السيطرة الاستعمارية في المغرب، وحددت الدراسة من عام 1939 بداية لها لتعرض العالم في هذا العام الى حرب مدمرة كان لها تأثيراً كبيراً على كل البلدان بما فيها المغرب وهي الحرب العالمية الثانية، أما نهاية هذه الأطروحة فقد كانت عند نقطة تحول كبيرة وهي استقلال المغرب في عام 1956.

أما منهجية، فقد اعتمدت على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي بغية تسليط الضوء على ما حصل من تطورات وأحداث في محاولة للكشف عن حقيقة الإدارة الفرنسية والموقف الوطني للشعب المغربي سلطاناً وأحزاباً ومنظمات في التصدي لسياسة الإدارة والسياسة والجهود التي بذلت لتحقيق الاستقلال.

وفي ضوء هذه المنهجية جاءت الكتاب بمقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

تناول الفصل الأول الإدارة الفرنسية في المغرب (1912-1939)، وتضمن ثلاثة مباحث. ركز المبحث الأول على تشكيلات الإدارة الفرنسية وعلاقتها بحكومة المغرب من حيث الإدارة العسكرية الفرنسية في المغرب وتشكيلات الجيش الفرنسي. ووضح المبحث أيضاً موقف الإدارة الفرنسية من القضاء، وفي المبحث الثاني ركز على الإدارة الفرنسية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب و شمل على الإدارة الفرنسية في مجال الزراعة والصناعة والتجارة والمالية، والتعليم والصحة، وكذلك المجالات الثقافية والصحافة في المغرب أما المبحث الثالث فقد تضمن موقف الإدارة الفرنسية من الحركة

الوصية في المغرب بتحديد 1912-1939 إذ مرت الحركة الوطنية المغربية بمرحلتين الأولى تتمثل بالكفاح المسلح وقد بدأت منذ فرض فرنسا الحماية على المغرب عام 1912، والثانية مرحلة التنظيمات السياسية بعد نهاية ثورة الريف التي تزعمها محمد عبد الكريم الخطابي عام 1926

وتناول الفصل الثاني الإدارة الفرنسية أثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1945، وقد قسم على أربعة مباحث تضمن المبحث الأول سياسة الإدارة الفرنسية في المغرب عند إعلان الحرب العالمية الثانية، وركز على الإدارة العسكرية في المغرب أثناء الحرب ودورها في تجنيد الجيش المغربي إلى جانبها ضد دول المحور، ووضح موقف السلطان محمد الخامس من طرفي النزاع في الحرب العالمية الثانية وتضمن المبحث الثاني موقف الإدارة الفرنسية من لقاء السلطان محمد الخامس مع الرئيس الأمريكي روزفلت، ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل في شهر تشرين الثاني 1943 أما المبحث الثالث فقد ركز على دور الإدارة الفرنسية في المجالات العامة، ومنها المجال الاقتصادي والاجتماعي وأثر الحرب العالمية الثانية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب وتناول المبحث الرابع موقف الإدارة الفرنسية من الحركة الاستقلالية في المغرب 1939-1945 إذ بدأت الحركة الوطنية في المغرب بقيادة حزب الاستقلال المغربي بالمطالبة بالاستقلال الكامل للمغرب، بعد أن كانت سياستها تطالب بالإصلاح.

أما الفصل الثالث فقد سلط الضوء على الإدارة الفرنسية في المغرب بعد الحرب العالمية الثانية 1946-1953، وتضمن ثلاثة مباحث عالج المبحث الأول الإدارة الفرنسية في المجالات العامة وأهمها الزراعة والصناعة، والتجارة والمالية، والتعليم والصحة والمجالات الثقافية، أما المبحث الثاني فقد ركز على موقف الإدارة الفرنسية من التطورات السياسية في المغرب وأهمها الموقف من تأسيس مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة 1947، والموقف من زيارة السلطان محمد الخامس إلى مدينة طنجة في نيسان 1947، والصراع بين المقيم الفرنسي والسلطان محمد الخامس ونهاية

الأزمة المغربية عام 1951 في حين درس المبحث الثالث دور الإدارة الفرنسية في خلع السلطان محمد الخامس في 20 آب 1953.

أما الفصل الرابع فقد ناقش موقف الإدارة الفرنسية من المطالب المغربية بالاستقلال 1953-1956 ويتكون من ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول موقف الإدارة الفرنسية من المطالب المغربية بالاستقلال في المنظمات الإقليمية والدولية وركز المبحث على الجامعة العربية وفي الأمم المتحدة مع بيان الدور الوطني الذي قام به الوطنيون المغاربة وجهودهم بنقل قضية المغرب إلى المنظمات الإقليمية والدولية، وكان لحزب الاستقلال الدور البارز في هذا المجال أما المبحث الثاني فقد ركز على تصاعد المقاومة الوطنية المسلحة وتأسيس جيش التحرير المغربي عام 1954، الذي كان يضم في صفوفه مقاتلين من بلدان المغرب العربي كافة وأدى دوراً بارزاً في الكفاح المغربي ضد الإدارة الفرنسية، وتناول المبحث الثالث سياسة الحكومة الفرنسية تجاه المغرب في المدة 1955-1956، وقد سنعرض فيه أهم الأسباب التي أدت الى تغير سياسة الإدارة الفرنسية تجاه المغرب وأخيراً تناول المبحث مفاوضات الاستقلال 1955-1956 وموقف الإدارة الفرنسية منها

أما الخاتمة فقد عرضت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

اعتمدت الدراسة على عدد من المصادر من الكتب العربية والمعربة، والرسائل والأطاريح الجامعية، والمصادر الأجنبية، فضلاً عن عدد من الوثائق المتوافرة في دار الكتب والوثائق العراقية ومنها غير المنشورة، وملفات البلاط الملكي التي شكلت مادة مهمة لما حوته من معلومات عن تطورات الأحداث التي كانت ترسلها السفارات والمفوضيات العراقية في الخارج وفي المغرب على شكل تقارير عن أوضاع المغرب إلى وزارة الخارجية العراقية

كان للكتب العربية والمعربة التي تناولت هذه المرحلة من تاريخ المغرب الحديث والمعاصر دور مهم في إنضاج الأطروحة وإغنائها وكان في مقدمتها كتب قيادات الحركة الوطنية المغربية الذين عاصروا مدة الإدارة الفرنسية للمغرب، وأسهموا في مقاومة

توجهت الاحتلال وفي مقدمتهم علال الفاسي الذي تعد كتاباته مرجعاً أساسياً ومهماً في الدراسات التاريخية المعاصرة، ولاسيما كتابه الموسوم بـ(الحركات الاستقلالية في المغرب العربي) الذي أفاد الأطروحة بمعلومات قيمة عن أساليب الاحتلال التي استعملتها الادارة الفرنسية لتكريس السيطرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفرنسية على المغرب.

كذلك كتاب عبد الكريم غلاب الموسوم (تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب) وهو في جزأين اذ يعد من المصادر المهمة التي أغنت الأطروحة بمادة تاريخية مهمة لكونه شخصية معاصرة للأحداث فقدم وصفها موضوعية ولاسيما عن دور الحركة الوطنية المغربية في مقاومة سياسة الإدارة الفرنسية والمطالبة بالاستقلال التام عن فرنسا.

ومن المصادر العربية المهمة التي اعتمدت عليها الأطروحة كتاب (المغرب في عهد السلطان محمد بن يوسف 1927-1956 فترة الحماية الفرنسية والاسبانية) لمؤلفه زين العابدين العلوي، وهو من الكتاب المغاربة المعروفين، وممن كان يعمل في حينها في الميدان الاقتصادي، وتضمن الكتاب معلومات قيمة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المغرب اثناء مدة الحماية الفرنسية ودور الإدارة الفرنسية في تسخير خيرات البلاد لفائدة فرنسا، دون أي اعتبار لما تعهدت به للشعب المغربي، وللسلطان محمد الخامس، وبين الكتاب ايضاً موقف السلطان محمد الخامس من الإدارة الفرنسية، ودوره في فشل سياسة الإدارة الفرنسية بالمغرب، وقد اعتمد المؤلف زين العابدين العلوي في كتابه على عدد كبير من الوثائق المغربية والكتب الأجنبية، ولاسيما الفرنسية ذات الصلة بالموضوع.

أما الكتب المعربة التي أفادت الأطروحة وأسهمت في معرفة وجهة النظر الفرنسية تجاه الإدارة في المغرب، فكان أهمها مؤلفات الكاتب الانكليزي (روم لاندو)، ومنها كتابه الموسوم بـ(تاريخ المغرب في القرن العشرين)، وكتابه (أزمة المغرب الأقصى) وكتاب (محمد الخامس منذ اعتلائه العرش حتى يوم وفاته) وتعد تلك الكتب من المصادر المهمة لكونه عاش في المغرب مدة طويلة وعاصر الأحداث السياسية ومما يؤخذ

على أن الكتب أنها اتسمت بظاهرة التشتت في المعلومات، وعدم الحيادية في عدد من المواضيع وصفه. المتعة في استعراض المحررات الفرنسية في المغرب. ومن الكتب المغربية أيضاً والتي أسهمت بدور مهم في رفد الأطروحة بمعلومات مهمة في الجانب السياسي كتاب المؤلف الانكليزي دوجلاس اشفورد الموسوم بـ(التطورات السياسية في المملكة المغربية).

اعتمد البحث على عدد من المصادر الأجنبية تنوعت بين الفرنسية والانكليزية التي أفادت الأطروحة بمعلومات قيمة. ويأتي في مقدمتها كتاب (الاقتصاد المغربي 1912-1962) (The Economy of Morocco 1912-1962) للمؤلف (Charles F. Stewart) الذي بين فيه الأوضاع الاقتصادية للمغرب في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة كافة، وتطرق الكاتب إلى أهم المتغيرات التي طرأت على قطاع الزراعة، والصناعة، والتجارة في المغرب، وسيطرة الإدارة الفرنسية عليها واستغلال ثروات المغرب لخدمة المستوطنين الأوربيين والفرنسيين، وكتاب المغرب تحت الحكم الاستعماري – الإدارة الفرنسية لمناطق القبائل 1912-1956 (Morocco under Colonial Rule: French Administration of Tribal Areas 1912-1956) لمؤلفه (Bidwell Robin) الذي يتناول الجوانب الادارية للمغرب في ظل الإدارة الفرنسية، وسياسة فرنسا تجاه القبائل المغربية، ثم كتاب الصراع الفرنسي المغربي 1943-1956 (The Franco-Moroccan conflict 1943-1956) للكاتب البريطاني Bernard Stephen الذي يعد أحد المصادر المهمة في العلاقات الفرنسية المغربية إلا أنه يهتم بمواقف وسلوك الشخصيات والمسؤولين الفرنسيين في فرنسا والإقامة العامة، ومعظم مصادره فرنسية وغربية دون المصادر المغربية.

واعتمد الكاتب على عدد من المصادر الفرنسية التي أضافت إلى الدراسة معلومات مفيدة عن الأوضاع الاقتصادية للمغرب في ظل الإدارة الفرنسية وتأثيرها على الحالة الاجتماعية في المغرب ولاسيما أثناء الحرب العالمية الثانية وأهمها كتاب الاقتصاد شمال افريقيا (L'économie de l'Afrique du Nord) لمؤلفته [illegible] وكذلك كتاب المغرب في الحرب (Le Maroc dans la Guerre) لمؤلفه (René [illegible]) الذي بين فيه تأثير الحرب العالمية الثانية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المغرب

وفي هذا السياق أود الإشارة إلى أن أغلب المصادر والمراجع الأجنبية الفرنسية والبريطانية كانت لا تخلو من الانحياز إلى الغرب أو إلى سياسة المستعمر الفرنسي، لكني توخيت الدقة والموضوعية والحيادية في فرز المعلومات والاستفادة منها.

كان للرسائل والأطاريح الجامعية العراقية التي تناولت دراسة هذه المرحلة من تاريخ المغرب دور مهم في إغناء الأطروحة بمعلومات قيمة، ونخص بالذكر منها: (حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب 1944-1956) للدكتور كاظم عكال الخزعلي، إذ احتوت على معلومات مهمة عن موقف حزب الاستقلال من الإدارة الفرنسية في رسالته. الفكر السياسي لحزب الاستقلال المغربي لمحمود صالح الكروي التي عززها بإجراء مقابلات شخصية مع قادة الحركة الوطنية المغربية أسهمت في رفد الأطروحة بمعلومات مهمة، وكذلك رسالة الماجستير لعبد الفتاح الخزرجي الموسومة (العلاقات الفرنسية المغربية 1944-1956) التي بين فيها طبيعة الصراع الفرنسي المغربي ومساراته في تلك المرحلة، وكذلك رسالة الماجستير الموسومة بـ (التطورات السياسية في المغرب 1930-1956) لـ عبد الوهاب عبد العزيز أبو حمرة التي هي الأخرى عززت فصول الأطروحة بمعلومات مهمة

شكلت البحوث العلمية المنشورة في المجلات العراقية والعربية دوراً مهماً في رفد الأطروحة بالكثير من المعلومات عن تطور الأحداث في المغرب إبان مدة الحماية وكذلك كان لبعض الصحف دور في رفد الأطروحة بمعلومات عن موقف الإدارة تجاه الأحزاب السياسية في المغرب، وأهم تلك الصحف جريدة (العلم) الناطقة بلسان حزب الاستقلال المغربي

لا تخلو أية دراسة من صعوبات وقد كانت الصعوبات التي واجهت الباحث هي قلة المصادر المتعلقة بموضوع البحث، ولاسيما المصادر الفرنسية والانكليزية عن تاريخ المغرب والمصادر التي تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن صعوبة السفر إلى المغرب في ظل الظروف الراهنة إلا أني تمكنت بحمد الله من تجاوزها بالحصول على المصادر بمساعدة أستاذي المشرف الدكتور محمود صالح الكروي الذي أمدني مشكوراً

بعدد كبير من المصادر من كتب ومجلات ووثائق وصحف ورسائل جامعية أسهمت في انجاز الأطروحة، ومساعدة عدد من الأصدقاء المهتمين بالشأن المغربي

ومسك الختام من أن تكون هذه إضافة جديدة للمكتبة العراقية والعربية فيما يتعلق بدراسة تاريخ المغرب الحديث والمعاصر وتطور الأحداث فيه، فهو تاريخ غني وموضوعاته جديرة بأن يدرسها ويبحث فيها طلبة الدراسات العليا مستقبلاً.

الفصل الأول

الإدارة الفرنسية في المغرب

1939-1912

المبحث الأول

تشكيلات الإدارة الفرنسية وعلاقاتها بحكومة المخزن

أولاً: علاقة الإدارة الفرنسية بحكومة المخزن.

كان المغرب قبل عام 1912 دولة مستقلة ذات سيادة تامة ونظام حكم محكم وقد أشاد بهذا النظام الماريشال ليوتي (Lyautey)[1] إذ قال في تقرير رفعه إلى حكومته "**لقد وجدنا في مراكش دولة وشعباً واضحي المعالم، فأكثر المنظمات القائمة كانت راسخة، وكانت تمثل شيئاً حقيقياً، فلم يكن ثمة نظام سياسي واضح فحسب، بل كان هناك نظام قضائي مهم**"[2].

---

(1) الماريشال ليوتي: أول مقيم عام فرنسي في المغرب 1912-1925، كان لديه خبرة عسكرية اكتسبها أثناء خدمته التي قضاها في فيتنام ومدغشقر والجزائر، قام على حدود واسعة بوسائل تكتيكية تهدف إلى احتجاجية بمجموعة الفرنسية، منح رتبة ماريشال عام 1921، فصل من منصبه كمقيم عام للمغرب عام 1925، توفي عام 1934، ودفن في المغرب بناءً على وصيته، وبعد الاستقلال نقل رفاته إلى فرنسا عام 1961. الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، معلمة المغرب، ج20، مطابع سلا، سلا، 1998، ص6921.

(2) يتكون نظام الحكم من السلطان وهو الرئيس الأعلى للدولة ويساعده وزراء العدل والحربية والمالية والأوقاف والخارجية، وعلى رأس هذه الوزارات رئيس هو الصدر الأعظم (يساوي رئيس الوزراء)، ينوب عنه في المدن (الباشوات) وفي القرى والأرياف (القواد) ولكل من هؤلاء الباشوات والقواد هيئات محلية ومستشارون يستخدمهم في تقرير الأحكام وتطبيقها. عبد الحميد الحريري، تاريخ المغرب العربي وكتاب الحريري، تونس، المغرب، دار الجامعة للطبع والنشر، د.م، د.ت، ص92.

بسطت فرنسا حتى مراكش[1] بالقوة العسكرية، وفرضت عليه نظام الحماية بموجب معاهدة فاس التي فرضتها عليه في 30 آذار 1912[2] تضمنت المعاهدة ديباجة وعدة فصول وقد اتفقت فرنسا مع حكومة السلطان على إحداث وضع قانوني بالمغرب يبنى على النظام الداخلي والأمن العام، ويسمح بإدخال إصلاحات، ويضمن نمو البلاد الاقتصادي[3]

شاركت أسبانيا فرنسا في هيمنتها على المغرب عن طريق استيلائها على المناطق الشمالية من المغرب[4] في الوقت الذي خضعت فيه مدينة طنجة[5] إلى إدارة دولية شاركت بها مجموعة من الدول الأوربية[6].

---

(1) وهو الاسم الشائع للدلالة على المغرب الأقصى في تلك المرحلة التاريخية ويطلق عليه بالفرنسية (Maroc) وبالإنكليزية (Morocco)، وبالأسبانية (Martincs) واشتهر في ... العصر الحديث باسم دولة أو حكومة (المخزن) والتي أصبح اسمها الرسمي بعد الاستقلال في عام 1956 المملكة المغربية. روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت 1963، ص39

(2) استغلت فرنسا ضعف السلطان المغربي على السلطان عبد الحفيظ بن الحسن الأول (1908-1912) فعقدت معه معاهدة الحماية السلطان الشرعي وأصبحت مراكش بعد ذلك فرنسا حتى السلطان الموقع على معاهدة الحماية في 30 آذار 1912 فجردته من صلاحياته وأصبح خاضعاً لمشيئة المقيم العام الفرنسي الذي له الحق في رفض المراسيم الصادرة عن السلطان وأصبح تابعاً من السلطان في الشؤون الخارجية وتعهدت فرنسا بحماية السلطان من أي خطر أو تهديد يتعرض له عرشه ... للمزيد من التفاصيل عن معاهدة فاس ينظر محمد خير فارس، تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب 1912-1939، دمشق 1972، ص53-55.

(3) Brace Richard, Morocco Algeria, Tunisia, New-Jersey, U.S.A 1964, P 40

(4) وقعت فرنسا في 27 تشرين الثاني 1912 اتفاقاً مع أسبانيا بموجبه على شمال المغرب لأسبانيا على أن تبقى خاضعة اسمياً للسلطان في مراكش ويمثله فيها خليفة يحمل اسم خليفة وبذلك سميت المنطقة الخليفية وتعين أسبانيا مندوباً لها يشرف على إدارة ... للمزيد من التفاصيل ينظر محمد علي داهش، جمهورية الريف في مراكش 1921-1926، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية 1980، ص... ؛ ... رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية ... جامعة بغداد، 2007، ص...

(5) طنجة تقع على الضفة الجنوبية لمضيق جبل طارق بين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي ... للمزيد من التفاصيل ينظر ... المغرب، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، 1973، ص108

(6) كانت طنجة موضع خلاف بين الدول الأوربية حتى وقعت معاهدة في 18 كانون الأول 1923 حول النظام الدولي بين بريطانيا وفرنسا وأسبانيا ... محمد خير فارس، المصدر السابق، ص70

سيطرت الإدارة الفرنسية بشكل واسع على الجهاز الإداري في المغرب ابتداءً من قمته التي يمثلها السلطان حتى قاعدته المتمثلة في المدن والنواحي، وجرد السلطان من صلاحياته الداخلية والخارجية إذ لم يبق له سوى إصدار المراسيم مع حفظ المقيم العام الفرنسي بحق الاقتراح. وعملت الإدارة الفرنسية على إلغاء الوزارات المغربية الرئيسية كالخارجية والحرب والمالية وجعلت أجهزة التعليم مسخرة لخدمة المستوطنين الفرنسيين وحماية مصالحهم في المغرب، وأخضعت بقية الوزارات كالأحباس (الأوقاف) والعدل لمراقبة فرنسية دقيقة(1).

بدأت فرنسا بعد فرض معاهدة الحماية على المغرب بنظام الإدارة المباشرة، والسبب يعود إلى الثورة العامة في المغرب ضد نظام الحماية، فضلاً عن قلة عدد الفرنسيين والمصالح الفرنسية والقروض الدولية. واستمرت الإدارة الفرنسية بالعمل على هذا النظام طول وجودها في المغرب، وجعلت منه وسيلة لتسيير شؤون المغرب، ولهذه الغاية تأسست مصالح تقنية شريفة عهد إليها بالإشراف على وزارة الأحباس والعدل والتعليم، وأخرى تابعة للإدارة الفرنسية يقوم بتسيير عملها كاتب عام(2).

والواقع أن المؤسسات والأجهزة السياسية والقانونية والإدارية التي استحدثت في المغرب منذ عام 1912 جعلت من ممثل الحكومة الفرنسية بالمغرب أي المقيم العام وكبار موظفي الإدارة الفرنسية من المدنيين والعسكريين هم الحكام الحقيقيين في البلاد(3).

---

(1) عبد الرحيم بن سلامة، المغرب قبل الاستقلال - عرض لأهم الأحداث السياسية والدستورية قبل الحماية وأثنائها، ط1، دار الثقافة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، 1980، ص 73.

(2) زين العابدين العلوي، المغرب في عهد الحسن الأول وعهد الحسن الثاني، المغرب في عهد السلطان سيدي محمد بن يوسف 1927-1956، فترة الحماية الفرنسية والإسبانية، ج2، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2009، ص [illegible].

(3) محمد عبد الغني حسان، الاحتلال الفرنسي في مراكش، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د.ت، ص 11.

وكان للمارشال ليوتي المقيم العام الفرنسي الأول في المغرب دور كبير في تحقيق أهداف فرنسا، وتطبيق النظرية الاستعمارية غير المباشرة في المغرب إذ كان يتبع سياسة التهدئة التي ترتكز على عدم التعرض للسلطان والمساس بحقوقه الشرعية، ولم يتعرض للنظم الدينية، وكان ليوتي متأثراً بالسياسة البريطانية في الهند وغيرها من مناطق المستعمرات[1]، وكان يسعى بسياسته إلى تحقيق هدف حكومته باستغلال الشعب واستعباده، والسطو على حريته وأرضه. ويتضح من ذلك بقوله " **نحن علينا أن نجعل من المغرب صفقة تجارية مربحة. إذ هذه هي الغاية المتوخاه من كل مؤسسة استعمارية** "[2]. وسار كل المقيمين الفرنسيين في المغرب على نهج المقيم العام ليوتي في إداراتهم بدءاً من(تيودور ستيغ)[3] Theodore Steeg الذي خلفه في الإدارة الفرنسية وإلى آخر مقيم عام فرنسي في المغرب[4].

يعين المقيم العام من رئيس الجمهورية الفرنسية ويمنح الكثير من الصلاحيات في عمله، وله حرية عمل واسعة بإصدار قرارات إدارية، وكان يمثل السيادة الفرنسية في المغرب، ويمثل المغرب لدى الدول الأجنبية، ولا يتلقى الأوامر إلا من مصدر واحد هو وزارة خارجية بلاده[5].

---

(1) Brignon, Histoire du Maroc, Edit Hatier, Paris, [illegible], P.[illegible]

(2) نقلاً عن محمد عبد الغني جلال، المصدر السابق، ص41

(3) تيودور ستيغ: عين مقيماً عاماً في المغرب عام 1925 بسبب تطور حرب الريف وتمكن من تحالف الجيش الفرنسي والإسباني، وهو من دعاة الاستعمار الاستيطاني، وشهد عهده نشاط الحركة الفرنسية في المغرب سكنى المعمرين والسيطرة على سلب المغاربة أراضيهم وحرياتهم. ينظر: روم لاندو، تاريخ المغرب الأقصى، ترجمة [illegible] حسن، لجنة البحوث، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1961، ص57.

(4) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص56

(5) Brignon, Op. Cit, P.34[illegible]

ويعين المقيم العام في عمله من ينوب عنه أثناء غيابه أو مرضه وله أيضاً ديوان مدني وديوان عسكري وديوان دبلوماسي وتلي بعد المقيم العام وظيفة الكاتب العام للحماية المكلف بتركيز مصالح الإدارة فهو عملياً المدير والمراقب باسم المقيم العام وتحت نفوذه للإدارة المغربية كلها وبجانبه تحت سلطته مستشار قانوني يحضر النصوص التشريعية والشؤون الإدارية ويبت في قضايا الموظفين المرفوعة للإقامة العامة[1].

وهكذا كان المقيم العام يتمتع بسلطات وصلاحيات واسعة ويتمتع بحرية عمل واسعة أما السلطان فلم تبق بيده سوى السيادة الدينية.

أما عن علاقة الإدارة الفرنسية بحكومة المخزن، فقد كان التدخل بشؤون المخزن أسهل بكثير من التدخل في شؤون السلطان وذلك بسبب مركزه الديني.

عمدت الإدارة الفرنسية إلى الإبقاء على القسم الأعظم من أجهزة المخزن القديمة بتأثير الأوضاع في المغرب[2]، ووضعت السلطان يوسف بن الحسن[3]، ولكنها أدخلت تعديلات عديدة مع تقدم العمل العسكري وتوطيد أقدام الفرنسيين، استمرت مدة عشرين عاماً وانتهت هذه التعديلات بالإبقاء على وزارات: رئاسة الوزارة - وزارة العدل - وزارة الحبوس (الأوقاف)، وبموجب اتفاقية الحماية ألغت الإدارة الفرنسية وزارة الخارجية لأن الاتفاقية نصت على أن المقيم العام هو الوسيط الوحيد بين السلطان

---

(1) حرب السعدي، المغرب الأقصى المراكشي من الحماية حتى الحماية، تونس الحماية، دار مطبعة الحديثة، القاهرة، 195، ص70.

(2) محمد خير فارس، المصدر السابق، ص202.

(3) السلطان يوسف بن الحسن (1912-1927) تولى العرش في المغرب بعد تنازل أخيه السلطان عبد الحفيظ عن الحكم عام 1912، وتميز السلطان بالهدوء وقرّب إليه أهل الفضل والدين، ولم يكن يميل إلى الشدّة، شهدت البلاد في عهده تطوراً واضحاً وذلك بسبب توجهات السياسة الفرنسية التي حاولت تعميق مؤسساتها كافة من خلال إقرار الحماية الفرنسية على البلاد. حمد الجميلي وآخرون، موسوعة بيت الحكمة لأعلام العرب في القرنين التاسع عشر والعشرين، بغداد، 2000، ج1، ص512.

وممثلي الدول الأجنبية وأن فرنسا ترعى مصالح المغاربة في الخارج وألغت الإدارة الفرنسية وزارة الشكايات وأصبحت مهمتها ضمن مهام رئيس الوزراء، واستعيض بوزارة العدل[1]

وفي عام 1913 قامت الإدارة الفرنسية بإلغاء منصب وزير الحرب لدى كل مكلف بإدارة الجيش وتأمين رواتبه وتموينه ومرتباته، وأصبح المقيم العام الفرنسي هو القائد الأعلى للجيش المغربي[2]

يتضح مما تقدم أن سياسة الإدارة الفرنسية في الوزارات كلها قامت على تجريد سلطان المغرب من كل السلطات السياسية والإدارية ولم يبق له سوى السلطة الدينية وأصبح المقيم العام السلطة الفعلية، وله الحق في إصدار القرارات في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المغرب وأصبح السلطان مجرد ظل للمقيم العام. وقامت الإدارة الفرنسية بإلغاء الوزارات المهمة بحكومة المخزن التي تمثل السيادة المغربية وقوتها، كالخارجية والحرب والمالية، وحرمت المغرب من كل الأجهزة التي كانت تسهم في تطوير المغرب وتقدمه ومنها التعليم الحديث والاقتصاد والأشغال العامة، وسخرت الإدارة موارد المغرب الاقتصادية لخدمة المصالح الفرنسية والمستوطنين الفرنسيين، وجعلت كل الوزارات وإدارة ومناصب الدولة المهمة بأيدي الموظفين الفرنسيين

ثانياً: الإدارة العسكرية

كان العامل العسكري من أهم العوامل التي دفعت فرنسا للاستحواذ على المغرب، رغبة منها في تسخير القوة العسكرية لهذا البلد لدعم قوتها العسكرية، فبعد هزيمتها أمام بروسيا في معركة سيدان عام 1870، كانت فرنسا تشعر بالنقص العددي في

---

(1) محمود صالح الكروي، تقاليد الحكم في المغرب، مجلة كلية الآداب، العدد 29، جامعة بغداد، 200[illegible]، ص9

(2) محمد شقير، تطور الدولة في المغرب- إشكالية التكون والتمركز والهيمنة من القرن الثالث قبل الميلاد إلى القرن العشرين، ط2، أفريقيا الشرق، المغرب 2006، ص282.

جيشها مقارنة بالفرنسيين لذلك فإنها سارعت إلى الاستفادة من الجنود الجزائريين في حربها مع ألمانيا لاستعادة مقاطعتي الألزاس واللورين. فيما أكدت الحكومة الفرنسية أن الجنود والعمال الجزائريين هم احتياطي لا ينفد وهم ذو فائدة كبيرة وأكدت أن القوات المغربية إن تم قيادتها على نحو مناسب فإنها تشكل أهمية كبيرة لفرنسا[1]، وأصبح تابعة للجيش الفرنسي وخضع الجيش المغربي لأوامر المقيم العام. ولذلك أصبحت الإدارة السياسية والعسكرية بيد المقيم العام[2].

أصبح الجيش المغربي على شكل قطعات ملحقة بالقوات الفرنسية. وقسمت الإدارة الفرنسية هذه القطعات إلى أربع مجاميع الأولى كانت تضم الجنود النظاميين المؤهلين للخدمة خارج البلاد لما يتميزون به من شجاعة. وشاركوا في عمليات عسكرية داخل المغرب وخارجه. وكان دورها عسكرياً بحتاً مماثلة مع القوات الأخرى. وكان في صفوف تلك القوات عدد من الضباط المغاربة الذين تخرجوا من [illegible] جماعياً وقد تخلوا فيما بعد عن وظائفهم العسكرية ليتولوا وظائفهم [illegible] وقواد[3].

أما القسم الآخر من القوات المغربية فقد جندوا للخدمة داخل البلد، وتتكون هذه القوات من (الكوم)[4] Goum، والمخزن، و(المحاربين المتطوعين)، وكان لهم دور سياسي

---

(1) Bidwell Robing, Morocco under Colonial Rule French Administration Of Tribal Areas 1912–1956, London, 1973, P 293.

(2) إحسان حقي، المغرب العربي، دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص52.

(3) Bidwell, Op Cit., P 297.

(4) الكوم: منظمة شبه القوات [illegible] الجزائريين على الجنود [illegible] والضباط الفرنسيين [illegible] على عدد من الفرق العسكرية. عبد الحق المريني، مدخل في تاريخ المغرب الحديث من عهد الحسن الأول إلى عهد جلالة الحسن الثاني، دار المناهل للطباعة والنشر، المغرب، 1995، ص90.

منهم، فضلاً عن وحداتهم العسكرية، وكانت الميزانية العسكرية الفرنسية تدفع رواتب الجنود النظاميين، في حين تدفع ميزانية الحماية لرجال المخزن وللمحاربين المتطوعين[1].

إن رجال الكوم يختارون من بين قبائل البربر الأكثر فروسية في الحرب، وكان هؤلاء يمثلون وكلاء الدعاية الأفضل للقضية الفرنسية، وكان لهم دور مهم في تهيئة مشاعر سكان القبائل التي تحتلها القوات الفرنسية، وقاموا بدور مهم في قمع الجنود المنشقين عن ضباطهم، وكان الضباط الفرنسيون يستعملونهم لترويج العديد من الأفكار الجديدة في التعليم والزراعة والصناعة وقد ارتفعت أعدادهم حتى بلغت 8000 شخص عام 1939[2].

أما الفئة الأخرى وهم المحاربون المتطوعون، فقد قام الضباط الفرنسيون بتجنيدهم لصالحهم، وعادةً ما يختار الضابط ما بين 20-30 رجلاً من أسر شريفة للجنود كحراس شخصيين ومرافقين، ولم يكن هؤلاء يخضعون للانضباط العسكري، وكان لهم الحق في الاستقالة من خدمته متى يشاؤون، وفي عام 1933 أصبحت رواتبهم نحو 190 فرنك في الشهر الواحد، وإذا قتل أحدهم في ساحة المعركة يتلقى ذووه

1000 فرنك، وفي عام 1938 كان عددهم يُقدّر بـــ 7000 شخص[3].

وتعدّ فئة الأنصار [illegible] وكلفت بقيادتهم قادتهم المحليون في العمليات الخاصة، ويسرحون عندما يتم إنجاز هذه العمليات، وكان أغلبهم من القبائل التي تعيش في الجبال وتمتلك خبرة كبيرة بأساليب القتال المحلية وأبرز تلك القبائل قبيلة بنو زيان الجبارة بالقتال في جبال الأطلس الأوسط، وتكمن قوة تلك القبائل في اندفاعهم وسرعة تحركهم ومعرفتهم بميادين القتال، وشارك أكثر من 10000 شخص منهم إلى جانب

(1) ألبير عياش، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، دار الخطابي للطباعة والنشر، 1985، ص100

(2) Bidwell, Op.Cit., P. [illegible].

(3) Bidwell ,Op.Cit., P. 295.

القوات الفرنسية في المعارك التي خاضتها لإخضاع القبائل المغربية في مناطق الجنوب الصحراوي وجبال الأطلس عام 1933[1].

شاركت القوات المغربية المنظمة في القتال أثناء الحرب العالمية الأولى عام 1914 إلى جانب فرنسا، وبلغ عدد الجنود الذين شاركوا في الحرب نحو 2500 جندي وحوالي ألف منهم من الأسرى من الجنود المغاربة ضد فرنسا التي كانت تعاني من خسائر كبيرة في الحرب عام 1916، وعانى المقيم العام ليوتي صعوبة كبيرة في تعويض مراكزهم. وبعد نهاية الحرب بقيت القوات المغربية تؤدي واجباتها إلى جانب القوات الفرنسية، وقد أصدرت السلطات الفرنسية في 13 شباط 1923 قراراً أدمجت بموجبه كل القوات المغربية باستثناء الحرس الشريفي في الجيش الفرنسي، ولم يكن هناك تجنيد عام في المغرب، ووجدت السلطات أعداداً كافية من المتطوعين على الخدمة العسكرية. وفي عام 1938 بلغ عدد المجندين النظاميين أكثر من 40 ألف معظمهم تطوعوا لمدة أربع سنوات في الخدمة، وخدموا مدة سنتين في المغرب، ثم أرسلوا إلى فرنسا[2].

ثالثاً: تشكيلات الإدارة الفرنسية

تركزت السلطة الفعلية في المغرب بأيدي الفرنسيين، واشتملت الإدارة الفرنسية على هيئات عليا ومصالح مركزية وإدارة إقليمية وإدارة محلية، تكونت الهيئات العليا من المقيم العام الذي يتمتع بسلطات واسعة وساعده الكاتب العام للحماية[3].

أما المصالح المركزية فانقسمت على نوعين هما[4]:

أ- المصالح السياسية: تكونت من أربع مديريات جمعت في يد مسؤوليها الفرنسيين مفاتيح القرار، والتفكير، والتخطيط في المغرب، وهي: مديرية

---

(1) محمد شقير، المصدر السابق، ص283.

(2) Bidwell, Op-Cit., P. 296.

(3) محمد عبد الغني جلال، المصدر السابق، ص34.

(4) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص157؛ Brignon, J., Op.Cit. p.343.

الداخلية والشؤون السياسية، ومديرية المالية ومديرية الأشغال العمومية، ومديرية الزراعة.

ب- المصالح الإدارية ويبلغ عددها ثمانية وهي:

1- إدارة الفلاحة والتجارة والصناعات.

2- إدارة المالية

3- إدارة الأشغال العمومية.

4- إدارة العمل والشؤون الاجتماعية

5- إدارة الإنتاج الصناعي والمعادن.

6- إدارة البريد والبرق والتلفون.

7- إدارة التعليم العمومي.

8- إدارة الصحة العمومية والعائلة.

وإلى جانب المصالح السياسية والإدارية تكونت مصالح أخرى عرفت بالإدارة التشريفية الجديدة وهي الإدارات التقنية الكبرى التي عملت ميدانياً حسب الحكومة الشريفية وقامت بمصالح عمومية تحت السلطة المباشرة للكاتب العام للحماية[1]. وتكونت هذه المصالح من:

أ- **الإدارة البلدية: وأشرفت على بلديات المدن والقرى التي كان يرأس كل منها موظف فرنسي** يرأس المصالح البلدية، وهذه الإدارة لجنة مكونة من فرنسيين ومغاربة متساوي العدد سميت المجلس البلدي ويقوم الفرنسيون بالنصيب الأكبر في تصريف شؤونه[2].

---

(1) Brignon J.Op.Cit ,p 342.

(2) نعمة السعيد، المغرب العربي استعراض للمعالم الحضارية لأقطار المغرب العربي وتطور أنظمتها السياسية من قبل وبعد الاستقلال، دار الحرية للطباعة، بغداد 1979 ص72.

وتقوم لجنة بلدية بمشاركة الإدارة الفرنسية بدور المجلس البلدي وتتكون هذه اللجنة الاستشارية من أعضاء مغاربة وأعضاء فرنسيين وكما يبدو في عام 1920 مثلاً:" **إن المجالس البلدية يرأسها نظرياً الباشوات وتحتوي على أعضاء مغاربة وليس ذلك إلا فيما يخص عدداً من المسائل سوى مظهر، لأن جميع الأمور تقع تسويتها بيد الأعضاء الفرنسيين ورئيس المصالح البلدية**"[1].

- **الإدارة الإقليمية**: وهي إدارة فرنسية محضة فليس هناك موظفون مغاربة، ومهمة رئيس الناحية الأساسية هي بسط نشاط المصالح الإدارية في الناحية وبسط حكمه باسم المقيم العام على هذه الناحية الموضوعة تحت نفوذه.

وكان يقوم بدور الرقابة في النواحي المدنية مراقبون مدنيون، وفي النواحي العسكرية ضباط يضمون إلى جانب إدارة الناحية لقيادة الجنود المرابطة فيها[2].

3- الهيئات الاستشارية وتكونت من:-

- **الغرف المهنية**: وشملت الغرف التجارية الفرنسية للتجارة والصناعة والفلاحة وكانت تقوم هذه بدور سياسي كبير في الحياة المغربية إضافة إلى جانب الدور الاقتصادي لدى الإدارة وأسست هذه الغرف بقرار مقيمي مؤرخ في 29 حزيران 1919، ونص على أن مهمة الغرف من اختصاصات استشارية فكان يمكنها أن تحدث في ناحيتها مؤسسات أو نشاطات ترمي لخدمة الفلاحة والتجارة والصناعة والدفاع عن مصالحها، ويمكن أن تسند إليها مشاريع الأشغال العمومية ويمكن تكليفها بإدارة مصالح عمومية، لاسيما في المرافئ البحرية أو موانئ الأنهار[3].

---

(1) Qutedin Brignon.J,Op Cit.,p 342

(2) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص60.

(3) نعمة السعيد، المصدر السابق، ص75.

ب- **مجلس شورى**، وهو من وضع سلطة الحماية وحدها فلم يصدر في شأنه ظهير من السلطان أو قرار من الصدر الأعظم وإنما استحدث بموجب قرارات تحدد تنظيم عمله سواء فيما يخص القسم الفرنسي أو المغربي وكان تتكون أعضاؤه من ممثلي الغرف التجارية والصناعية والزراعية ويعينهم المقيم العام.

ويساهم مجلس شورى الحكومة بنشاط كبير في وضع الميزانية العامة، وكان يترأس جلساته المقيم العام الفرنسي يعاونه في ذلك المديرون ورؤساء مصالح الإدارة الفرنسية[1].

شكل الموظفون الفرنسيون الذين تجلبهم السلطة الفرنسية وترسلهم إلى المغرب العمود الفقري لهذه الإدارات، وكما هو الحال في تونس والجزائر، فقد عرف هؤلاء الموظفون الفرنسيون الذين كانوا يتمتعون بامتيازات ورواتب لا نظير لها في بلادهم بالتصرف في خدمة المصالح الفرنسية والتشدد مع أبناء المغرب[2].

اعتمدت الإدارة الفرنسية في توطيد سيطرتها على المغرب على عدد من العملاء الإقطاعية والضباط المغاربة الذين خدموا في الجيش الفرنسي، فعينت الموالين لها بمناصب الباشوات والقواد، وعينهم السلطان بالتنسيق مع الإدارة. وكان يخضع هؤلاء لإشراف موظفين فرنسيين يطلق عليهم تسمية المراقبين المدنيين (Contrôleurs civils).

والباشوات هم حكام المدن أما القواد فهم حكام القرى. ويتولى القائد رئاسة مجالس الجماعات القروية التي تألفت من أعضاء جرى اختيارهم لمدة ثلاث سنوات[3].

---

(1) محمد عبد العظيم جلاب، المصدر السابق، ص37.

(2) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية إلى إعلان الاستقلال، ج1، الدار البيضاء، 1976، ص116-117.

(3) Bidwell , Op-Cit., P 297

رابعاً: موقف الإدارة الفرنسية من القضاء

كان القضاء في المغرب قبل فرض فرنسا نظام الحماية عليه يستمد صلاحيته من الشرع الإسلامي، ومصادره هي القرآن والسنة والإجماع والاجتهاد. وكان السلطان أمير المؤمنين يتمتع بالسلطة القضائية فضلاً عن باقي السلطات ولكنه في الواقع يفوض هذه السلطة إلى قضاة دينيين (قضاة الشرع)، وقضاة عصريين (قضاة المخزن)، أي الباشوات والقواد[1].

تركت الإدارة الفرنسية نظام القضاء المخزني تقريباً على ما كان عليه، ولكنها فرضت رقابة شديدة يمارسها جهاز فرنسي يتمثل بالمفوضين الحكومة الفرنسيين في محاكم الباشوات والمراقبين المدنيين في محاكم القواد ويقوم هؤلاء بدور النيابة العامة، وكانوا في الواقع يملون الأحكام على الباشوات والقواد وكانوا أحياناً يقومون مقامهم في إصدار الأحكام. ووصف صيغة هذا النظام القديمة الجامعة من السلطتين الإدارية والقضائية، وفضلاً عن فساد الباشوات والقواد وجهلهم في مسائل القضاء، وزاد عليها أن المؤهل الأساسي في اختيار الباشا والقائد هو مقدار خضوعهم لسلطة الإدارة الفرنسية واستعدادهم لتنفيذ سياستها[2].

تدخلت الإدارة الفرنسية في شؤون القضاء في المغرب استناداً إلى المادة (1) من معاهدة الحماية التي أطلقت يد فرنسا في إدخال الإصلاحات التي تراها ضرورية في مختلف نواحي الجهاز الحكومي المغربي. وعلى الرغم من أن هذه المادة فرضت على فرنسا أن تحافظ على الحالة الدينية وعلى احترام هيبة السلطان التقليدية وممارسة الشعائر الدينية وعلى المؤسسات الدينية، إلا أن الإدارة الفرنسية خرقت معاهدة الحماية وخرقت

---

(1) محمد مكي الناصري، الأحباس الإسلامية في المملكة المغربية، ط. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط [illegible] ص66

(2) صلاح العقاد، الجزائر تونس المغرب الأقصى، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، القاهرة 1962، ص186

لأعراف بدوية ولم يكن هذا الغرض إقامة نظام قضائي سليم ولكن الهدف من السلطة القضائية التي تشكل دعامة سياسية لأي حكم وحكومة أداة لحماية مصالحها ورعاياها من جهة ولتوطيد تحكمها على الشعب المغربي من جهة أخرى[1].

شوهت الإدارة الفرنسية منذ بسط الحماية النظام القضائي الذي كان يجري به العمل في أنحاء المغرب وأقامت مكانه نظاماً يرتكز على كثرة المحاكم وتنوعها رغبة منها في تجريد البلاد من طابع الوحدة والانسجام[2]

ففي النواحي التي يسكنها البربر توجد محاكم عرفية تعمل تحت سلطة ضباط فرنسيين وتقضي بين الناس في المسائل الجنائية والمدنية والأحوال الشخصية وتطبق أعرافاً عملت الإدارة الفرنسية على جمعها وتنسيقها وتطبيقها وفي المدن ونواحي المغرب الأخرى يصدر الباشوات والقواد أحكامهم تحت مراقبة السلطات الفرنسية وبتعليمات منها[3].

أما فيما يخص المغاربة فلا يوجد قانون جنائي ولا قانون مدني، ولا يوجد أي تشريع ولو بسيط لحماية الحريات الفردية، فالباب مفتوح للاعتداء الفرنسي على المواطنين في المغرب فكل مغربي معرض للاعتقال بمجرد أمر شفوي من السلطات الفرنسية أو أعوانها ولا يصدر بشأنه قرار بالحجز[4]

إن انعدام القانون الجنائي ترك للقواد والسلطات الفرنسية مهمة تحديد التهم وإصدار العقوبات التي يرونها كافية، وليس للمترافعين المغاربة حق الاستعانة بالمحامين

---

(1) محمود صالح الكروي، مكانة الدين في النظام السياسي في المغرب، مجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد ١٩، تموز 2008، ص٥٠

(2) عبد الحي حسن العمراني، المغرب السياسي، الدار البيضاء، 2005، ص320

(3) حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص90

(4) محمد حمد بن عبود، مركز الأجانب في مراكش، دراسة قانونية لوضعية الأجانب في المغرب في عهد الحماية وحالته، تطوان، 1980، ص88

أثناء التحقيق، وبسلطة أمنية فإن المحامين لا يُقبل دفاعهم أمام أغلب المحاكم، في حين كفلت القوانين حرية التنقل لجميع الأجانب، ما عدا الأماكن العسكرية أو نحوها ولم يكن بإمكان المواطن المغربي أن يتنقل بين المدن أو بين قبيلة وأخرى إلا بإذن خاص ولم يوجد في المغرب سوى مجلس استشاري واحد في الرباط[1].

أما فيما يخص الفرنسيين والأوروبيين في المغرب فإن لهم قانوناً جنائياً ومدنياً وحريتهم وحرمة مساكنهم وعلاقاتهم وأملاكهم كل ذلك مضمون بنصوص صريحة ولا يمكن أن يُلقى القبض على أي فرد من الفرنسيين أو الأوروبيين دون أن يصدر ذلك بأمر من القاضي المختص وله أن يستعين بمحامٍ سواء في التحقيق أو أمام المحكمة[2].

كان القضاة ينقسمون إلى صنفين: قضاة المدن، وقضاة الأرياف، وكان في كل مدينة محكمة واحدة ما عدا المدن الكبرى توجد محكمتان في الدار البيضاء وثلاث محاكم في كل من فاس ومراكش وينظر القاضي في الدعاوى بمكان خاص بالمحكمة بسبب وجود الجمهور أو الإدارة الفرنسية أما قضاة الأرياف فينظرون الدعاوى في منازلهم، ويتقاضى القاضي أجوراً زهيدة، ويخضع القضاة لمراقبة الفرنسية بواسطة موظفين مختصين من رجال الإدارة المدنية والعسكرية مهمتهم التثبت من سجلات المحكمة وتسجيل كل عمل غير نظامي، وكانوا يتلقون الشكاوى ويحققون فيها[3].

أهملت الإدارة الفرنسية أحوال القضاة المادية فلم تخصص لهم رواتب كافية تعينهم على أعباء العيش على حساب المتقاضين الأمر الذي أدى إلى تسرب الفساد إلى جهاز القضاء الشرعي وابتعاد القضاء المغربي عن ميزانية الدولة المغربية وأخرجت القضاة الشرعيين من دائرة الموظفين[4].

---

(1) المصدر نفسه، ص89

(2) ألبير عياش، المصدر السابق، ص95

(3) محمد مكي الناصري، المصدر السابق، ص88.

(4) محمد خير فارس، المصدر السابق، ص290

وبالمقابل قامت الإدارة الفرنسية بتنظيم المحاكم التي تحتاج إليها وحسب شؤونها، فقد أنشأت محاكم الأمن والمحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف وحددت بها القضاة الكفؤون، وكان القضاة الفرنسيون يعينون بمرسوم من رئيس الجمهورية وتابعين لوزارة العدل الفرنسية[1] ولضمان ذلك أصدرت الإدارة الفرنسية عدة ظهائر لتنظيم القضاء كان أولها بتاريخ 12 أوت 1913 وصدرت تسعة مراسيم أخرى تضمنت القوانين الجنائية والمدنية والالتزامات والعقود والتجارة، وقوانين تحدد الوضعية المدنية للفرنسيين والأجانب، وقواعد التسجيل العقاري ولم يكن الهدف من نشر هذه القوانين تحديد الأنظمة القضائية والقانون المغربي لأنها لم تكن تطبق إلا في محاكم الفرنسية على الفرنسيين والأجانب، بل الهدف منها منح الأوربيين ما كانوا يطالبون به من ضمانات لهم ولنشاطهم التجاري وثرواتهم[2]

كان القضاة الفرنسيون يتقاضون رواتب مجزية، وتقتطع رواتبهم من الميزانية المغربية ففي عام 1929 أنفقت الإدارة الفرنسية أكثر من 14,..06,00 مليون فرنك على العدالة الفرنسية، في حين كان المبلغ المصروف على العدلية المغربية 2,956,000 فرنك فقط[3].

يتضح مما تقدم، أن الإدارة الفرنسية أخضعت القضاء المغربي لرقابة إدارية شديدة وقضت على استقلاله وحرمته من الحصانة التي بدونها لا يمكن أن يعمل أي قضاء بصورة طبيعية، أما القضاء الفرنسي فقد تمتع باستقلال تام وحصانة كاملة، وأعطته الإدارة صلاحيات واسعة وأعطى القضاء الفرنسي أفضل الضمانات للفرنسيين والأوربيين أما المغاربة فقد حرموا من مثل تلك الضمانات سواء أمام محاكمهم أو أمام القضاء الفرنسي الذي أجبروا على الخضوع إليه في عدد من الحالات التي تمس كرامة القضاء المغربي وسيادة السلطان وعلى الرغم من أن القضاء الفرنسي في المغرب كان يعمل تحت غطاء اسم السلطان إلا أنه كان قضاءً فرنسياً بحتاً بتركيبته وبتكوينه وقوانينه وكان مظهراً لخدمة المستوطنين الفرنسيين

---

(1) عبد الحي العمروي، المصدر السابق، ص322

(2) ألبير عياش، المصدر السابق، ص96

(3) روم لاندو، أزمة المغرب الأقصى، ج، ص167

المبحث الثاني

الإدارة الفرنسية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب

أولا: في مجال الزراعة.

المغرب بلد زراعي ويعتمد أكثر من ٧٥٪ من سكانه على الزراعة في معيشتهم، فالزراعة هي المورد الرئيس الاستهلاكي والتجاري في المغرب، ولكن الفلاحون المغاربة يتمتعون بظروف طبيعية أفضل مما في الجزائر وتونس قبل فرض فرنسا لنظام الحماية وسيطرتها على المغرب فكانت كثافة السكان الزراعيين تبلغ (٠,٣٤) شخص في الهكتار المزروع إذ يبلغ عدد المزارعين ٥,٥ مليون[1].

وبعد أن فرضت فرنسا معاهدة الحماية عام 1912، أصدرت سلطات الإدارة الفرنسية في المغرب مجموعة من المراسيم والظهائر التي كانت تصب في مصلحة المستوطنين وأهم تلك المراسيم الظهير الذي أصدرته في 12 آب 1913 حول تسجيل العقارات والذي نزعت بموجبه ملكية الفلاحين المغاربة من الأراضي لصالح المستوطنين الفرنسيين[2].

تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في المغرب خمسة عشر مليون هكتار لم تُستغل منها سوى خمسة ملايين هكتار قامت الإدارة الفرنسية بتوزيع مليون هكتار من أجود الأراضي الزراعية لخمسة آلاف من الأوربيين أغلبهم من الفرنسيين في حين لا يزيد عدد ملاك الأراضي من المغاربة عن 1,300,000 شخص، يزرعون أقل من أربعة

(1) سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل قيصر داغر، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص80.

2) Julien, Charles-André, Le Maroc face aux impérialismes [illegible] Edit. Paris, 1978 p. 30

ملايين هكتار، أي أن متوسط ما يملكه الفلاح المغربي في هذه الأراضي يبلغ نحو ثلاثة هكتارات وكان البعض من هؤلاء الفلاحين موالين للإدارة الفرنسية"[1]

استحوذ المستوطنون الفرنسيون على أجود الأراضي وأخصبها من جهات مختلفة من المغرب إذ كان بحوزتهم نحو 1.000.000 هكتار عام 1953 موزعة على مناطق معروفة بجودة أراضيها وبوفرة مياهها كسهل الشاوية ودكالة والغرب، وأضيفت إليها فيما بعد مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية[2]

صرّح الجنرال ليوتي عام 1923 في الأكاديمية الزراعية قائلاً "**أرجو أن تلاحظوا أنه من خلال عشر سنوات من وظيفتي كمقيم تمكنت أن أثبت أقدام ما يزيد عن 1000 مهاجر فوق أكثر من 400,000 هكتار من الأراضي على الرغم من سنين الحرب الخمس، ولابد أن تلاحظوا أيضاً أن هذا العدد أخذ يتزايد يوماً بعد يوم**"[3].

حافظ المغاربة طرقهم الزراعية القديمة وحافظوا على الزراعة التي اعتادوا عليها التي كانت تهدف إلى تأمين استهلاكهم المحلي، دون أن يمنع ذلك تصدير الفائض عن حاجتهم، وكانت زراعة الحبوب تشغل 90% من مساحة الأراضي المزروعة، ويحظى الشعير الذي يتكون منه طعام الأهالي وعلف دوابهم بأكبر مساحة نحو 50% وتليه الحنطة وتشغل نحو 30%، ثم الذرة 10%"[4]

وتأتي بعد الحبوب في الأهمية الأشجار المثمرة وأهمها الزيتون وهو أكثر الأشجار زراعة في المغرب، إذ تشكل نسبة 90% من الزراعة في المغرب ويبلغ عددها أكثر من

---

(1) Charles F. Stewart, The Economy of Morocco 1912-1962, Printed in United States of America, 1967, P 779.

(2) نقلاً عن: سعيد بنسعادة، الفكر الإصلاحي في عهد الحماية، محمد بن الحسن الحجوي نموذجاً، المركز الثقافي العربي للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 2003، ص32

(3) نقلاً عن: عبد الحميد حنفي، تقسيمي الاستعمار الأجنبي في الوطن العربي، الكويت، 1981، ص48

(4) ألبير عياش، المصدر السابق، ص17

(6,355,000) شجرة، واللوز (873,000) شجرة، وشجرة التوت (3,223,498) شجرة، والحمضيات (383,341) شجرة والتين نحو 3 ملايين شجرة والرمان نحو نصف مليون، وإنتاج هذه الأشجار ما عدا الزيتون تستهلك داخلياً[1].

قامت الإدارة الفرنسية في السنوات الأولى بتغيير وسائل الزراعة التقليدية المغربية مع استمرار زراعة محاصيل الحبوب ولاسيما الشعير وشهدت سنوات الحرب العالمية الأولى (1914-1918) نوعاً جديداً من الحنطة هي الحنطة الناعمة، وشهدت الزراعة المساحية لمحصول الحنطة الناعمة تطوراً ملحوظاً للمدة (1917-1920) وحتى عام 1929 غطت زراعة هذا المحصول نحو 75,000 هكتار إن التوسع في زراعة هذا المحصول كان بسبب متطلبات فرنسا في الحرب وتطور الحاجة الملحة نتيجة لنمو عدد سكان أوربا، واستجابة للقانون الفرنسي عام 1923 الذي أظهر أن حصة الحنطة المغربية كان لصالح فرنسا وبدون مقابل، وإن الحنطة موضوعة سوياً خسست الثمرة الأولى عندما سيطرت فرنسا على الزراعة المغربية، فقد بلغت صادرات الحنطة الناعمة إلى فرنسا عام 1922 نحو 1,400,000 قنطار[2] وعلى الرغم من أن الإنتاج المحلي للحنطة الناعمة وصل إلى مستوى الإنتاج الأوربي فإنها لم تأخذ مكانها في السوق العالمية وذلك للسيطرة الحكومة الفرنسية على الحياة الاقتصادية في المغرب، ولاسيما القطاع الزراعي[3].

كان أغلب المزارعين في المغرب يهتمون بزراعة الزيتون والنخيل، على الرغم من وجود زراعة الحمضيات، إلا أن الاهتمام كان قليلاً بإنتاج الفواكه، لأنها لا تستعمل إلا

---

(1) Rene Gallissot, L'economie de l'Afrique du nord, Presses Universitaires de France, Paris, 1961, p 85.

(2) القنطار المغربي يساوي ... كيلو غرام و 800 غرام. الحسن بن محمد الوزان الفاسي، وصف أفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، ج1، ص24.

(3) آسية سعد ...، المصدر السابق، ص53

بشكل كبير في وجبات الطعام عند المغاربة، وكان الزيتون هو أكثر الأشجار زراعة في المغرب[1].

اهتمت الإدارة الفرنسية بزراعة الخضراوات، والمحاصيل الأساسية كالطماطم والبطاطا، وازداد إنتاج هذه المحاصيل في المغرب إلى نحو 25,000 قنطار في عام 1923 بلغ ما يصدر منها إلى فرنسا نحو 10,000 قنطار، وبحلول عام 1930 كان المجموع السنوي للمحصول المصدر إلى فرنسا نحو 42,000 قنطار ولمساعدة الأوربيين في زيادة الإنتاج قامت الإدارة بإعطائهم مزيدا من الأراضي الزراعية وشجعتهم على استثمارها بالزراعة[2].

إن رغبة فرنسا بالتوسع في زراعة الخضراوات في المغرب وقوبلت بالخضروات القادمة من المغرب جاء لإنهاء النقص في حاجتها للخضروات[3]، نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية[4] وشكلت زراعة العنب المستخدم في صناعة النبيذ أهمية كبيرة للفرنسيين وكان لها تأثير على الاقتصاد المغربي وكانت تنتج من قبل الأوربيين بشكل كبير لأهميتها في الاستهلاك لهم وإن زراعة العنب كانت مقبولة بدرجة معينة من قبل المغاربة بدرجة أن الجنود الفرنسية ظهرت بشكل واضح رغبة في شراء العنب غير أن

---

(1) سمير أمين، المصدر السابق، ص83.

(2) Rene Gallissot, Op.Cit., P.87.

(3) Ibid., P.88.

(4) حدثت الأزمة الاقتصادية العالمية في يوم الخميس 24 تشرين الأول 1929، وعرف هذا اليوم بالخميس الأسود بسبب انهيار بورصة وول ستريت Wall Street في نيويورك بأسهمها وسنداتها والإقبال الشديد على الذهب الذي ارتفعت أسعاره بشكل حاد تزامنا مع صعوبة الحصول عليه وقلة إتاحته ونتيجة لذلك حصلت أزمات اقتصادية في أمريكا بعد ذلك، ومنها بريطانيا ثم انتقلت الأزمة إلى باقي الدول ومنها فرنسا. ينظر: حارث عبد الرحمن الخليف العكريمي، بريطانيا في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929-1933، دار تموز للطباعة والنشر، دمشق، 2013، ص9.

لتوفر سوق رابحة للعنب في فرنسا كان عاملاً مهماً لتشجيع زراعة العنب، فقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالعنب المستخدم في صناعة النبيذ نحو 9,500 هكتار وارتفعت هذه المساحة لتصل إلى 19,000 هكتار عام 1933[1].

تم إنتاج نحو (1.5 مليون غالون) من النبيذ في عام 1931، وتم استهلاك نحو (350,000) غالون محلياً ولم تفسح فرنسا المجال لتصدير الفائض من النبيذ المغربي[2].

قامت الإدارة الفرنسية بمنح مساعدات مالية كبيرة للمزارعين الأوربيين ليتمكنوا من الحصول على الري المنظم والأسمدة الكيميائية التي تحتاجها أراضيهم وإن معظم المستوطنين الأوربيين كانوا يمارسون زراعة متطورة، ويستخدمون آلات زراعية حديثة مثل الجرارات والمحاريث الآلية والدراسات وكانوا يستعملون الأسمدة والبذور والنباتات الصالحة للزراعة، ويمارسون زراعات متنوعة إذ إن الأراضي المسقية بمياه السدود ومياه الناضحة، تزرع فيها الخضر وأشجار الفواكه والعنب في حين تستغل أراضي البور لزراعة الحبوب والقطن[3].

وعلى الرغم من البرامج الإصلاحية التي أدخلتها الإدارة الفرنسية في الزراعة إلا أن الفلاح المغربي ظل يعتمد في زراعته على الوسائل البدائية دون أن يدعم أو يسمح له باستعمال الأسمدة والآلات الزراعية الحديثة لذلك كان الفرق كبيراً بين ما ينتجه الفلاح المغربي والفلاح الأوربي[4].

منحت الإدارة الفرنسية المستوطنين امتيازات كبيرة، فهم يتمتعون بتخفيض 50% من الضرائب، وكانوا يعاملون الفلاحين المغاربة المجاورين لمزارعهم معاملة سيئة، وكانت لهم عدة صحف تصدر في مراكش تدافع عن مصالحهم ويملكون شركات ضخمة تمدها

---

(1) ألبير عياش، المصدر السابق، ص80

(2) Charles, Op.Cit., P. 99.

(3) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص82-83

(4) Julien, Op. Cit. p. 13

رؤوس الأموال الضخمة من المزارعين في فرنسا وكانوا يعارضون كل إصلاح اقتصادي وسياسي تطالب به الحركة الوطنية المغربية[1].

ومع تأخر الزراعة، فقد تأخرت تربية الحيوانات التي كانت تشكل مع الزراعة المورد الرئيس للمغاربة. وفي عام 1913، لوحظ أن نسبة الموت بين الماعز بلغت 60-70% وفتكت الأمراض بالمواشي. وعلى الرغم من زيادة الاهتمام بتربية الأغنام وازدياد عددها أثناء مدة الحماية فقد بلغ نحو 6.6 3,000 ملايين رأس في عام 1931 إلا أنها كانت تواجه مشكلة هي قلة المراعي، فقد ضاقت المراعي بسبب انتشار المستوطنين واتساع الزراعة في السهول وأن السلطات الفرنسية التي سحبت القبائل في إطار ثلث فرص بسبب عدم التنقل إلا بترخيص، فضلاً عن أن الإدارة الفرنسية منعت التنقل من المراعي في منطقة الغابات وكان معظم اهتمام مصلحة تربية المواشي لصالح المستوطنين[2]

اشترك المستوطنون في تربية المواشي واهتموا بتربية الخنازير وتركوا للأهالي تربية الأبقار والأغنام واقاموا معهم شركات موقتة كان رأسمالها أوربياً والعمل فيها مغربياً ويحصل المغربي على ثلث الربح أو ربعه، وهناك شركات طويلة المدى وفي هذه الحالة يأخذ الأوربي ثمن المحصول ويأخذ المغربي الحليب وعندما يُسدد رأس المال يقتسم الشركاء الأرباح مناصفةً وكان اهتمام الإدارة الفرنسية بالثروة الحيوانية وعنايتها بتحسين وتطوير أساليب تربيتها ولاسيما الأبقار والأغنام نابعاً من حاجة فرنسا الماسة إلى اللحوم الحمراء، إذا بلغ استهلاكها منها عام 1932، [illegible] طن في حين لم يبلغ إنتاجها 82,000 طناً مما جعلها تستورد هذه المادة من الخارج وهو الأمر الذي جعل

(1) عبد الحميد مسعود الجزائري، المصدر السابق، ص98-99

(2) Charles , Op. Cit., P 103

السوق المغربية متينة وغير قادرة على الإسهام في التغلب على النقص الحاصل في هذا المجال[1]

وعلى الرغم من قيام الإدارة الفرنسية بإنجاز عدد من المشاريع الإروائية الكبرى التي أدت إلى تطوير وتوسيع مساحات الأرض، وأحدثت إجراءات بهدف تحسين أسلوب الفلاح المغربي ومستوى معيشته، فقامت في عام 1920 بتأسيس الشركات الأهلية للاحتياط التي قدمت قروضاً إلى السكان المغاربة قدرت بـ (64,861,000) مليون فرنك من ذوي الإمكانيات المحدودة بهدف تحسين تمويل مشاريعهم ومساعدتهم على تطوير وتحسين وسائل عيشهم. وقدمت الإدارة مشروع قطاعات تحديث عام الشروق الذي يتحدد لأراضي جماعية وعدة لها. إلا أن المعارضة الشديدة للمستوطنين قضت على كل أمل في إخراج الفلاح المغربي إلى العالم الحديث والأخذ بيده لتطوير أساليب وطرق خدمته للأرض. وهذا يعني أن الإدارة الفرنسية استجابت لمصالح المستوطنين في سياستها في القطاع الزراعي[2]

ونتيجةً للسياسة التي اتبعتها الإدارة الفرنسية مع الفلاحين المغاربة فقد هاجر عدد كبير من الفلاحين من الريف، إذ وجد عدد منهم فرص عمل في المزارع الأوربية، ووجدوا فرصاً للعيش الأفضل في المناطق القريبة من المدن الحضرية[3].

يتضح مما تقدم، إن الإدارة الفرنسية سيطرت على القطاع الزراعي في المغرب، ومنحت الأراضي الصالحة للزراعة للمستوطنين الفرنسيين والأوربيين، وقدمت لهم كل التسهيلات في هذا المجال تمثلت بمنحهم القروض الطويلة الأمد، وتخفيض الضرائب وإقامة مشاريع الري المنتظم، وتوفير الآلات المتطورة في الزراعة. وفي الوقت الذي

(1) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص89.

2) Charles, Op. Cit., P 133

(3) صلاح العقاد، المغرب العربي من الاحتلال إلى التحرر القومي، دار الطباعة الحديثة، مصر، القاهرة، د.ت، ص193

تطورت فيه مزارع المستعمرين وتحسنت أحوالهم المعاشية ازدادت حالة الفلاح المغربي سوءاً، وبقي معتمداً على الوسائل التقليدية في الزراعة، ولم تعمل السلطات الفرنسية على تطوير الفلاح المغربي والنهوض بمستواه.

ثانياً: في مجال الصناعة.

بعد فرض الحماية على المغرب عام 1912 سيطرت الإدارة الفرنسية على قطاع الصناعة في المغرب بعد أن سحبت الزراعة فصار مستوطنين فرنسيين. وكانت الصناعة تشكل أهمية كبيرة لفرنسا إذ أن المغرب يمتلك أكبر ثروة منجمية في شمال افريقيا فضلاً عن ثروته بالمواد الأولية، وربما كان هذا من أهم دوافع السلطة الفرنسية على المغرب وفرض الحماية عليها[1]. ومن أهم العوامل التي ساعدت على نمو الصناعة الفرنسية وفرة المنتجات الزراعية والمنتجات الحيوانية والصيد والغابات وتنوعها وانخفاض أسعارها، فضلاً عن المعادن الموجودة في باطن الأرض[2].

واجهت الصناعات المغربية عقبات عديدة منها نقص موارد الطاقة وعدم وجود الفحم الصالح لصناعة الفولاذ والصلب، وعدم توفر المواد الصناعية كالقطن والشوندر، وعدم وجود أيدي عاملة وضعف السوق الداخلية بسبب قلة عدد السكان وبساطة حياتهم وصعوبة إيجاد سوق مضمونة[3] وسياسة الباب المفتوح التي أقرها ميثاق الجزيرة[4] التي لا تسمح بقيام حماية

---

(1) جون واتربوري، المملكة والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة محمد نعمة وعبود عطية، دار الوحدة، بيروت، 1982، ص[illegible].

(2) سمير أمين، المصدر السابق، ص225.

(3) محمد خير فارس، المصدر السابق، ص[illegible].

(4) أقر هذا الميثاق في 11 كانون الثاني 1906 في مدينة الجزيرة الخضراء الأسبانية بمشاركة عدة دول وهي فرنسا وأسبانيا وبريطانيا وألمانيا والنمسا وهولندا والسويد، الدنمارك، بلجيكا، ايطاليا، البرتغال، الولايات المتحدة الأمريكية، المغرب، وكانت هذه هي المرة الأولى لهذا الاتفاق. تضمن هذا الاتفاق عدة أمور منها تأكيد سيادة واستقلال السلطان المغربي، تأكيد الحقوق الخاصة لفرنسا وأسبانيا في المغرب، تساوي جميع الدول الأوربية بالحقوق الاقتصادية في المغرب. شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى)، ط1، مكتبة مصر لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 1977، ص[illegible].

جمركية، وأخيراً نقص رؤوس الأموال ومقاومة صناعيي فرنسا الذين كانوا يعدون شمال إفريقيا سوقاً لمنتجات مصانعهم[1].

أهملت الإدارة الفرنسية الصناعات الأهلية المغربية والحرفيين المغاربة فقد تعرضت هذه الصناعة للدمار نتيجة منافسة المصانع الأجنبية الأكثر رخصاً وجودة[2].

أما القطاع الصناعي الأوربي فقد حظي باهتمام كبير من الإدارة الفرنسية التي زودته بمساعدات فنية ومالية وتسهيلات كبيرة في التصريف الخارجي، وكانت تخفف عنه نتائج الأزمة الاقتصادية الداخلية والخارجية[3].

على الرغم من التطور الاقتصادي الذي طرأ على المغرب بعد فرض الحماية فقد اتسع إنتاج المناجم ووصل إلى الضعف عام 1938 وتركت هذه الزيادة بمدى واسع في إنتاج مناجم الفوسفات والفحم الحجري والأنتيمون والرصاص والمنغنيز والسيطرة على ذلك أخضعت المناجم المغربية خضوعاً تاماً للإدارة الفرنسية باستثناء الفوسفات الذي كان يديره مكتب الفوسفات الشريفي وجردوا البلاد من ثرواتها الطبيعية ونحو الشركات الاستغلالية الفرنسية لم تدفع ضريبة تذكر على هذا الإنتاج[4].

اتبعت الإدارة الفرنسية سياسة استعمارية في مجال الصناعة، وذلك بإهمالها لإدخال الصناعات الثقيلة في المغرب، واقتصر النشاط الصناعي الأوربي على الصناعات

---

(1) عبد الحميد مسعود الجزائري، المصدر السابق، ص97.

(2) محمود صالح الكروي، التجربة الديمقراطية في المغرب 1962-1977، ط، مطبعة الربيع، بغداد، 2، ص5.

(3) Rene Gallissot, Op Cit, P 89

(4) عبدالله العروي، المغرب والإمبريالية والهجرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1979، ص56.

الاستخراجية والتحويلية، وكانت نتيجة ذلك أن جرّد المغرب من ثرواته الطبيعية، وسقت كل منافع إلى المستعمرين الفرنسيين وإلى اقتصاد فرنسا[1].

ومثلت صناعة التعدين واحدة من أهم فعاليات النشاط الفرنسي في المغرب ومصدراً من أهم مصادر الربح، وأصبحت المناجم بعد الزراعة المورد الأكثر أهمية للمغرب، وكان التنقيب عن المعادن واستثمارها صناعة أوربية خالصة برأسمالها وبأصحاب المشروعات والفنيين واقتصر دور المغاربة على تقديم اليد العاملة[2].

أما الصناعات التحويلية فقد تعرضت للإهمال من قبل الإدارة الفرنسية نتيجةً للتدابير الإدارية التي اتخذت في المدن التي اقتضت عدم المحافظة على امتيازات أصحاب الحرف، ونتيجةً لاتساع التبادل التجاري ومنافسة المصانع الأجنبية لم تتمكن المغاربة من أن يشتركوا في حركة التصنيع الحديثة، وقُدِّرتْ قيمة الصناعات المحلية المصدرة عام 1930 بـ20 مليون فرنك فقط، بسبب نقص رأس المال وعدم توفر الخبرة، وحرمان الصناعة المحلية من أية مساعدة من الدولة[3].

وركزت الإدارة الفرنسية جهودها في تطوير الصناعات التي تعود بالفائدة إلى المستوطنين الأوربيين إذ اهتمت بصناعة مواد البناء والصناعات التحويلية في المدن، وانصرفت جهود الرأسماليين الفرنسيين نحو صناعة مواد البناء لأن تدفق المهاجرين الأوربيين ولد حاجة قوية إلى تأمين السكن لهم. وبلغ عدد المؤسسات الصناعية الأوربية عام 1939، بـ 2000 مؤسسة تستعمل 6000 عامل أوربي و 70.000 عامل مغربي[4].

---

(1) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص292.

(2) ألبير عياش، المصدر السابق، ص204.

(3) جون واتر بوري، المصدر السابق، ص47.

(4) آسية سعدادة، المصدر السابق، ص55.

أهملت الإدارة الفرنسية أجور العمال المغاربة، فلم تكن الأجور تتناسب مع تكاليف المعيشة التي ارتفعت نفقاتها وبقي مستوى الأجور منخفضاً[2] وسيطر رأس المال الفرنسي على الاقتصاد المغربي، إذ منحت الامتيازات للشركات الفرنسية ومعظمها تسهم فيه الحكومة، فأصبح هؤلاء يسيطرون على 66% من رأس المال المستثمر في الصناعة. ومنحت الإدارة الفرنسية حق تأليف النقابات العمالية فقط على الأوربيين منذ عام 1931، إذ أصدرت أول قانون للنقابات، ولم تعطِ الوطنيين حق الانضمام إلى هذه النقابات إلا في عام 1946[3]

يتضح مما تقدم، أن الإدارة الفرنسية سخرت ثروات المغرب المعدنية ومناجمها لخدمة مستوطنيها الفرنسيين، وطورت الصناعات التي تخدم مصالحهم وأهملت الصناعات المحلية وتأثر أصحاب الحرف نتيجةً لاتساع التبادل التجاري مع الخارج ومنافسة البضائع الأجنبية، ولم يكن حال العامل المغربي أفضل من الفلاح فقد كان يتقاضى أجوراً قليلة لا تتناسب مع الجهد الكبير الذي يبذله في المعامل والمناجم، وقد أدت هذه السياسة إلى تفشي الفقر والمرض في هذه الطبقة المهمة من المجتمع

---

(2) [illegible] سلمان سعد الطائي، نشوء وتطور الحركة العمالية في المغرب للمدة 1912-1956، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، بغداد، العدد 21، 201[illegible]، ص322.

(3) [illegible]، المغرب العربي في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 196[illegible]، ص261-262.

ثالثاً: في مجال التجارة والمالية

كانت في المغرب قبل فرض الحماية تجارة داخلية موزعة في الأسواق المحلية، وأسواق رئيسة في بعض المدن كمراكش وفاس. وكانت علاقات المغرب التجارية مع الخارج تتزايد منذ أواخر القرن التاسع عشر، وبعد الحماية حدث تطور كبير نتيجة ازدياد عدد المهاجرين الأوربيين إلى المغرب وتجهيز الحديث للموانئ والطرق والسكك الحديد واستغلال المناجم وتطور زراعة المستوطنين وتوسعها، فاتسعت المبادلات التجارية اتساعاً كبيراً[1].

وفي الزراعة والصناعة، فقد كان في التجارة قطاعان مغربي وأوربي، وكان نشاط القطاع المغربي بالمبادلات التجارية أقل بكثير من القطاع الأوربي ومشاركته في المبادلات التجارية قليلة جداً، فالاقتصاد الأهلي اقتصاد معيشي في الأساس وأهم الواردات فيه هي المواد الاستهلاكية الغذائية ولاسيما السكر والشاي أما الصادرات فهي تنتج عن تحقيق فائض في الاستهلاك، اقتصر معظمها على منتجات الزراعة أو منتجات المواشي[2].

أما القطاع الأوربي فيمثل أربعة أخماس التجارة الخارجية، وبمساعدة معاهدات وقوانين ورؤوس أموال فرنسية وتطور اتصاله مع الأسواق الخارجية بصورة رئيسة واعتمد على بيع منتجات الزراعة والصناعة الأوربية وجزء من الإنتاج المغربي الأهلي إلى الخارج، وتولى استيراد ما يلزم لتجهيز المغرب من المواد الأولية وعدد من المواد الاستهلاكية التي لا ينتجها[3].

---

(1) زاهر رياض، المصدر السابق، ص261.

(2) عبدالله البرودي، المصدر السابق، ص49.

(3) سمير أمين، المصدر السابق، ص230.

كان أغلب الوافدين الفرنسيين الأوربيين للمغرب يعملون في التجارة، وقد فتحت متاجر للبيع بالتقسيط لفائدة السكان الأوربيين، وظهرت الشركات الكبرى المتخصصة في العمليات الاستثمارية والمبادلات التجارية، وكان التجار الأوربيون يتولون تجميع الحبوب والأصواف والحيوانات من المغاربة وبيعها من أسواق المدن إلى أرصفة الموانئ، ويستوردون المواد اللازمة للاستيطان من الوقود، والآلات الزراعية، والسيارات، والإسمنت والحديد والخشب للبناء، وبلغ عدد العاملين في القطاع التجاري عام 1927 (4662) أوربياً و (931) مغربياً، وفي عام 1936 بلغ عددهم (14471) أوربياً، و (3285) مغربياً[1].

سخرت فرنسا اقتصاديات المغرب لخدمة اقتصادها وفق ما تحتاج إليه البلاد، فعلى الرغم من ازدياد قيمة التجارة الأجنبية التي بلغت أكثر من 3,700,000 مليون فرنك في عام 1936، فإن مستوى معيشة المغاربة بقي متدنياً، ولم يطرأ أي تحسين في الصناعة المحلية[2].

تميزت التجارة الخارجية بالعجز في الميزان التجاري وتفوق فرنسا لأنها المصدر والمستورد، وبلغ العجز بين عامي 1929-1932 أكثر من 199 مليون فرنك، وزاد هذا العجز إلى أكثر من 1480000 مليون فرنك عام 1930، وكان سبب ذلك العجز أن الإدارة الفرنسية استوردت كميات كبيرة من الآلات، والمنسوجات والوقود ومواد البناء، ومنحت [illegible] للأوربيين دون أي اهتمام بعجز الميزان التجاري[3].

وعلى الرغم من سيطرة فرنسا على قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة في المغرب، فقد قامت بالسيطرة المالية أيضاً، وأصبحت هي المسؤولة عن وضع ميزانية

---

(1) ألبير عياش، المصدر السابق، ص207

(2) جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، مطابع النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1986، ص180

(3) زاهر رياض، المصدر السابق، ص263.

المغرب وتقييدها. وكانت الميزانية على قسمين: ميزانية عادية تشمل النفقات العادية السنوية والبنود اللازمة لها، وميزانية غير عادية تضم كل المبالغ المخصصة للاستثمارات العامة والتي تعتمد على السلف والقروض (كالموانئ والطرق والسكك الحديد)[1].

صدر ظهير في عام 1920 يقضي بأن يكون الفرنك الفرنسي هو عملة المغرب، وكان يساوي [illegible] دولار. وفي 16 أيلول 1928، صدر ظهير آخر حدد النظام النقدي في المغرب وجعل نسبة الذهب في الفرنك المغربي مساوية لنسبته في الفرنك الفرنسي. وفتحت الخزينة الفرنسية حساباً جارياً لبنك الدولة الذي يسيطر عليه بنك باريس، وتعهدت بأن تقدم عند الحاجة المبالغ اللازمة لمعالجة الموازنة المغربية. وتعهد بنك الدولة التعهد نفسه إذا حدث العكس[2]. وبهذا فقدت المغرب استقلالها النقدي وأصبح نقدها مرتبطاً بالنقد الفرنسي.

كان القسم الأعظم من موارد الميزانية مخصصاً لصالح المستوطنين ونفقات الإدارة الواسعة. وكانت نسبة ما يُصرف على التعليم الإسلامي خمس ميزانية التعليم في حين كان التعليم الأوربي يستهلك أربعة أخماس. وكان ما ينفق على القضاء يساوي النسبة السابقة. ففي ميزانية عام ١٩٠٠ خصص للقضاء الفرنسي 20,836,000 مليون فرنك مقابل 5,093,000 مليون فرنك للقضاء المغربي[3].

على الرغم من سوء الحالة الاقتصادية للعمال والفلاحين المغاربة قامت الإدارة الفرنسية بفرض ضرائب متنوعة عليهم أثرت على أوضاعهم المعيشية. فلم يتمكنوا من دفع هذه الضرائب أحياناً. واستعملت الإدارة أغلب المستحصل من الضرائب للصرف

---

(1) جرمان عياش، المصدر السابق، ص192.

(2) راشد البراوي، مشكلات البلاد الأفريقية السياسية والاقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1960، ص409.

(3) حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص113.

على المنشآت الحيوية كالطرق والسكك الحديد والموانئ المسخرة لخدمة أغراضها كدولة محتلة[1]

ولكي تحقق فرنسا سيطرتها الكاملة على الاقتصاد المغربي فإنها قامت بربط دعائم الاقتصاد المغربي بالفرنسي، ومن ثم أصبح النقد المغربي مرتبطاً بالسياسة النقدية الفرنسية، ويخضع لتطوراتها وأهدافها، وكانت المصارف والبيوت المالية في الأغلب مؤسسات أجنبية أو فروعاً لمؤسسات قائمة في الدولة الفرنسية ومعنى ذلك أن السياسة المالية كانت تتحكم فيها وتوجهها المصالح المالية الفرنسية[2]

هكذا نجد أن الإدارة الفرنسية استغلت كل ما موجود من معادن ثمينة وموارد مهمة في المغرب لصالح الاقتصاد الفرنسي، واتخذت سياسة تقتضي بجعل المغرب سوقاً تصرف فيه المنتجات الفرنسية، وقامت بفرض نظام مالي وضرائبي يتماشى مع مصالح المستوطنين الفرنسيين، وسخرت جزءاً كبيراً من ميزانية الدولة للمنشآت التي تخدم أغراضها، وتضافرت تلك العوامل لتفرض على المغرب حالة من التخلف الاقتصادي التي يفرض عليها أن تظل تابعة لفرنسا اقتصادياً، فسياسة فرنسا في المغرب، عملت على إثراء الفرنسيين على حساب المغاربة الذين زاد بؤسهم، وإذا كان الفرنسيون قدموا رأس المال والتكنيك فإن المغاربة قدموا الأرض والمعادن والجهد البشري، وفي حين جنى الفرنسيون الأرباح الكبيرة لم يحصد المغاربة سوى الشقاء والتخلف والتبعية.

رابعاً: في المجالات الاجتماعية

بعد أن سيطرت الإدارة الفرنسية على المغرب عسكرياً واقتصادياً فإنها خططت لجعل المغرب تابعاً لها من الناحية الاجتماعية أيضاً، وكان التعليم أهم القطاعات التي

---

(1) محمد عبد المعطي جلال، المصدر السابق، ص58

(2) راشد البراوي، المصدر السابق، ص[illegible]

همت بها الإدارة[1]، ورسم السيد هاردي (Hardy) الذي عينته الإدارة مديراً للتعليم في المغرب الخطوط العامة للسياسة التعليمية للإدارة الفرنسية في المغرب، وبين ذلك في خطاب ألقاه أمام مجموعة من مراقبي المدنيين الفرنسيين بمكناس عام 1920 قائلاً: "**منذ عام 1912 دخل المغرب في حماية فرنسا، وقد أصبح في الواقع أرضاً فرنسية، وعلى الرغم من استمرار المقاومة في تخومه، تلك المقاومة التي تعرفون أنتم وإخوانكم في السلاح مدى ضراوتها، فإنه يمكن القول أن الاحتلال العسكري لمجموع البلاد قد تم، ولكننا نعرف نحن الفرنسيين أن انتصار السلاح لا يعني النصر الكامل: إن القوة تبني الإمبراطوريات ولكن ليست هي التي تضمن لها الاستمرار والدوام. إن الرؤوس تنحني أمام المدافع، في حين تظل القلوب تغرس نار الحقد والرغبة في الانتقام. وإذا كانت هذه المهمة أقل صخباً من الأولى فإنها صعبة مثلها، وهي تتطلب في الغالب وقتاً أطول**"[2]

بهذه المقولة أشار هاردي ضمناً إلى السيطرة على العقول عن طريق التعليم الذي هو أساس الثقافة والتي كانت تسير ضمناً لمبادئ تتلخص في العمل على تكوين طبقة صغيرة من الموظفين محدودي الكفاءة يصلحون لأن يكونوا أدوات ولكنهم لا يصلحون للتفكير وذلك لكي يكونوا مساعدين في الإدارات المحلية التي لا يمكن أن يُستغنى عنهم فيها[3]. ويجب أن تكون الثقافة التي ستعطيها لهم المدارس محدودة كي لا تتوافر لهؤلاء القدرة على التفكير، وأن يكون الطالب ملماً بأمجاد فرنسا بصفة تثير الإعجاب، ولم تأخذ الإدارة الفرنسية بالحسبان في رسمها سياسة

---

(1) مصطفى كامل السيد، المغرب في التطور السياسي لبلدان المغرب الثلاث، مركز الأهرام للإعلام والنشر، القاهرة، 1992، ص53

(2) نقلاً عن محمد عابد الجابري، السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس)، ط2، منتدى الفكر العربي، عمان، 1992، ص21

(3) سعيد سعيد، الحركة الوطنية وتطور المدرسة الوطنية في المغرب، جامعة محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، 1986، ص3

التعليم وواضعي المناهج وحدة الشعب المغربي بل وضعت مناهج تركز على العرق والدين والجنس، ولهذا لم يقم في المغرب أثناء عهد الحماية تعليماً وطنياً(1).

كانت هناك ثلاثة أنواع من المدارس تخضع للرقابة الفرنسية وللشروط والأهداف التي تضعها السلطات الفرنسية وهذه المدارس هي:

1- **المدارس الإسلامية:** كانت تخضع لسلطة الإدارة الفرنسية وقد تدخلت الإدارة بمنع تدريس بعض المواد التي تجد فيها خطراً عليها كالتاريخ المغربي الذي يسهم في تكوين الشعور الوطني، وبهذا حددت المدارس الإسلامية بموجب قرار وزاري في 11 تموز [illegible]، مناهج التدريس واقتصرت على تعليم القرآن واللغة والكتابة العربية والقواعد والأخلاق ومنعت تدريس أية مادة أخرى، وكل مدرسة تخالف معرضة للإغلاق(2).

وأصبحت إدارة التعليم الإسلامي تابعة لوزارة الأحباس (الأوقاف) عام [illegible]، مع إخضاعه للإشراف غير المباشر، وسعت إلى تحسين وضع جامعة القرويين التي كانت متأخرة، ودفعت بالطلاب المغاربة لتلقي التعليم في الأقطار العربية الأخرى، ولاسيما في الأزهر(3)

2- **المدارس الفرنسية البربرية**، وهي المدارس التي كان الهدف منها خلق جيل مقطوع الصلة تماماً بالتراث العربي الإسلامي من جهة، ومشبع بالتراث الفرنسي والقيم الحضارية الغربية من جهة أخرى، ممهداً بهذا الطريق لاستيعاب الشعب المغربي وجعله تابعاً لفرنسا، وكان البرنامج الدراسي في هذه المدارس يشتمل على دراسة تطبيقية باللغة الفرنسية، فضلاً عن مبادئ الكتابة والحساب

---

(1) محمود صالح الكروي، التجربة الديمقراطية في المغرب، ص17

(2) جون واتر بوري، المصدر السابق، ص55.

(3) محمد مكي الناصري، المصدر السابق، ص78

البسيط والتاريخ والجغرافية. وكان المعلمون فيها هم فرنسيون والطلاب هم من البربر، ولم يوجد في هذه المدارس أي شكل من أشكال تعليم اللغة العربية[1].

3- المدارس اليهودية ويقتصر التعليم فيها على التعليم الابتدائي فقط وكان على الطلبة الذين يرغبون إتمام تعليمهم الثانوي دخول المدارس الأوربية.

حظي التعليم الأوربي باهتمام كبير من الإدارة الفرنسية من الناحية الكمية والمادية ولم تكن الإدارة تفرق بين الفرنسي والأوربي وتتميز المدرسة الفرنسية في كل شيء عن المدارس المخصصة للمغاربة في البناء الصالح والشاسع لاستيعاب كل الطلاب الذين بلغوا سن التعليم من الذكور والإناث، والمدرسين الكفويين، ووسائل الإيضاح الحديثة والعناية الطبية المستمرة ويشمل هذا التعليم المدارس بكل المراحل من الحضانة إلى التعليم العالي[2].

وضمن هذا السياق اهتمت الإدارة الفرنسية أيضاً بتعليم اليهود المغاربة وفتحت لهم مدارس خاصة. وحظيت تلك المدارس برعاية كبيرة من الإدارة التي قدمت لها مساعدات مادية ومعنوية، وأشرفت الإدارة الفرنسية على المدارس الفرنسية اليهودية في عام ١٩٢٨ وكانت لغة التعليم في هذه المدارس الفرنسية واقتصر التعليم (اليهودي) على التعليم الابتدائي وكان على الطلاب الذين يرغبون إتمام تعليمهم الثانوي دخول المدارس الأوربية وبلغ عدد الطلاب اليهود [illegible] طالباً عام ١٩٤٩[3].

وفي الوقت الذي نالت فيه المدارس الأوربية واليهودية أكبر قسط من عناية الإدارة الفرنسية فإنّ المدارس المغربية لم تحظ إلا بالقليل من العناية وبالكثير من المراقبة والمضايقة، إذ حاربت سلطات الإدارة التعليم الوطني، وفرضت عليه القيود وحرمته من

---

(1) محمد عابد الجابري، السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي، ص25

(2) آمنة سعد دقة، المصدر السابق، ص19

(3) محمد كنبيب، يهود المغرب 1912-1948، مساهمة في تاريخ الأقليات بالديار الإسلامية، ترجمة إدريس بنسعيد، تقديم أندري أزولاي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1998، ص138

مقومات المدنية والثقافة، في حين يجد الطالب الأوربي واليهودي المجال مفتوحاً للعمل أو مواصلة الدراسة العلمية في المغرب والجامعات الفرنسية، فضلاً عن أن مجال العمل للمواطن المغربي محدود في بعض المناصب الإدارية الثانوية في التعليم أو في عدد من الأعمال الصغيرة في المشروعات الصناعية والتجارية والزراعية[1].

إن المجال المتاح للدراسة محدود ومنعت الإدارة الفرنسية الطلاب المغاربة من إكمال دراستهم في معهد القاهرة، فلم ترسل أية بعثة إليها منذ عام 1932 ومنعت سلطات الإدارة منح جوازات السفر للطلبة المغاربة للقدرة على مواصلة الدراسة في مصر على نفقتهم الخاصة[2].

بلغ مجموع الأطفال المغاربة الذين حرموا من فرصة التعلم في المدارس الفرنسية حتى عام 1920 أكثر من سبعة آلاف طفل، وفي عام 1938 كان عددهم لا يتجاوز 23,270 طفلاً في المدارس الابتدائية و608 تلميذ في المدارس الثانوية، في حين كان عدد التلاميذ الأوربيين يتجاوز 34,54 طفلاً، وكان الأطفال المغاربة الذين يلتحقون بالمدارس الابتدائية على قلة عددهم لا ينهون سنوات الدراسة كاملة بل ينقطعون أو يفصلون في السنة الابتدائية الثالثة في الغالب، أما الذين تمكنوا من اجتياز المرحلة الابتدائية كاملة فإن نسبة ضئيلة منهم كان يسمح لها بالالتحاق بالمدارس الثانوية، وذلك لأن الانتساب إلى هذه المدارس يخضع لامتحان صعب تشرف عليه سلطات الإدارة لحد من المتقدمين إليها[3]. وكانت المدارس الابتدائية لا تكفي لاستيعاب جميع الأطفال المغاربة ممن بلغوا سن الالتحاق بالمدرسة الأمر الذي أدى إلى انتشار الأمية في المجتمع[4] كان ذلك أمراً

---

(1) علال الفاسي، النقد الذاتي، ط5، مطبعة الرسالة، الرباط، س1979، ص258.

(2) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص25.

(3) محمد عابد الجابري، السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي، ص28.

(4) ابن حلون، هذه مراكش، القاهرة 1947، ص46.

مفقودة منها الشخصية وذلك خشية إثارة الوعي الوطني ضد الاستعمار والاستغلال الفرنسي إذ أن الشعوب الجاهلة تُعد في نظر الاستعمار سهلة القيادة.

أهملت الإدارة الفرنسية التعليم الثانوي والتعليم الجامعي الذي كانت الدراسات الأدبية غالبة عليه، فلم تنشئ سلطات الإدارة سوى ثلاثة معاهد هي: معهد الدراسات العليا المغربية في الرباط، ومعهد الدراسات القانونية ومعهد الدراسات العلمية العليا، وكان في هذه المعاهد نحو ٣٠٠ طالب مغربي يدرسون باللغة الفرنسية وكانت هذه المعاهد تمنح طلابها دبلومات فرنسية، ومن كان منهم يرغب أن يحصل على تعليم عالٍ كان عليه أن يدرس خارج المغرب ونظراً لإلمام المغاربة باللغة الفرنسية فقد التحق عدد كبير منهم بالجامعات الفرنسية[1]

وعلى الرغم من السياسة التي اتبعتها الإدارة الفرنسية في مجال التعليم ومحاولتها القضاء على الثقافة الوطنية فقد تمكن عدد من أبناء الطبقات الاجتماعية الميسورة في المغرب من فاس، ومكناس، والرباط وسلا، والدار البيضاء، ومراكش من إكمال دراستهم في المدارس والمعاهد العصرية، والحصول على تخصصات لم تكن مألوفة لدى المغاربة في منظومتهم التعليمية وهو الأمر الذي أدى إلى تخرج مجموعة من المثقفين المتعلمين الذين عززوا فيما بعد صفوف نظرائهم الذين كانوا يدرسون بجامعة القرويين بفاس وفي مؤسسات التعليم التقليدي في كبريات المدن الأخرى كمكناس والرباط وسلا، في وقت أخذت فيه الأفكار السلفية الجديدة تنتشر في المغرب وأفكار المصلحين والمثقفين العرب تنتشر في ربوعه[2] عن طريق الصحافة وكتابات ثلة من هؤلاء المفكرين أمثال محمد عبده والأمير شكيب أرسلان[3]

---

(1) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص270

(2) Vermeren, Histoire du maroc depuis l'indépendance, Edit La découverte, Paris 2002 p 17

(3) شكيب أرسلان (1869-1946) أديب وكاتب وشاعر ومؤرخ وهو من عائلة أرسلان المعروفة في جبل الأرز في لبنان وهو من تلاميذ محمد عبده كان من أوائل المنادين بالوحدة العربية لذلك

هكذا نجد أن السياسة التعليمية الفرنسية في المغرب كانت تهدف إلى إيجاد طبقة مغربية تابعة لها ثقافياً ومهيأة للتعاون معها. وقد اهتمت السلطات الفرنسية اهتماماً خاصاً بنوع التعليم في المجتمع المغربي، وكان الهدف من ذلك إعداد أجهزة الحماية بالموظفين المهيئين لقبول فكرة التعاون مع تلك الأجهزة، وفضلاً عن ذلك فإن الإدارة الفرنسية كانت تسعى إلى طمس اللغة العربية والثقافة الوطنية، وذلك بجعل التعليم في المدارس المغربية باللغة الفرنسية، ونشر الثقافة الفرنسية بقصد غرس روح الإعجاب بعظمة فرنسا والثقة بها والانصياع لحكمها.

أما في المجال الصحي فإن ما قامت به الإدارة الفرنسية يصب في مصلحة المستوطنين الأوربيين والفرنسيين، إذ خصصت الإدارة مبالغ كبيرة لبناء المستشفيات التي وفرت عناية طبية للمستوطنين الفرنسيين والأوربيين[1] وكان التمييز واضحاً بين المستشفيات المغربية والأوربية، إذ أن عدد الأطباء في المستشفيات الأوربية أكثر منه في المغربية، وكانوا من الأطباء الكفوئين أما الأطباء الذين يعالجون المغاربة فهم من الأطباء المتدربين ولم يتجاوز عددهم 309 طبيباً فقط عام 1942، يخصصون أيضاً جزءاً من أوقاتهم لمعالجة الأوربيين[2].

وفي الوقت الذي زودت الإدارة الفرنسية المستشفيات الفرنسية والأوربية بأحدث أنواع الأسرّة والأجهزة الطبية، فقد حرمت المغاربة من هذه الخدمات، وكان المرضى المغاربة ينامون على الأرض أحياناً لعدم وجود الأسرّة، وأنشأت مديرية الصحة العمومية والوقاية (مصلح) للوقاية من الأمراض والأوبئة كالطاعون والسل الرئوي والتيفوئيد.

بذل جهداً كبيراً في خدمة القضية العربية، [illegible] المغرب عام [illegible]، توفي عام 1946. للمزيد من المعلومات ينظر: [illegible] محمد صكر الحسون، شكيب أرسلان ودوره السياسي في حركة النهضة العربية الحديثة 1869-1946، منشورات رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2002، ص11.

(1) حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص14.

(2) علال الفاسي، النقد الذاتي، ص259.

وكان دورها وقفاً على المرضى والمستوطنين الفرنسيين في حين كانت مراكز مكافحة الأمراض والأوبئة قليلة جداً للشعب المغربي[1].

أدت الأوبئة وانتشار الأمراض وظروف السكن المعيشية إلى ارتفاع نسبة الوفيات في المغرب بشكل كبير، لاسيما بين الأطفال، ففي المدة المتراوحة بين عامي 1932-1936 بلغت نسبة الوفيات بين الأطفال المغاربة أرقاماً كبيرة، وقدرت النسبة بـ(8,52) في الألف للأوربيين و(15,08) في الألف للمغاربة[2].

صرح الدكتور اسكول [illegible] مدير الصحة عام 1947 قائلاً: **"لقد شهدت اكتظاظ السكان في الأحياء القديمة بالمدن، فالدور التي لا يمكن أن تسع إلا لأسرة واحدة، تحوي عدة أسر يعيشون في خلاط غريب، وأدى ذلك الاختلاط إلى انتشار داء السل الخطير، الذي أصبح العدو الأول للصحة في جميع مدن المغرب، في حين لم يحتل هذا الداء فيما مضى سوى حيّز ضيّق في لوحة الأمراض المغربية"**[3].

هكذا نجد أن الإدارة الفرنسية أهملت الوضع الصحي في المغرب وأدى ذلك إلى انتشار الأمراض بشكل واسع في كل المدن والقرى المغربية وأصبح المواطن المغربي يعاني من المرض والجهل والفقر، وعلى الرغم من ازدياد عدد المستشفيات بعد فرض الحماية فقد كانت معظمها تقدم الخدمات العلاجية والعناية الطبية لصالح المستوطنين الفرنسيين والأوربيين.

وفي عهد الحماية حدث تغير كبير في الهيكل الاجتماعي المغربي نظراً لاتجاه السلطات الفرنسية إلى التقليل من نفوذ المخزن والسلطان والعمل على إيجاد قوى رأسمالية مغربية تتحالف معها في المصلحة، وحصلت هذه الطبقة من الإقطاعيين التي شكلت نسبة 5% من السكان على 17% من الدخل القومي أما الفلاحون وعمال المناجم

(1) حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص139.

(2) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص296؛ حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص139.

(3) آسية بنعدادة، المصدر السابق، ص5.

والسلطة الذين يشكلون نسبة 2% من الشعب المغربي فقد حصلوا على 29% من الدخل القومي[1].

هكذا يمكن القول بأن التفاوت في الدخول والثروات بين طبقات المجتمع المغربي وفرض نظام الحماية الذي أدى إلى انقسام المجتمع المغربي على طبقتين الأولى متنفذة وهي طبقة الإقطاعيين التي تعاونت مع سلطات الإدارة الفرنسية، والأخرى مهمشة رفضت الاستغلال. ويرجع هذا الانقسام إلى السياسة الفرنسية وعلاقة التبعية بين البلدين

وفي مجال السيطرة الاجتماعية للإدارة الفرنسية على المغرب قامت سلطات الإدارة بتقييد حرية الصحافة، وأصدرت الإدارة الفرنسية ظهيراً في [illegible] نيسان 1914، منعت فيه المغاربة من إصدار جريدة أو مجلة دورية إلا بأمر من السلطات الفرنسية، في حين يمكن للفرنسيين أن يقدموا مجرد تصريح قبل إصدار جريدة أو مجلة وبعدها تعرضت الصحافة المغربية لرقابة الإدارة الفرنسية مباشرةً وقامت هذه الرقابة بتشويه وحذف الانتقادات والتعليقات للسياسة التي انتهجتها في المغرب[2]

وفي الوقت الذي منعت فيه السلطات الإدارية المغاربة من تأسيس الأحزاب والنقابات والجمعيات وفرضت غرامة كبيرة على من يقوم بأية أنشطة في هذا المجال دون إذنها، فقد سمحت للأوربيين والفرنسيين بتأسيس النوادي والنقابات والجمعيات وأسست المئات من الجمعيات الفرنسية في عدد من المدن المغربية، وحتى الجاليات الأجنبية لها نواديها ونقاباتها الخاصة[3]

يتضح مما تقدم، أن سياسة الإدارة الفرنسية كانت تقوم على التمييز العنصري بين الفرنسيين والمغاربة في كل المجالات فقد حرمت المغاربة من أبسط حقوقهم الاجتماعية ولم تراعِ المواثيق والمبادئ الدولية في مجال حقوق الإنسان في الوقت الذي كانت تنادي بالديمقراطية لكل شعوب العالم

---

(1) أسامة سعدة، المصدر السابق، ص52

(2) محمود صالح الكروي، تقاليد الحكم في المغرب، ص335.

(3) ابتسام شمس سعيد الصافي، نشوء وتطور الحركة العمالية، ص326

المبحث الثالث

موقف الإدارة الفرنسية من الحركة الوطنية في المغرب 1912-1939

مرّت الحركة الوطنية المغربية بمرحلتين :

أولاً: مرحلة الكفاح العسكري.

بدأت المرحلة الأولى من 1912-1934، وهي مرحلة الكفاح المسلح وخاضها الشعب المغربي على الفرنسيين بعد فرض معاهدة الحماية عام 1912 بسبب ثورة فاس في نيسان 1912، التي عدت أول مظهر من مظاهر المقاومة المسلحة ضد الإدارة الفرنسية في المغرب، لاسيما بعد أن قامت سلطات الإدارة الفرنسية بانتزاع أراضٍ واسعة تابعة للسلطان وعدد من الأفراد والأشخاص الذين عارضوا معاهدة الحماية والاستعمار ووزعت على المستوطنين الفرنسيين والأوربيين[1]، ومن الأسباب التي أدت إلى تعزيز ثورة مساندة ثوار الجنوب بقيادة هبة الله بن ماء العينين[2] وأثرت الثورة محاولات سلطات الإدارة الفرنسية، وبدأت باتخاذ عدة أساليب لإخمادها وشعر المقيم الفرنسي ليوتي بحراجة موقفه، وعزم الشعب المغربي على رفض الحماية، لذا قرر استعمال أساليب جديدة للقضاء على الثورة وذلك باتباع سياسة الاسترضاء والتهدئة من أجل تثبيت دعائم السلطة الفرنسية في المغرب، فبدأ بأهل فاس إذ قام بإعفاء الغرامات التي فرضت عليهم وخفف ما تقرر من الفروض لكسبهم، واستعمل السياسة البربرية لتحقيق

---

(1) محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص127.

(2) هبة الله بن ماء العينين: هو ابن الشيخ ماء العينين الذي أثار المتاعب للعرب في جنوب المغرب وموريتانيا، إذ قاد الكفاح ضد الفرنسيين وكان كفاحه امتداداً لكفاح والده الذي خاض معارك طاحنة مع الفرنسيين في جنوب المغرب الصحراوية لأنهم لم يتمكنوا من إخضاعه إلا في عام 1934. مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج7، بيروت، [illegible]، ص91

أهدافه، بعد أن وجد صعوبة في القضاء على الانتفاضات التي اندلعت ضد سلطات الحماية[1]، إلا أن سياسته لم تجد نفعاً في انتشار المقاومة الوطنية في المغرب، فاستمرت المقاومة العسكرية ضد الإدارة الفرنسية.

تركزت المقاومة المغربية للفرنسيين في جبهتين الأولى منطقة الأطلس الكبير بقيادة أحمد الهيبة بن ماء العينين الذي تمكن من توحيد قبائل الجنوب، وتمكن من أن يحرر مدينة مراكش ويطرد المحتلين منها[2]، إلا أنه ما لبث أن هُزم في موقعة سيدي أبي عثمان في عام [illegible]، لكن المقاومة لم تتوقف بعد تلك المعركة بل استمرت وكبدت الفرنسيين خسائر كبيرة ولم يتمكن الفرنسيون من القضاء على تلك الانتفاضة إلا في عام 1934 بعد معارك دامية بين الطرفين[3].

كذلك شمل المحور الثاني للمقاومة في جبهة تافيلالت والتي خطط وقادها الشريف السملالي، وهو من أبطال الجنوب الذي كان له دور كبير في المعارك ضد الفرنسيين، وهددهم بالخطر عام [illegible]، وكذلك أبو القاسم النقادي، الذي أرسلوا إليه حملة من مدينة مكناس بقيادة أقوى قادتهم، ودراع ليوتي الأيمن وهو بوميرو (Poeymirau) الذي أصيب برصاصة أدت إلى موته[4]، أما الشريف السملالي فقد أستشهد بعد أن قاد

---

(1) محمود صالح الكروي، تقاليد الحكم في المغرب، ص337.

(2) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط[illegible]، دار الطباعة المغربية، تطوان، 1948، ص[illegible].

(3) [illegible] محمد أحمد، الكفاح في الصحراء المغربية، مجلة دعوة الحق، الرباط، العدد الثاني، [illegible]، ص[illegible].

(4) محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، [illegible]، ص49.

مقاومة ثلاثة وعشرين عاماً وخضعت في القيادة أبو القاسم النقادي الذي واصل مقاومة الفرنسيين حتى عام 1935[1].

أما المحور الثاني للمقاومة فقد كان في منطقة الأطلس المتوسط، التي كانت تحظى بأهمية كبيرة لدى الإدارة الفرنسية لكونها تحتوي على خزان مياه ضخم تتزود منه عدة أنهار منها أم الربيع وبكونه وتأتي أهميتها الثانية من إمكانية استغلالها لتوليد الطاقة الكهربائية[2].

واجه الفرنسيون في الأطلس المتوسط مقاومة عنيفة عززتها طبيعة الظروف وتمسك السكان بموقفهم الرافض للسيطرة الفرنسية، وتكبد الفرنسيون خسائر كبيرة ولم يتمكنوا من إخضاع تلك القبائل إلا عام 1933[3].

كان للإدارة الفرنسية دور مهم في إضعاف الحركة الوطنية المسلحة عن طريق تجنيد عدد كبير من أفراد القبائل وضمهم إلى الجيش الفرنسي وكذلك استمالة عدد من القادة الكبار والشيوخ وإغرائهم بالرواتب والمكافآت المالية، وتشجيع الخلافات بين القبائل وقد شارك عدد من رجال القبائل إلى جانب القوات الفرنسية في المعارك التي خاضتها مع المغاربة ولاسيما قبيلة بنو زيان في الأطلس المتوسط[4].

هكذا يمكن القول إنّ انعدام التنسيق بين قادة المقاومة المغربية المسلحة، وضعف التخطيط والسياسة التي استعملتها الإدارة الفرنسية في تشجيع الخلافات، وإثارة الشقاق والنزاعات بين القبائل، وتعاون بعض القادة وكبار الإقطاعيين كانت أهم الأسباب التي أنهت الحركة الوطنية المسلحة في تلك المدة

---

(1) نعمة السعيد، المصدر السابق، ص88

(2) علي المحجوب، العالم العربي الحديث والمعاصر تحت الاحتلال والمقاومة، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، [illegible]، ص[illegible]

(3) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص107؛ نعمة السعيد، المصدر السابق، ص88

(4) Bidwel, Op Cit, P [illegible].

ثانياً: مرحلة التنظيمات السياسية

أسهمت عوامل عديدة في نمو الحركة الوطنية المغربية وتطورها، كان في مقدمتها الظلم الذي لحقت بالمغاربة نتيجةً لسياسة الاستعمار التي اتبعتها الإدارة الفرنسية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ شعر المغاربة بأنهم فقدوا حريتهم واستقلالهم الذي حافظوا عليه قروناً عديدة عن طريق كفاحهم ضد الأطماع الأوربية[1] فضلاً عن إخفاق ثورة عبد الكريم الخطابي[2] التي قادها ضد الإسبان في شمال المغرب، وحقق فيها انتصارات كبيرة على الإسبان إلا أنه لم يتمكن من الصمود أمام التحالف الفرنسي الأسباني فاضطر إلى الاستسلام عام 1926، وبذلك انتهت المقاومة المسلحة مما دفع الوطنيون المغاربة بالتفكير بالأساليب السياسية في مقاومة الفرنسيين[3]

---

(1) عبد الوهاب عبد العزيز محمود أبو حمرة، التطورات السياسية في المغرب 1930-1956، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تكريت، كلية التربية، 2007، ص94.

(2) محمد عبد الكريم الخطابي: ولد في قرية أجدير شمال المغرب في عام 1882، تلقى تعليمه الديني على يد والده وحفظ جزءاً من القرآن الكريم، درس بمدرسة الصفارين في فاس ثم في جامعة القرويين للمدة 1902-1904، عمل معلماً وقاضياً في مليلة عام 1907، [illegible] لكنه فرّ من السجن ووحد صفوف القبائل المغربية موجهة [illegible] قادها بعد وفاة والده في عام 1920، وقاتل الإسبان معارك مشرفة أسس جمهورية الريف عام 1923، اضطر إلى الاستسلام في عام 1926 ونفي إلى جزيرة في المحيط الهندي وتم نقله إلى مدينة مرسيليا [illegible] بحرية مصر عام 1947 وتمكن الوطنيون المغاربة من إقناعه بالبقاء في القاهرة كلاجئ سياسي توفي في القاهرة عام 1963. محمد العلمي، زعيم الريف محمد عبد الكريم الخطابي، مطابع دار الكتاب، الدار البيضاء، 1966، ص95؛ محمد علي داهش، محمد عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي، دار الرحمن، السوق الشفقة، بغداد، 2006، ص99-100.

(3) إبراهيم حسن [illegible]، دراسات في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، مطبعة مجمع العلمي، بغداد، 2001، ص92.

كان لثورة الخطابي أثر كبير في تعميق النشاط السياسي للمقاومة في المغرب ضد الفرنسيين والإسبان، فقد شكل المغاربة العديد من الجمعيات التي قامت بدور فعال في التصدي لسياسة الاستعمار الفرنسية والإسبانية(1). ومن أبرز تلك الجمعيات "أنصار الحق" في الرباط أُسست في آب 1926، وكان أعضاؤها يطلقون على أنفسهم اسم "المصلحين"، وكان لها فروع في تطوان وطنجة(2)، وكان أبرز أعضائها أحمد بلافريج(3). ودعت هذه الجمعية إلى إصلاح التعليم وتحسين الأوضاع التي كانت تعيشها البلاد وكذلك اتجهت إلى محاربة الاستعمار والعمل على استقلال المغرب(4).

وفي الوقت الذي تأسست فيه جمعية أنصار الحق، فقد تأسست جمعية أخرى في مدينة فاس تحمل اسم (اتحاد الطلبة في فاس) أسسها علال الفاسي(5)، وشارك في

(1) محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية، ص128

(2) هادي عودة، عبد السلام نوبة ودوره في الحركة الوطنية المغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2013، ص29

(3) أحمد بلافريج ولد في الرباط عام 1908 سياسي ورجل دولة ومن مؤسسي حزب الاستقلال، تلقى دراسته الابتدائية في مدرسة أبناء الوجهاء في الرباط ثم في ثانوية غورو وتابع دراسته الجامعية في القاهرة وتلقى دروس الأدب والحقوق في السوربون ونال شهادة الدبلوم في الآداب العليا، أسس في فرنسا جمعية الطلبة المسلمين في شمال أفريقيا وكان أميناً عاماً لها تعرض للاعتقال عام 1944 إثر توقيعه على وثيقة الاستقلال أصبح وزيراً للخارجية عام 1956 ثم رئيساً للحكومة عام 1958 توفي عام 1990. [illegible] والاختلاف في حركات التحرر المغاربية (الجزائر تونس المغرب)، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص62

(4) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، ج1، ص139

(5) علال الفاسي ولد في فاس عام 1910، من أسرة عربية النسب اشتهرت بالعلم والتقوى، التحق بجامعة القرويين عام 1926، حصل على شهادة العالمية في عام 1930، عمل أستاذاً للتاريخ في جامعة القرويين، أسس تنظيم الزاوية بعد صدور الظهير البربري 1930، أصبح رئيساً لكتلة العمل الوطني عام 1934، ثم رئيساً للحزب الوطني عام 1937، ولمواقفه الوطنية نفي إلى الغابون عام 1937 وبقي هناك إلى عام 1946، وبعد عودته أصبح رئيساً لحزب الاستقلال، أدى دوراً

تأسيسها عدد من طلاب جامعة القرويين، وكانت أهدافها تدعو إلى النهوض بالمغرب عن طريق تخليص الإسلام من كل الشوائب، ومحاربة كل البدع والخرافات، ومقاومة بعض الطرق الصوفية التي كانت تقف إلى جانب السلطات الفرنسية[1].

وبعد أن وجد مؤسسو جمعيتي أنصار الحق واتحاد الطلبة في فاس أن أهدافهما مشتركة فقد توصلا بعد حوار إلى الاندماج في نيسان عام 1927 في جمعية واحدة أطلق عليها اسم (العصبة المغربية) التي كانت الأساس الذي انبثقت منه التنظيمات السياسية بعد عام 1930 التي قادت الحركة الوطنية إلى الاستقلال[2].

تضافرت عوامل أخرى مهمة أدت إلى تطور الحركة السياسية الوطنية المغربية أبرزها صدور الظهير البربري في 16 أيار 1930[3]، وكان لصدوره أهداف سياسية سعت فرنسا لتحقيقها، إذ بدأت بتطبيق الأعراف البربرية المحلية بدلاً من الشريعة الإسلامية، والعمل على توسيع نفوذ المحاكم الفرنسية في المناطق البربرية ثم أعطت الحق لتلك

سياسياً مهماً في تحقيق الاستقلال. عن دوره السياسي ينظر: سيدي محمد عبد الرحمن، علال الفاسي ودوره في الحركة الوطنية الاستقلالية في المغرب [illegible]، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1996؛ محمود صالح الكروي، علال الفاسي، مضمون الوطني في فكره السياسي، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد [illegible]، 1994، ص[illegible].

(1) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص42.

(2) إبراهيم العبيدي، المصدر السابق، ص[illegible].

(3) الظهير البربري: مرسوم أصدرته فرنسا تحت الضغط بتوقيع السلطان محمد الخامس في 16 أيار 1930 نص على الفصل في النواحي القانونية والقضائية بين العرب والبربر بإقامة سلطتين قضائيتين في المغرب الواحد، عربية وأخرى بربرية [illegible] لا من العرب ولا من البربر [illegible] ورفض البربر والعرب هذا الظهير وعدوه أنه يفرق بينهم. ينظر: لقمان صالح حسن القطان، سياسة فرنسا تجاه البربر وأثرها في الحركة الوطنية المغربية 1930-1956، بغداد، 2009، ص[illegible].

الظهائر البربرية حق النظر في القضايا التي تحدث في هذه المناطق وإخراجها من نفوذ الحكومة المغربية[1].

كانت تلك الإجراءات السياسية التي اتخذتها الإدارة خطيرة جداً هدفت إلى جعل المغرب جزءاً لا يتجزأ من فرنسا وذلك عن طريق نشر الثقافة الفرنسية بين قبائل البربر والتوسع في فتح المدارس التي تدرس فيها اللغة الفرنسية بهدف محاربة اللغة العربية والدين الإسلامي[2].

استنكر الوطنيون محاربة السياسة البربرية التي اتبعتها الإدارة الفرنسية وقادوا الجماهير التي تجمعت في المساجد، ومنها مسجد الرباط ومسجد سلا ومساجد أخرى، وقامت الجماهير بأداء صلاة اعتاد المغاربة على أدائها عندما يهدد الإسلام بالخطر وكان المصلون يرددون دعاء اللطيف "**اللهم يا لطيف نسألك اللطف فيما جرت به المقادير، ولا تُفرق بيننا وبين إخواننا البربر**" وإلى جانب تلك الصلاة اندلعت المظاهرات في جميع أنحاء البلاد احتجاجاً على سياسة الاستعمار، ورداً على تلك المظاهرات قامت الإدارة الفرنسية باعتقال عدد من الشباب المنظمين لها وتعذيبهم، وكان من بينهم علال الفاسي وأحمد بلافريج[3].

ومن العوامل الأخرى التي كان لها تأثير في مسار الحركة الوطنية في المغرب الحركة السلفية وهي حركة إصلاحية هدفت إلى تصحيح العقيدة الإسلامية، وتنقيتها من البدع وكانت بداية ظهورها في أقطار المشرق العربي ثم انتقلت إلى بقية الأقطار العربية ومنها المغرب[4].

---

(1) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص 4.

(2) محمد علي داهش، موقف العرب من الظهير البربري في المغرب، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، العدد 8، 9، دمشق، صيف 2003، ص 263-264.

(3) إبراهيم خلف العبيدي، المصدر السابق، ص33.

(4) نعمة السعيد، المصدر السابق، ص94.

كان للسلفيين المغاربة أثر كبير في المجتمع المغربي، ومن أبرزهم السلفيين هم أبو شعيب الدكالي(1)، ومحمد بن العربي العلوي(2) وغيرهم الذين كانوا يسكنون في المدن والقرى منتشرين بأفكارهم السلفية التي كانت تتلاءم مع الأهداف الدينية والسياسية للوطنيين. وكان من أهم نشاطات السلفيين هو التصدي لبعض أصحاب الطرق الصوفية بسبب موقفهم إلى جانب الفرنسيين من أمثال الطريقة التيجانية والدرقاوية والكتانية(3).

ومن العوامل التي ساعدت على انتشار الوعي الوطني وتطور الحركة السياسية في المغرب هي الصحافة. فقد أنشأت الحركة الوطنية المغربية مجلة المغرب، باللغة الفرنسية(4) بالاتفاق مع المفكر العربي الأمير شكيب أرسلان وجماعة من الاشتراكيين الفرنسيين عام 1932 لمساعدة الشعب المغربي، وصدرت المجلة في فرنسا؛ لأن الإدارة الفرنسية أصدرت قانوناً في 27 نيسان 1926 قيدت فيه حرية الصحافة، ولم تسمح للوطنيين بإصدار صحيفة عربية إلا بإذن منها(5). وقامت هذه المجلة بانتقاد السياسة

---

(1) أبو شعيب الدكالي (1878-1937م) ولد في المغرب ونشأ بمدينة الجديدة، وتتلمذ على يد عدد من العلماء في مصر تأثر كثيراً بالمفكر محمد عبده. عاد إلى المغرب عام 1904 وعمل مدرساً في جامعة القرويين وجمع حوله مجموعة من الأنصار الذين أصبحوا فيما بعد قادة الحركة الوطنية في المغرب. ينظر: محمد عبد السلام، علال الفاسي وأثره في الفكر الإسلامي المعاصر، (د.ط، د.م)، ص25-33.

(2) محمد العربي العلوي ([illegible]) ولد في قصر السوق بالمغرب وهو من رواد الحركة السلفية في المغرب، درس في الأزهر وبعد عودته أخذ ينشر مبادئ الدعوة السلفية التي أخذت تنتشر انتشاراً واسعاً مناهضاً لوجود الاحتلال، شغل مناصب عدة منها رئيساً لمحكمة الاستئناف الشرعية في الرباط ووزيراً للعدل، استقال من منصبه احتجاجاً على مواقف الاحتلال الفرنسي من المطالب الوطنية، نفي عدة مرات، وفي عهد الاستقلال عين وزيراً للتاج، توفي عام [illegible]. ينظر: محمود صالح الكروي، الفكر السياسي لحزب الاستقلال المغربي دراسة تحليلية سياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1989، ص15.

(3) عبد الوهاب عبد العزيز أبو خمرة، المصدر السابق، ص61.

(4) عبد الوهاب عبد العزيز أبو خمرة، المصدر السابق، ص63.

(5) ابراهيم العبيدي، المصدر السابق، ص36.

الإدارة الفرنسية التي هدفت إلى القضاء على الدولة المغربية، وأنها أسهمت كذلك بمقاومة الاستعمار ووضع

الإدارة الاستعمارية والصحفة لسان حال الحركة لم تستمر طويلاً فقد قامت الإدارة بإغلاقها عام 1934[1]

وضمن هذا التوجه أنشأ الوطنيون جريدة (عمل الشعب) في المغرب باللغة الفرنسية في 4 آب

1933، وكان لصدورها أثر كبير عند المغاربة، فلأول مرة في تاريخ المغرب بعد الحماية تصدر صحيفة وطنية

تعبر عن وجهة النظر الوطنية في مشاكل المغربية وتنتقد سياسة الإدارة الفرنسية وانتشرت بين أفراد

الشعب انتشاراً كبيراً، لذلك أوقفت الإدارة عملها عام 1934[2].

وكان لحركة الإصلاح في المشرق العربي أثر مهم في تطور نشاط الحركة الوطنية السياسية وذلك

نتيجة تأثر النخبة المغربية الدارسين في الجامع الأزهر بمصر ودورهم في رفد المثقفين المغاربة بأفكار

المصلحين السياسيين بأقطار المشرق العربي في مجالات الإصلاح التي تدعو لها في إحداث النهضة

الإسلامية

والدعوة لتحرير المغرب العربي من الاستعمار[3].

هكذا نجد أن العوامل المذكورة آنفاً أدت إلى زيادة الوعي الفكري والقومي لدى الشباب المغاربة وبدأوا

بتكوين تنظيمات سياسية كان لها دور كبير في مقاومة الاستعمار الفرنسي والمطالبة بحقوق الشعب المغربي

في الحرية والاستقلال ومن أهم تلك التنظيمات:

---

(1) أحمد عبيد، المصدر السابق، ص264.

(2) محمد علي داهش، دراسات في تاريخ الحركة الوطنية، ص156.

(3) [illegible]، تطور الحركة السياسية في منطقة المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد [illegible]، كانون الأول 1982، ص183؛ علي المحجوبي، المصدر السابق، ص43.

1- كتلة العمل الوطني:

كانت أغلب المصادر أن تأسيس كتلة العمل الوطني كان في كانون الثاني 1934[1]، برئاسة علال الفاسي، وتألفت من: عمر عبد الجليل، أحمد الشرقاوي، محمد الديوري، عبد العزيز إدريسي، محمد غازي، أبو بكر القادري، محمد اليزيدي، محمد بن حسن الوزاني[2]. وكان لهؤلاء الوطنيين مواقف مشرفة في رفض سياسات الإدارة الفرنسية وفي مقدمتها معارضتهم للقانون الذي أصدرته الحكومة الفرنسية في شباط 1934 بإلحاق المغرب بوزارة المستعمرات الذي كرس فقدان المغرب سيادته الوصية المنصوص عليها في معاهدة الحماية[3]. وقاد الوطنيون المظاهرات التي عمت مدن المغرب وأرسلوا البرقيات الاحتجاجية إلى رئيس لجنة الشؤون الخارجية والبرلمان الفرنسي، مما أدى إلى إلغاء المؤامرة، وإعادة شؤون المغرب إلى اختصاص وزارة الخارجية[4].

---

(1) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص؛ عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص43؛ حسن حنفي، المصدر السابق، ص63.

(2) محمد حسن الوزاني: ولد في فاس عام 1910 من عائلة ميسورة النسب، أكمل دراسته الابتدائية في فاس والثانوية في الرباط، وكان التدريس فيها باللغة الفرنسية، في عام 1926 أسس مع مجموعة من الشباب الرابطة المغربية، وبعد إكمال الثانوية سافر إلى باريس لإكمال دراسته الجامعية وحصل على الشهادة عام 1930، ساهم في مقاومة الظهير البربري الصادر في 16 أيار 1930، وهو من مؤسسي كتلة العمل الوطني عام 1934 والحركة القومية عام 1937، وفي العام نفسه نفي إلى تخوم الصحراء مدة تسعة أعوام، وفي عام 1946 أسس حزب الشورى والاستقلال، شارك في مفاوضات الاستقلال عام 1955، استمر في ساحة السياسة حتى وفاته عام 1978. ينظر: محمد علاوي الجبوري، محمد حسن الوزاني دوره الفكري والسياسي في المغرب 1930-1978، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2003.

(3) روم لاندو، مراكش بعد الاستقلال، تعريب خيري حماد، دار الطليعة، بيروت، 1961، ص34.

(4) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص135.

قدمت كتلة العمل الوطني مبادرة وطنية تمثلت بنشر صحيفة عمل الشعب التي دعت إلى تأسيس عيد العرش، وجعل هذه المناسبة عيداً وطنياً، يحتفل فيه الشعب المغربي في 18 تشرين الثاني من كل عام وهو يوم تولي محمد الخامس حكم المغرب[1].

كانت كتلة العمل الوطني بمبادرتها ترمي إلى توطيد الصلة بين قادتها والسلطان محمد الخامس، الذي قام بزيارة مدينة فاس في 8 أيار 1934 فاستقبلته الجماهير بحماس كبير، وأعلنت تمسكها به ومبايعته كقائد للحركة الوطنية[2].

استمرت كتلة العمل الوطني بانتقاد سياسة الإدارة الفرنسية، والدعوة إلى تحسين حالة البلاد ومواجهة القيود المفروضة على الحريات العامة، لذلك قدمت برنامجاً لمشروع الإصلاحات في أيلول 1934، عرف باسم دفتر مطالب الشعب المغربي، وقدمته للسلطان والمقيم العام الفرنسي[3]، وتضمن عدداً من المطالب أهمها[4]:

1- تطبيق معاهدة الحماية وإلغاء كل مظاهر الحكم المباشر.

2- توحيد النظامين الإداري والقضائي الموجودين في مراكش

---

(1) محمد الخامس: هو محمد بن يوسف بن الحسن الأول، ولد في عام 1909، تولى عرش المغرب عام 1927، تعاون مع الوطنيين وتزعم وثيقة الاستقلال عام 1944، عارض السياسة الفرنسية ورفض جميع المشاريع الإصلاحية التي عرضتها عليه الإدارة الفرنسية، نفي إلى مدغشقر في آب 1953، أفرج عنه وعاد في تشرين الثاني 1955، كان له دور مهم في تحقيق استقلال المغرب عام 1956، توفي عام 1961. ينظر: عبد الجليل بدو مرعي السعدي، محمد الخامس ودوره السياسي في المغرب الأقصى حتى عام 1961، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2000، ص8-80؛ حميد الجميلي وآخرون، موسوعة بيت الحكمة، ج1، ص401.

(2) أبو بكر القادري، مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية 1930-1940، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997، ص258.

(3) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص90.

(4) للمزيد من التفاصيل بشأن مطالب الإصلاحات المغربية ينظر: عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص150-156؛ علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص190-195.

3- تأسيس مجالس بلدية محلية على غرار المجالس المخصصة للمستوطنين الفرنسيين

4- إلغاء الظهير البربري و اتخاذ اللغة العربية لغة رسمية للبلاد.

حاولت الكتلة الاستفادة من قيام حكومة الجبهة الشعبية بفرنسا في أيار 1936[1]، وكانت تأمل أن يحصل تغيير في سياسة فرنسا تجاه المغرب، بعد أن أقدمت الحكومة الجديدة على تعيين المقيم نوجيس[2] (Nogues) في أيلول عام 1936 وقد بعثت الكتلة بعضوين من قادتها إلى باريس في تموز 1936 هما محمد حسن الوزاني وعمر عبد الجليل لشرح مواقف الكتلة وما تنتظره من الحكومة الفرنسية الجديدة التي تضم شخصيات تتعاطف مع نضال الشعب المغربي، إلا أن الإدارة الفرنسية تجاهلت مطالب الوطنيين، وألقت القبض على عدد من قادة الحركة الوطنية، ونفت عدداً منهم. وقرر المقيم العام نوجيس حل كتلة العمل الوطني في 18 آذار عام 1937[3].

يمكن القول، إن كتلة العمل الوطني أحدثت تحولاً كبيراً في مسار النضال السياسي المغربي، فهي أول تنظيم سياسي في تاريخ المغرب يطالب السلطات الفرنسية بشكل

---

(1) شكلت حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية عام 1936 برئاسة الاشتراكي الفرنسي ليون بلوم (Leon Blum) وضمت مجموعة من الأحزاب الديمقراطية ومنها الحزب الاشتراكي برئاسة بلوم والحزب الشيوعي الفرنسي وكانت أهم إنجازاتها منح الشعوب حقها في ... الانتخاب للمجالس المالية والعمالية. محمد فؤاد، ثورات من الثورة الفرنسية إلى العولمة (الاقتصاد، الإيديولوجيا، الأزمات)، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص104.

(2) نوجيس: تولى منصب المقيم العام الفرنسي في المغرب في أيلول 1936 وقد اتسم حكمه بالصبغة العسكرية وكان متأثراً بأفكار ليوتي وسياسته في المغرب، اتسمت سياسته بالتسامح مع الحركة الوطنية المغربية في بداية حكمه غير أنه اتجه إلى العنف ضد الحركة الوطنية فيما بعد. ولمزيد من التفاصيل ينظر: الحماية الفرنسية في المغرب بين ليوطي وخليفته الجنرال نوجيس 1936 - 1943، تعريب إبراهيم بو طالب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2000، ص90.

(3) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص162.

رسمي بخطة إصلاح شاملة كبيرة. وتعد خطة الإصلاح بداية دخول الوطنيين في الحياة السياسية الرسمية، فضلاً عن كونها نبهت الفرنسيين إلى الرفض الشعبي لوجودهم في المغرب وأن سلطاتهم مهددة في البلاد وبينت للوطنيين مقدار الصعوبات التي سيواجهونها في مقاومتهم مع فرنسا من أجل الإصلاح إذ اصطدمت الحركة الوطنية بجمود فرنسا وعنفها إزاء تلك المطالب.

2- الحزب الوطني لتحقيق المطالب:

إن حل الإدارة الفرنسية لكتلة العمل الوطني لم يؤثر على النشاط السياسي للحركة الوطنية المغربية فقد واصلت القيادات السرية بينهم وقرروا تأسيس الحزب الوطني لتحقيق المطالب في نيسان 1937 واستمر الحزب بالعمل على منهاج الكتلة، وانتخب علال الفاسي رئيساً له وأكد الحزب على العمل لتحقيق الإصلاحات الحقيقية، وإلزام سلطات الإدارة الفرنسية بتنفيذ معاهدة الحماية، والعمل على تحقيق استقلال البلاد[1].

وأكد الحزب على مبدأين أساسيين هما: التوفيق بين الإسلام والديمقراطية، والتأكيد على أن العرش المغربي رمز وحدة البلاد، ولابد من السعي لجعل المغرب مملكة دستورية[2]

كان للحزب نشاط كبير في الميادين الاجتماعية والاقتصادية. فقد عمل الحزب على بناء مدارس عدة في مختلف المدن والقرى وعلى استثمار جامعة القرويين في تعميق الوعي الوطني، وقام الحزب بدعوة واسعة النطاق لتعليم المرأة وإشراكها في تقدم البلاد، ودعا كذلك إلى توجيه بعثات إلى مصر، وطالب الحزب برفع أجور العمال، وتقليل

(1) محمود صالح الكروي، الفكر السياسي لحزب الاستقلال، ص27

(2) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص209

ساعات العمل، وتخصيص يوم للعطلة الأسبوعية. وكذلك اهتم الحزب بالفلاح المغربي وحمايته من المستوطن الفرنسي[1].

استمر الحزب بنشاطه في مواجهة السياسة الفرنسية بالمغرب. ففي نهاية آب عام 1937، أصدرت وزارة الأشغال العامة التابعة للإدارة الفرنسية أمراً بتحويل مياه (بو فكران) الموجهة إلى مدينة مكناس وأريافها، للسقي والشرب لصالح المستوطنين الفرنسيين[2]، الأمر الذي ترتب عليه حرمان سكان مدينة ومزارعيها من المياه اللازمة لسد حاجاتهم الأساسية لذلك احتج أبناء المدينة وقام سكانها بتظاهرات احتجاجية ضد سلطة الإدارة في أيلول عام 1937 وقرارها بتحويل مجرى بو فكران[3].

أدركت الإدارة الفرنسية قيمة ما حققه الحزب من نجاح وتقدم في صفوف الشعب المغربي، وفي إثر التظاهرات والاحتجاجات المناهضة لسياسة الاستعمار التي نظمها قادة الحزب الوطني، قامت الإدارة بمطاردة الوطنيين ومضايقتهم، ومنعت صدور الصحف الوطنية وهي صحيفة (عمل الشعب) و(الأطلس) و(المغرب) وكذلك منعت الإدارة انعقاد مؤتمر طلبة شمال أفريقيا الذي كان مقرراً انعقاده في الرباط يوم 15 أيلول 1937[4].

---

(1) المصدر نفسه، ص209.

(2) Julien, Op. Cit., p.70.

(3) محمد العلمي، علال الفاسي رائد الحركة الوطنية المغربية، مطبعة الرسالة، الرباط، 1972، ص78.

(4) شارل أندريه جوليان، أفريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ترجمة المنجي سليم، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص33.

وإزاء تردي الأوضاع عقد الحزب مؤتمراً عاماً في مدينة الرباط في 13 تشرين الأول 1937، وأصدر ميثاقاً وطنياً يتضمن الاحتجاج على سياسة الإدارة في اضطهاد الشعب المغربي، وكبت الحريات العامة[1].

كان رد المقيم العام الفرنسي نوجيس على قرارات المؤتمر هو حل الحزب الوطني في 25 تشرين الأول 1937، وإغلاق مكاتبه، واعتقال علال الفاسي ونفيه إلى جزيرة الغابون في أفريقيا وبقي هناك تسع سنوات، ونفي بعض رفاقه إلى الصحراء[2].

وعلى الرغم من حملة الاعتقالات الظالمة التي قامت بها الإدارة الفرنسية ضد قادة الحزب الوطني فإن الحزب استمر بنشاطه تحت قيادة محمد اليزيدي بعد أن أُطلق سراحه عام 1938، وأحمد بلفريج وعمر بن عبد الجليل اللذين كانا يعملان في سبيل قضيتهم خارج المغرب في سويسرا وأسبانيا وفرنسا[3].

هكذا نجد أن مبادئ الحزب الوطني وأهدافه كانت مكملة لمطالب كتلة العمل الوطني، وحقق الحزب تقدماً ملموساً في المجال الاجتماعي والاقتصادي عن طريق دفاعه عن حقوق العمال والفلاحين، ومعارضته مشاريع الإدارة الفرنسية في الاستغلال الاقتصادي وحماية مصالح المستوطنين الفرنسيين، وحين شعرت الإدارة الفرنسية بزيادة نفوذ الحزب في أوساط الشعب المغربي والتفاف الجماهير حوله قامت باعتقال قادته ونفيهم لأنه أصبح يشكل خطراً على نفوذهم في المغرب.

---

(1) صلاح العقاد، المغرب العربي، ص[illegible]؛ [illegible]، المصدر السابق، ص76.

(2) أحمد عسة، المصدر السابق، ص265.

(3) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص[illegible]؛ صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ص[illegible].

03- الحركة القومية

انشقت كتلة العمل الوطني عام 1937، بعد ظهور الحركة القومية التي تزعمها محمد حسن الوزاني ومجموعة من الوطنيين الذين اتفقوا معه في التوجه والرأي وأصدرت الحركة صحفاً بعد حصول موافقة سلطات الإدارة وهي جريدة الشعب وجريدة الدفاع الناطقتين باسم الحركة، ومثل تأسيس الحركة القومية نصراً كبيراً في تاريخ المغرب السياسي لأنه لأول مرة في تاريخ المغرب الحديث تظهر فيه الحركة القومية[1]

مارست الحركة القومية نشاطها في البداية بشكل سري خوفاً من السلطات الفرنسية التي كانت تمنع المغاربة من إنشاء الأحزاب السياسية[3].

ومن حيث المبادئ والأهداف فإن الحركة القومية تبنت المطالب المغربية كانت تتمثل في تحرير السياسة الإدارية، وخروج فرنسا عن تعهداتها، فقد تحول نظام الحماية إلى الاستعمار، ورفضت الإصلاح في الواقع معارضة لتغيير سياسة فرنسا وتصحيح الأخطاء التي ارتكبتها مع المغرب[4].

وفي سياق المرحلة الإصلاحية، طالبت الحركة القومية أن تكون العملية الإصلاحية في المغرب من أعلى وليس من أسفل بمعنى أن تبدأ من الإصلاح السياسي قبل غيره وأجملت برنامجها تحت اسم (مجمل السياسة القومية) وعملت لتحقيق محتواه كاملاً لتحقيق أهداف الشعب المغربي في الحرية والاستقلال[5].

---

(1) أبو بكر القادري، المصدر السابق، ص291.

(2) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص18.

(3) عبد الحميد مسعود الجزائري، المصدر السابق، ص[illegible].

(4) محمد معروف الدفالي، من الحركة القومية إلى حزب الشورى والاستقلال، ج1، موسوعة الحركة الوطنية والمقاومة في المغرب، محمد [illegible]، ص408.

(5) محمد معروف الدفالي، المصدر السابق، ص308-309.

سار القوميون بشكل فعّال في التصدي لسلطات الإدارة الفرنسية عام 1937 والتقى في أهداف نو

فكراً، وتضامنوا كذلك مع الحزب الوطني عندما تعرّض قادته للقمع والسكن في تشرين الأول من العام

نفسه. وتعرّض قادة الحركة القومية أيضاً إلى السجن والنفي التي قامت بها سلطات الإدارة، فقد نفي

محمد حسن الوزاني زعيم التنظيم إلى أقصى الصحراء المغربية ونفي في منفى نحو تسع سنوات 1937-

1946، وحوكم باقي قادة الحركة القومية بالسجن لعدة أعوام وذلك بسبب العنف التي استعملته الإدارة

الفرنسية إلى ضعف هذه الحركة[1] وعلى الرغم من الأضرار التي أصابت الحركة جراء اعتقال قادتها

ونفيهم فإنها استمرت بنشاطها وتطورت ايديولوجياً، وفي 30 أيار 1946 أصبحت تسمى الحزب الشوري

والاستقلال[2].

وفي ضوء ما تقدم يتضح لنا الدور المهم الذي أدته الحركة القومية في النضال الوطني ضد السياسة الفرنسية، وطالبت بالالتزام ببنود معاهدة الحماية وتضامنت مع التنظيمات السياسية الأخرى في رفضها لكل أشكال السيطرة الفرنسية.

---

(1) Julien, Op. Cit. p.78.

(2) محمد عابد الجابري، فكرة المغرب العربي بناء الكشف عن حل للمعضلة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 91، تشرين الثاني 1986، ص25؛ أحمد عبيد، المصدر السابق، ص265.

الفصل الثاني

الإدارة الفرنسية في المغرب أثناء الحرب العالمية الثانية

(1945-1939)

المبحث الأول

سياسة الإدارة الفرنسية في المغرب

عند إعلان الحرب العالمية الثانية.

أولاً: الإدارة العسكرية في المغرب أثناء الحرب

كان لإعلان الحرب العالمية الثانية بداية أيلول 1939، وتعرض فرنسا للهزيمة أمام ألمانيا وسقوط باريس بيد الألمان في حزيران عام 1940 وخسارتها لأعداد كبيرة من الجنود[1] أثر في دفع الإدارة الفرنسية بتكوين جيش داخل المغرب وتدريبه تحسباً لما قد تأتي به الحرب من مفاجآت. وأحاطت الإدارة الفرنسية عملها هذا بالسرية التامة لكي لا تعلم ألمانيا بذلك بعد توقيع فرنسا الهدنة معها عام 1940[2]. ولم تلاق الإدارة الفرنسية صعوبة في تجنيد المغاربة فقد أقبل المغاربة بكثرة على الانضمام إلى الجيش الفرنسي نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي عاشتها المغرب في سنة الحرب الأولى من شحة في الموارد، ونقص في المواد الأساسية وغياب الكثير منها. وقد أدت تلك العوامل إلى اندفاع عدد كبير من الشبان المغاربة إلى الجندية عادّين الحياة العسكرية ضماناً لتوفير الأكل والملبس والأجور[3] وإنّ ما كانت تقدمه السلطات الفرنسية من إغراءات بمواد مفقودة وأساسية كالسكر والشاي كان له أبلغ الأثر في جر الكثير من الشباب المغاربة إلى الدخول

---

(1) عبد الله الجراري، شذرات تاريخية 1900-1950، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1976، ص[illegible].

(2) كفاح كاظم عكاب الجرعي، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب 1944-1956، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1983، ص56.

(3) Delperrie Debayac, Le Royaume du Maréchal, Robert Laffont, Paris, 1975, p.28.

في الجيش[1]. ومن الأساليب الإغرائية الأخرى التي استعملتها الإدارة الفرنسية لزيادة أعداد المجندين إلى جانب الجيش الفرنسي قيام ضباط الشؤون الأهلية بالذهاب إلى قبيلة من القبائل المغربية ويأخذون جماعة من شبانها إلى الثكنات العسكرية ويقضي الشبان مدة تزيد على ثلاثة أشهر، وعند عودتهم إلى قبيلتهم يعودوا محملين بعلبات الحلوى والسكر ومرتدين اللباس العسكرية فكان مظهرهم يحدث رغبة كبيرة لدى أبناء القبيلة الأخرى للتطوع في الجيش[2].

وإلى جانب ما ذكرناه من إغراءات فإن الإدارة الفرنسية وجدت أيضاً في سلطان المغرب الحشد ما كانت تحتاجه لرفع أعداد الجنود. وأجبرت الإدارة عدداً من الفلاحين المغاربة على تقديم مواردهم الزراعية مكرهين للمساهمة في المجهود الحربي لصالح فرنسا[3]. ومنعت الإدارة الفرنسية أي نشاط وطني يقوم به الوطنيون المغاربة للمطالبة بالحرية والاستقلال في المغرب لأنه ضد المجهود الحربي للحلفاء، ولصالح دول المحور[4].

ونتيجة لعمليات التجنيد التي قامت بها الإدارة الفرنسية، فقد بلغ عدد المجندين في الجيش من فرقة (الكوم) أكثر من (17000) جندي عام 1940[5]، أما عدد الجنود فقد بلغ ما بين 50-60 ألف قبيل الإنزال الأمريكي يوم 8 تشرين الثاني 1942، وقد بلغ عدد الجنود المغاربة المشاركين في الحرب إلى جانب فرنسا أكثر من (80) ألف جندي[6].

---

(1) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص215.

(2) زويين بو جمعة، الحركة الاستقلالية والاستعمار للمغرب خلال الهدنة الفرنسية الألمانية حزيران 1940 - تشرين الثاني 1942، رسالة لنيل الدبلوم العالي في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1989، ص96.

(3) كفاح كاظم عكال الجرعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب، ص93.

(4) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص251-252.

(5) محمد شقير، المصدر السابق، ص287.

(6) زويين بوجمعة، المصدر السابق، ص95.

ومما تجدر الإشارة إليه أن أوضاع المجندين المغاربة تختلف عن الجنود الفرنسيين والأوروبيين، سواء في الثكنات أو في جبهات القتال إذ لم تكن توفر لهم ما يشجع على العمل العسكري، فراتب الجندي المغربي لا يتعدى ربع راتب الجندي الفرنسي والأوروبي، فضلاً عن النقص الذي كانت تعانيه وحدات الجيش المغربي من اللباس والتموين[1].

قامت الإدارة الفرنسية بتستر على عدد كبير من الرتب والجنود التي قدمها المغرب لفرنسا أثناء الحرب، لأن البند الرابع من اتفاقية الهدنة خلال الحرب كان ينص على أن يتم تسريح الجنود الفرنسيين والاحتفاظ بـ (100000) جندي للحفاظ على الأمن الداخلي، فاختفى كثير من الجنود المغاربة، وكميات كبيرة من العتاد[2]، واتخذت الإدارة سياسة التمويه، إذ كانت تمد الجنود المغاربة بالفؤوس والمجارف لإيهام الألمان بأنهم مجرد عمال، وتمكنت الإدارة الفرنسية بالفعل من إقناع الألمان بأن تلك الوحدات التي تؤلف الجيش المغربي، ليست تابعة للجيش الفرنسي الذي تطبق عليه وحدة شروط الهدنة[3]، وبفضل هذه الإخفاء العسكري هذه تمكنت السلطات الإدارة الفرنسية من إعداد وحدات الكوم، وتكوين جيش احتياطي لمساندتها في الحرب ضد المحور.

كان حصيلة هذا الإجراء تجنيد (20) ألف مقاتل مغربي وإرسالهم إلى ميادين القتال كدفعة أولى، وارتفع هذا العدد إلى أكثر من (300) ألف شاركوا في الحرب، وقُتل وأُسر عدد منهم، ورفض هؤلاء المقاتلين كل المحاولات التي قام بها الألمان لصرفهم عن ولائهم لفرنسا[4]، وشارك المقاتلون المغاربة إلى جانب الجيش الفرنسي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد حاربوا في الجبهة الإيطالية وكورسيكا وألمانيا وصقلية، وأسهموا في

---

(1) محمد شقير، المصدر السابق، ص287.

(2) [illegible] Debavac, Op.cit., p. 76.

(3) روبين بو جمعة، المصدر السابق، ص11.

(4) [illegible], Op.Cit., P 298.

حروب الاحتلال في سوريا ولبنان[1]، وأظهر الشعب المغربي تعاوناً كبيراً مع فرنسا طوال سنوات الحرب، وتجلى ذلك في الجيش المغربي الذي كان يقوده عدد من الضباط المغاربة في القتال ضد القوات الأمريكية بعد قيامها بالإنزال على الشواطئ المغربية في تشرين الثاني 1942[2].

لم يتوقف الأمر على مشاركة الجيش المغربي مع قوات الحلفاء ضد الجيش الألماني بل تعدى ذلك إلى تسخير أراضي المغرب الأقصى لاستقبال الجيوش المتحالفة مع فرنسا وإنشاء القواعد العسكرية[3].

إلا أن الموقف الفرنسي في المغرب الأقصى تدهور بسبب الهزيمة التي منيت بها فرنسا في الحرب أمام القوات الألمانية التي حققت انتصارات كبيرة عليها، والتي تكللت بسقوط باريس بيد الألمان في حزيران عام 1940[4].

استمرت الانتصارات الألمانية على الحلفاء بعد سقوط باريس[5]، وقيام حكومة فيشي[6] (Vichy)، الموالية للألمان في فرنسا، وكانت حكومة فيشي تتبع سياسة قسوة المحتل

---

(1) محمد شقير، المصدر السابق، ص287.

(2) للمزيد من التفاصيل عن إنزال القوات الأمريكية في المغرب ينظر: فتح ناظم الجرجري، تطور مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب 1939-1956، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات السياسية والاستراتيجية، الجامعة المستنصرية، 1990، ص213-225.

(3) عبد الجليل مرهل سيان، المصدر السابق، ص60.

(4) عبد الله الحرزي، المصدر السابق، ص137-138.

(5) صلاح العقاد، المغرب العربي، ص297.

(6) حكومة فيشي: وهي الحكومة التي ترأسها المارشال الفرنسي هنري بيتان Henry Bettan وكانت موالية للألمان سيطرت على زمام الأمور في المغرب، وانتهت بنهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945. عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، بيروت، 1974، ص134.

ضد المغاربة حتى الرغم من المساعدة التي قدمتها القوات المغربية التي قاتلت إلى جانب القوات الفرنسية في الدفاع عن الأراضي الفرنسية"[1].

لم تؤد تلك الأحداث إلى أية تغييرات في موقف الإدارة الفرنسية من المغرب، لا تزال الآمال لحكومة فيشي حق الاحتفاظ بقواتها الأساسية مع أسلحتها في المغرب العربي، وسمحت بزيادتها إلى (120) ألف مقاتل[2].

ومع ذلك خاض الجيش المغربي معارك قوية ضد الجيش الألماني بعد تنظيم صفوفه وتابع سيره نحو جبال الألب لتحرير فرنسا من الاستعمار النازي. وفي آب 1944 شاركت فرقة مهمة تسمى فرقة الكوم وهي من أقوى الفرق العسكرية وأكثرها شجاعةً في الجيش المغربي مع الجيش الفرنسي في تحرير مدينة مرسيليا وتولون، وبعد أن عبر الجيش المغربي جبال الألب صار يتقدم داخل التراب الفرنسي، وفي شهر تشرين الثاني 1944، تمكن الجيش المغربي من عطب عدد من المصفحات الألمانية وفي استعمار بعض المدن الألمانية وبقي مرابطاً مع الجيش الفرنسي فيها كما دخلت قوة من الجيش المغربي إلى النمسا وسقط من الجيش المغربي أكثر من (1420) قتيلاً و(800) جريح في المعارك التي خاضها مع الجيش الفرنسي ودول المحور في الحرب العالمية الثانية[3].

يتضح مما تقدم، أن الإدارة الفرنسية تمكنت من تجنيد عدد كبير من المغاربة أثناء الحرب العالمية الثانية إلى جانب الجيش الفرنسي باستعمالها أسلوب الإغراء نتيجة للظروف المعيشية الصعبة التي مر بها المغاربة، ولاسيما في السنة الأولى من الحرب، واستعمالها لأسلوب العنف والقسوة، وإجبارها عدداً كبيراً من المغاربة للدخول قسراً في صفوف الجيش الفرنسي.

---

(1) أحمد عسة، المعجزة المغربية، دار القلم للطباعة، بيروت، 1975، ص21.

(2) صلاح العقاد، المغرب العربي، ص298.

(3) عبد الحق المريني، المصدر السابق، ص200-201.

ثانياً: موقف السلطان محمد الخامس من طرفي النزاع في الحرب (الحلفاء والمحور)

وقف السلطان محمد الخامس إلى جانب دول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ضد دول المحور منذ اليوم الأول للحرب في 3 أيلول 1939، وأعلن موقفه المساند لفرنسا في رسالته التي بعثها إلى الشعب المغربي دعا فيها الشعب إلى المشاركة في الحرب إلى جانب فرنسا ومساندتها وجاء فيها "**علينا جميعاً نحن المغاربة أن ننضم إلى القضية المشتركة وأن لا نبخل على فرنسا بثرواتنا البشرية ولا بثرواتنا المادية**"[1] ويبدو من مضمونها أنه لم يتشبث بالحسابات الضيقة التي كانت تملي سياسة فرنسا في المغرب، وأنه فضل أن يعطي فرنسا قبل أن يأخذ منها بالمقابل برهاناً على تضامنه وتضحيات بلاده بجانب الحلفاء لتحرير قيم الخير والسلام، هو ثمن ما يسعى أن تجنيه المغرب بعد نهاية الحرب من تغيير مصيره إلى آخر أفضل وأمثل[2].

بعثت رسالة السلطان الكثير من الدعم للحكومة الفرنسية وسلطات الإدارة الفرنسية ممثلة في عدد من الرسائل كانت تتصدرها برقية السلطان محمد الخامس إلى الرئيس الفرنسي ألبرت لوبران 1932-1940 (Albert Lebrun) التي جاء فيها "**نعبر لفخامتكم عن عواطفنا الخالصة وعواطف المخزن الشريف وكافة رعايانا فنحن بجميع جوارحنا بجانب فرنسا**"[3]

حاولت ألمانيا وحليفتها التقرب من الحركات الوطنية في المغرب والبلاد العربية الأخرى لإثارتها على دول الحلفاء مستغلة وقوف بريطانيا وفرنسا بوجه البلاد العربية الخاضعة للانتداب والحماية والطامحة إلى الاستقلال[4].

---

(1) نقلاً عن زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص210-211.

(2) شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص376-377؛ صلاح العقاد، المغرب العربي، ص367.

(3) نقلاً عن أحمد عسة، المصدر السابق، ص223.

(4) نقلاً عن أحمد عسة، المصدر السابق، ص218.

إلا أن الألمان الذين كان لديهم نشاط في مراكش اثناء تفوقهم على الحلفاء في بداية الحرب لم يحصلوا على تأييد من السلطان محمد الخامس والحركة الوطنية المغربية، وكانوا يمارسون نشاطهم في منطقة النفوذ الاسبانية"[1].

كان هناك اختلاف في الرأي بشأن إمكانية استفادة الوطنيين المغاربة من انهيار فرنسا في بداية الحرب والتقرب الى الألمان لتحقيق أهدافهم في التخلص من سيطرة الاستعمار الفرنسي، فيرى البعض أنه "كان ممكناً لاندلاع الحرب العالمية الثانية أن ييسر للوطنيين الفرصة للتقدم بمطالب أو لخلق متاعب كثيرة من شأنها إزعاج الفرنسيين، ولكنهم عوضاً عن ذلك أكدوا أن ما أعلنه السلطان محمد الخامس في 3 أيلول 1939 يجب أن يقتدي به الجميع"[2].

في حين برر عبد الكريم غلاب موقف الوطنيين قائلاً "إن خلق متاعب للفرنسيين كان صعباً جداً في زمن السلم، فأحرى بذلك أن يحدث في زمن الحرب، ونظراً لسيطرة الجيش الفرنسي سيطرة مطلقة على جميع المناطق التي قاومت الاستعمار مقاومة الأبطال، فإن الحزب الوطني وبواسطة أحد أعضائه قام بمحاولات سرية للاتصال بعدد من زعماء قبائل الأطلس لإثارتهم ضد الفرنسيين، ولكن دون جدوى"[3].

وأكد أحمد بلفريج أحد أبرز قادة الحركة الوطنية المغربية لدى أجراء اتصالات مع الألمان بعد الانتصارات التي حققوها على فرنسا في الحرب ليتحقق من نواياهم تجاه المغرب، بأنه لم يجد لديهم أي استنكار لنظام الاستعمار الفرنسي وأي عطف على القضية المغربية، مما جعله يحذر أصدقاءه الوطنيين من التعامل مع الألمان"[4].

George Kirk, Survey of International Affairs 1939-1946 the Middle East in the War, printed in Great Britain 195[illegible], p.33

(2) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص259.

(3) نقلاً عن عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص5[illegible]

(4) نقلاً عن: كفاح كاظم الجرعي، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب، ص39

ونتيجة لذلك فإن قادة الحركة الوطنية في المغرب فضلوا التعاون مع الحلفاء تلبية لرغبة السلطان محمد الخامس الذي حث المغاربة على الوقوف إلى جانب الحلفاء منذ بداية الحرب العالمية الثانية فضلاً عن أن الوطنيين المغاربة تنبهوا بعد الاتصالات التي جرت مع الألمان بأن ألمانيا دولة محتلة لا تهتم إلا بمصالحها، ولم تبد منها أي تعاطف تجاه القضية المغربية و ستتنكر للاستعمار الفرنسي.

استمر السلطان بموقفه المساند للحلفاء على الرغم من سيطرة حكومة فيشي الموالية للألمان التي أرادت إصدار عدد من القرارات وتطبيقها في المغرب ولاسيما تلك المتعلقة باليهود التي تتضمن إقصاء اليهود من المناصب والمهن غير اليدوية، ولاسيما الشخصية والتعليمية والصحية والتجارية، وجرى أيضاً تسجيل أسماء جميع اليهود في سجلات القيد لدى الشرطة التي تسهل فيما بعد نقلهم إلى ألمانيا لكن السلطان رفض الخضوع لإرادة بمئات الآلاف من اليهود المغاربة الذين يعيشون في المغرب منذ مئات السنين وأعلن السلطان عن حمايتهم من أي اعتداء يقع عليهم[1]، وأصدر السلطان بياناً جاء فيه " إن **يهود المغرب رعيتي ومن واجبي حمايتهم ضد أي اعتداء**"[2].

إنّ موقف السلطان المساند لفرنسا والحلفاء في الحرب كانت تمليه اعتبارات عدة أهمها إنّ المغرب كانت تحتلها فرنسا، ومن ثم فهو مكره على ذلك، ثم أنه كان يريد أن يظهر بمظهر المقاوم للعنصرية والاضطهاد. وكان السلطان يريد اغتنام فرصة الحرب ليظهر كرئيس دولة يمسك زمام الأمور، ويملك قرار إعلان الحرب وهو يرى أنّ الحرب

---

(1) حيرمان عباس، محمد الخامس ويهود المغرب، الندوة العلمية حول محمد الخامس ملك الرشد، جمعية رباط الفتح، الرباط، [illegible]، ص[illegible]؛ قاسم الزهيري، محمد الخامس ملك النصر، مطبعة أكدال، الرباط، د. ت، ص[illegible].

(2) نقلاً عن: روم لاندو، أزمة المغرب الأقصى، ج1، ص250.

فرصة لاسترجاع عدد من الحقوق التي وردت في معاهدة الحماية التي خرقتها فرنسا، وهو إعادة سلطته في الشؤون الخارجية[1].

وقف المغاربة إلى جانب السلطان في مساندة دول الحلفاء فعندما وقعت فرنسا الهدنة مع ألمانيا عام 1940، لقي الحلفاء والمحدثون والوزراء [illegible] من قوة دول المحور ووقع الهزيمة والإشادة بأمجاد فرنسا[2].

وانسجاماً مع موقف السلطان محمد الخامس بدعم دول الحلفاء والوقوف إلى جانب فرنسا في الحرب فقد أخرج الحزب اللجنة التنفيذية المؤقتة التي شكلها عدد من أعضاء القيادة السرية للحزب الوطني اتصالاً بالإدارة الفرنسية[3] وأعلن وفد الحزب الوطني تضامنهم مع السلطان في موقفه المساند للحلفاء للإفادة من طرف الحزب لمصلحة المغرب، وصرح علال الفاسي عند لقائه بالمقيم العام الفرنسي في ذلك الصدد قائلاً: "إن الحزب الوطني أبى إلا أن يعرب مرة أخرى عن حسن نواياه **فأرسل وفداً للمقيم العام يعلن فيه تضامن الوطنيين المغاربة مع جلالة السلطان في رغبته في عدم وقوع أي شيء يمس مصلحة النصر في الحرب القائمة**"[4].

عقد قادة الحزب الوطني لقاءً مع المقيم العام الفرنسي الجنرال نوجيس تباحثوا فيه بشأن الأوضاع العامة ومستقبل المغرب، وأصدروا في إثره تصريحاً أعلنوا فيه عن افتتاح

---

(1) محمد العلمي، محمد بن يوسف تاريخ استقلال المغرب، الدار البيضاء، دار الكتب للطباعة والنشر، [illegible]، ص[illegible].

(2) عبدالله الجراري، المصدر السابق، ص30.

(3) عبد الفتاح مصطفى عبد الرزاق الخزرجي، العلاقات الفرنسية المغربية [illegible]، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، [illegible]، ص[illegible].

(4) نقلاً من علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب، ص265.

عهد جديد بين الإدارة الفرنسية والوطنيين المغاربة، وتغاضوا عن مساندة حزبهم للحلفاء في الحرب[1].

إن السبب المهم في وقوف السلطان محمد الخامس إلى جانب الحلفاء، هو لحمل الإدارة الفرنسية على تغيير سياستها تجاه شعبه وإعطاء الحركة الوطنية فرصة لاستعادة قوتها بعد أن تعرض قادتها للنفي والتنكيل من المقيم العام الجنرال نوجيس. وقد أيد السلطان سياسته، فأبلغ الحكومة الفرنسية باستمرار وقوف المغرب إلى جانب الحلفاء، وطلب منها إبلاغ مقيمها العام ألا يلجأ إلى أية تدابير تثير الشعب المغربي لكي لا يضر بمصلحة فرنسا والحلفاء في الحرب[2].

استمر السلطان محمد الخامس وقادة الحركة الوطنية بموقفهم المساند للحلفاء، ففي عام 1940 تشكلت حكومة فرنسا الحرة بقيادة الجنرال (شارل ديغول Charles De Gaulle)[3]، المعارضة لحكومة فيشي. وكانت علاقة السلطان وطيدة بالجنرال ديغول ورحب بدوره بالعلاقة مع السلطان محمد الخامس وحاول أيضاً كسب علال الفاسي وهو تحت الرقابة في منفاه في الغابون بهدف الاستفادة من نفوذه السياسي في المغرب ضد سياسة الجنرال نوجيس وحكومة فيشي، إلا أن علال الفاسي بدوره قام بمطالبة ممثلي حركة فرنسا الحرة

---

(1) وليم هويسنتن، المصدر السابق، ص302.

(2) George Kirk, op. cit., p.416.

(3) شارل ديغول: ولد عام 1890 في فرنسا، تخرج من مدرسة سان سير العسكرية برتبة ملازم في عام 1912، شارك في الحرب العالمية الأولى وخرج منها [illegible] في عام 1920، أصبح محاضراً في كلية الأركان الفرنسية، تولى حكم فرنسا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية 1945، استقال من منصبه عام 1946، انتخب رئيساً للجمهورية الفرنسية الخامسة عام 1958، توفي عام 1970. ينظر: صاهر، أشهر القادة السياسيين، ط2، دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1992، ص73.

بتأييد مطالب الشعب المغربي ومنحه الاستقلال غير أن الجنرال ديغول لم يكن مستعداً للنظر في فكرة منح المغرب استقلاله[1].

على الرغم من موقف السلطان محمد وإخلاصه لفرنسا أثناء الحرب، إلا أن حكومة فرنسا الحرة قامت عام 1942 بتشديد سيطرتها على المغرب متجاهلة كل التضحيات التي قدمها لها[2]، ورافق ذلك لأحداث إنزال القوات الأمريكية على الأراضي المغربية[3].

كان نزول قوات الحلفاء في المغرب عام 1942 تأثير على الأوضاع الداخلية في المغرب سواء عن طريق موقف الإدارة الفرنسية أو موقف الحركة الوطنية في نضالها من أجل تحقيق أهدافها في الحرية والاستقلال[4] وعند نزول قوات الحلفاء في المغرب كان السلطان محمد الخامس موجوداً في العاصمة الرباط وكان قراره على البقاء فيها ضد رغبة المقيم العام الفرنسي الذي كان يريد ابعاده عن الرباط بحجة خوفه من التدخل الأمريكي في المغرب[5].

شهدت العلاقة بين السلطان والإدارة الفرنسية بعد نزول قوات الحلفاء على أرض المغرب تطورات مهمة، فقد طلب الجنرال نوجيس من السلطان أن يترك الرباط

---

(1) محمود صالح الكروي، البعد الدولي في شخصية محمد الخامس، جريدة العلم، الرباط، العدد [illegible] في [illegible] 2002، ص1

(2) شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص176

(3) Bid Wea , Op.Cit. P 298.

(4) عبد الوهاب عبد العزيز أبو حمزة، المصدر السابق، ص09،

(5) دوجلاس إي. اشفورد، التطورات السياسية في المملكة المغربية، ترجمة الدكتورة عائدة سليمان عارف والدكتور أحمد مصطفى أبو حاكمة، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، 1963، ص79

ويستقل إلى فاس بوجود خطر على حياته، فرفض السلطان طلب التحول، وكذلك رفض السلطان برنامج الخدمة العسكرية الإجبارية بدون امتيازات تنالها القضية المغربية[1].

كان هدف الإدارة الفرنسية من هذا المطلب هو منع السلطان من الاتصال بالحلفاء وترك الأمر للإدارة تتصرف كيفما تشاء، ولاسيما عند انتقال السلطان إلى فاس. لكن السلطان وقادة الحركة الوطنية أدركوا هدف الفرنسيين من ذلك[2].

استمرت الإدارة الفرنسية موقفها المتصلب تجاه السلطان والحركة الوطنية المغربية بعد نزول قوات الحلفاء في المغرب لكي لا تظهر بمظهر الضعف أمام الحلفاء، ولتؤكد لهم سيطرتها على المغرب[3] وكانت الإدارة الفرنسية تتخوف من أي اتصال بين قوات الحلفاء والمغاربة، ولاسيما لقاءات السلطان وعدد من قادة الحركة الوطنية مع ضباط الجيش الأمريكي وحاولت عرقلة هذه الاتصالات بشتى الوسائل[4]. فقد طلبت من الضباط الأمريكيين عدم التحدث مع الشخصيات المغربية بدون وساطة مترجم فرنسي رسمي، وكذلك لجأت الإدارة الفرنسية إلى إيهام قوات الحلفاء بأن المغاربة موالين للألمان[5].

أنّ تطورات الموقف السياسي بعد نزول قوات الحلفاء وموقف الإدارة الفرنسية تجاه السلطان والحركة الوطنية دفع الوطنيين إلى القيام بمظاهرات عام 1943 مطالبين بإلغاء الأحكام العرفية والعودة إلى الحكم المدني[6] وزيادة نشاطهم الوطني في الوسط

---

(1) دوجلاس أي. أشفورد، المصدر السابق، ص80.

(2) عبد الوهاب أبو خمرة، المصدر السابق، ص10.

(3) جون واتربوري، المصدر السابق، ص52.

(4) عبد الله بن أحمد الخطيب، محمد الخامس بطل التحرير، الندوة الدولية حول محمد الخامس بمدينة الرباط، جمعية رباط الفتح، الرباط، 1987، ص259.

(5) المصدر نفسه، ص259-260.

(6) عبد الوهاب أبو خمرة، المصدر السابق، ص10.

الشعبي وتضامنهم مع السلطان وأصبحوا يدركون أن مصير المغرب لم يعد معلقاً بفرنسا وحدها ولكن ببريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بالأخص التي لم تكن بعد دولة مستعمرة من نوع الاستعمار الذي عُرفت به كل من فرنسا وبريطانيا[4].

هكذا نجد أن السلطان محمد الخامس والوطنيين المغاربة وقفوا إلى جانب قوات الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية وشارك الجيش المغربي مع الجيش الفرنسي في كل المعارك وفي عدد من جبهات القتال وقدم المغاربة تضحيات كبيرة بالأرواح والأموال وعلى الرغم من الموقف الإيجابي للسلطان وقادة الحركة الوطنية من فرنسا إلا أن الإدارة الفرنسية لم تقدر ذلك الموقف، ولم تبد أي اهتمام بالقضية المغربية، واستمرت بتكريس سيطرة الاستعمار على المغرب، الأمر الذي دفع السلطان إلى التقرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لتحقيق أهدافهم في التخلص من الاستعمار الفرنسي.

4 - عبد الكريم غلاب تاريخ الحركة الوطنية ج [illegible] ص[illegible] ؛ وجلال أسعود المصدر السابق ص[illegible]

المبحث الثاني

دور الإدارة الفرنسية في المجالات العامة

أولاً: المجال الاقتصادي

كان للحرب العالمية الثانية تأثير كبير على الأوضاع الاقتصادية في المغرب نظراً لاستغلال فرنسا كل الإمكانيات العسكرية والاقتصادية في المغرب لخدمة المجهود الحربي الفرنسي ودول الحلفاء طوال أعوام الحرب[1].

إن سياسة الإدارة الفرنسية التي اتبعتها في المغرب منذ إعلان معاهدة الحماية، لم تتغير وإنما استمرت السيطرة الاقتصادية المباشرة على مجالات كافة[2] وكان قطاع الزراعة الذي يعمل فيه أكثر من 70% من سكان المغرب هو الأكثر تضرراً في أعوام الحرب وكانت مشاركة المغاربة ضعيفة في النشاطات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والتجارة التي كانت تديرها الجالية الأوروبية[3].

كان من نتائج هذه السياسة أن أهملت الإدارة الفرنسية القطاع الزراعي في المغرب، ولم تقم بإدخال أي نوع من الوسائل الحديثة في الزراعة وبهذا لم تحاول قبل عام 1945 تنفيذ أي مشروع لتوفير مياه لإرواء الأراضي الزراعية، إذ كان الاعتماد الرئيس في الزراعة على مياه الأمطار، الأمر الذي أدى إلى قلة الإنتاج الزراعي، وبالتالي تعرض المغرب للمجاعة في تلك المدة[4].

---

(1) شارل عيسوي، تاريخ اقتصاد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ترجمة [illegible]، مكتبة الوطن العربي، القاهرة، د.ت، ص[illegible].

(2) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص218.

(3) René Gallissot, Op. cit., P. 6.

(4) زاهر رياض، المصدر السابق، ص260-261.

تقلصت مساحة الأراضي التي كان يزرعها الفلاحون المغاربة 4,045,000 هكتار عام 1934 ثم انخفضت إلى 3,950,000 هكتار عام 1940 ويعود السبب لهذا التدني في نسبة الأراضي المزروعة إلى المحصول الضعيف الذي زادت نسبة مصاريف إنتاج الفلاح المغربي الذي لم يحصل على أية مساعدة مالية أو فنية من الإدارة الفرنسية، فيضطر للجوء إلى طلب التسليف لشراء البذور والأسمدة، وغالباً ما كان الفلاحون يتنازلون عن أراضيهم للمرابين والمضاربين[1].

شهدت أعوام الحرب العالمية الثانية تراجعاً ملحوظاً في زراعة الحنطة والشعير في المغرب، فقد أدى الجفاف وقلة سقوط الأمطار أثناء الحرب إلى انخفاض كبير في إنتاج الحنطة الصلبة والشعير[2] إذ هبط مردود الحنطة الصلبة من (6.03) قنطار للهكتار الواحد للمدة من 1921-1925 إلى (4.60) قنطار للهكتار الواحد للمدة من 1941-1945، ولكن نتاج الحنطة المذكور أقل بكثير من الاستهلاك المحلي في الوقت الذي قلت فيه نسبة الإنتاج الزراعي ازداد عدد السكان في المغرب[3]، ومع أن الحرب أوجدت الحاجة لاستيراد الكمية المطلوبة من الحنطة لسد النقص الكبير الذي حصل في الإنتاج الزراعي، لذلك أصبح توفير المواد الغذائية مسألة صعبة، الأمر الذي أدى إلى حصول المجاعة في المغرب عام 1945[4].

أدى الانخفاض الكبير في إنتاج الحبوب إلى تعرض عدد كبير من المغاربة إلى سوء التغذية لأن الحبوب تشكل المصدر الرئيس لتغذية عامة السكان، ولاسيما سكان البادية الذين يكونون أربعة أخماس سكان المغرب، وهم يعيشون على محصول الأرض[5].

---

(1) وليم هويسطن، المصدر السابق، ص322

(2) Charles , Stewart , Op.Cit., P 90.

(3) Rene , Galissot , Op.Cit., P 98

(4) وليم هويسطن، المصدر السابق، ص323

(5) شارل عيسوي، المصدر السابق، ص162

تبع عدد الأشخاص الذين انخفض مستوى معيشتهم وتعرضوا إلى سوء التغذية أثناء أعوام الحرب مليوناً ونصف من بين ثمانية ملايين معظمهم من العمال المزارعين الكادحين الذين كانوا يشتغلون بصورة غير إنسانية مقابل أجور قليلة لا تسد أبسط احتياجاتهم إذ كانت تتراوح ما بين 35-50 فرنك، وهي لا تتناسب مع أسعار المواد الغذائية التي ارتفعت بشكل كبير في تلك المدة[1].

لم يقتصر تأثير الحرب على إنتاج الحبوب فحسب بل انعكس على المحاصيل الأخرى، إذ تعرضت إلى الضرر أيضاً ومنها العنب الذي كان يشكل مورداً مهماً للاقتصاد المغربي، وانحسرت المساحات المزروعة بالعنب إلى 22.000 هكتار عام 1943 بعد أن كانت 40.000 هكتار قبل الحرب. وفي أعوام الحرب تعرض هذا المحصول إلى تدني إنتاجه بسبب الجفاف، وانتشار آفة الفيلوكسيرا (نوع من قمل النبات) التي اجتاحت المغرب وأثرت بشكل كبير على إنتاج العنب، فقد هبط إنتاجه إلى 233 ألف هكتولتر (1 هكتولتر = 100 لتر) عام 1945[2]. مع أن المزارعين المغاربة أظهروا مهارة كبيرة في إنتاج النبيذ الذي أصبح له سوق محلي جاهزة بكل ما أمكنهم إنتاجه، إلا أنه نقص إنتاج هذا المحصول نتيجة لسياسة الإدارة الفرنسية التي لم تتخذ أية إجراءات لمكافحة الأمراض والآفات الزراعية التي اجتاحت المغرب فأصبح المغرب يستورد النبيذ من الجزائر[3].

أما المزارعون الفرنسيون والأوربيون الذين تركز نشاطهم على زراعة الحبوب لاسيما (الحنطة اللينة) وهي نوع جديد لم يكن معروفاً عند المغاربة قبل فرض الحماية، ومحصول الذرة والبقوليات، فلم يتأثر إنتاجهم إلا بشكل قليل أثناء الحرب، فقد أظهرت زراعة الشوفان ثباتها وتضاعفت مساحات حقول الحنطة اللينة، والشعير، وكان ذلك

---

(1) Jaques Berque, Le Maghreb entre deux Guerres, Ed. du Seuil, Paris, 1970, P. 267.

(2) Charles Stewart, Op Cit., P. 100.

(3) Ibid., P. 101.

لاستقرار في الريف للمزارعين الفرنسيين نتيجةً لتعاون الإدارة معهم[1]، إذ كانت توفر لهم الاحتياجات الضرورية كافة، من المكائن والأساليب الحديثة والأسمدة العضوية. فضلاً عن ذلك فقد قامت الإدارة بتقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل للفلاحين الأوربيين لشراء المكائن والأسمدة، وبفائدة قليلة[2].

إن الإدارة الفرنسية أعطت مكافآت مالية للمزارعين الفرنسيين لاستصلاح الأراضي أو لزرع أشجار الزيتون وساعدت لشراء جرارات عادية (يستطيع الفرد تشغيلها) أثناء مدة الحرب (1940-1944) وقدمت تخفيض أثمان الآلات الزراعية المستوردة، وتخفيض أثمان الوقود[3].

أما الفلاح المغربي فقد استمرت معاناته أثناء مدة الحرب ولم تُقدّم له الإدارة الفرنسية أية مساعدة مالية أو فنية، وبقي يحرث أرضه بالأساليب القديمة[4].

وفي عام 1944 قامت الإدارة الفرنسية على استحداث مناطق لتحديث الزراعة بهدف زيادة الإنتاج وتدريب الفلاحين المغاربة على الآلات الميكانيكية[5] واستغلوا الفلاحين المغاربة وتحكموا بهم، ولم يقتصر عملهم على توجيه الفلاح وتدريبه على استعمال الآلات الحديثة لاستغلال الأرض بل إنهم استغلوا الأرض، وجرّدوا الفلاحين الملاكين من أراضيهم ولم تتحقق للفلاحين المغاربة أية فوائد. وكلفت هذه التجربة الميزانية المغربية نحو 608,028,150 فرنك، وكانت نتيجة التجربة هي إحداث أراضٍ تجريبية في المغرب موسومة بالرفاهية يقتصر عملها على قطع محدودة، وتتحدد

---

(1) Jacques Berque, Op.Cit., P 268.

(2) Ibid., P 269.

(3) ألبير عياش، المصدر السابق، ص77.

(4) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص279.

(5) زاهر رياض، المصدر السابق، ص262.

الإدارة الفرنسية وسيلة دعائية سياسية لتخفي عن الرأي العام حالة الجهل والفقر التي كان يعيشها الفلاحون المغاربة في تلك المدة[1].

لم يقتصر تأثير الحرب على الإنتاج الزراعي للفلاحين المغاربة بل امتد إلى الثروة الحيوانية التي تشكل أهمية كبيرة في معيشتهم وقد تأثرت تربية المواشي نتيجة قلة المراعي التي أصبحت مقتصرة على الأراضي البور والمراعي الطبيعية والغابات والمستنقعات، إذ أن المراعي المستصلحة والمروية كانت نادرة وكان اعتماد المغاربة في مراعيهم على مياه الأمطار بالدرجة الأساسية[2].

إن تغير المناخ وأعوام الجفاف التي مر بها المغرب أثناء الحرب العالمية الثانية جعلت الفلاح المغربي يتجه إلى تربية الماعز أكثر من الأغنام والأبقار لأنه أكثر قدرة على تحمل الجفاف والظروف المناخية وقد تكبد مربو الحيوانات خسائر كبيرة نتيجة الأمراض التي فتكت بالحيوانات ولاسيما في المناطق الجنوبية ففي منطقة وجدة على سبيل المثال، كانت أعداد الأغنام والماعز 800 ألف عام 1942، وبحلول عام 1945 لم يبق منها سوى 120 ألف، وكانت في حالة سيئة[3].

إن الإدارة الفرنسية لم تقم بأية إجراءات لتحسين تربية الحيوانات وفي إنشاء احتياطات العلف، وتوفير المراعي أثناء الحرب العالمية الثانية[4].

أدت ظروف الحرب العالمية الثانية إلى حدوث خلل كبير في التوازنات المتعلقة بمعيشة الناس نتيجة فرض الإدارة الفرنسية نظام المصادرة الذي زودت بموجبه فرنسا وجيوشها بالمواد الأساسية الضرورية في وقت كان الفرنسيون تحت السيطرة الألمانية[5] في

---

(1) حرب الاستقلال، المصدر السابق، ص67.

(2) ألبير عياش، المصدر السابق، ص245.

(3) Charles Stewart, Op Cit, P [illegible]

(4) شارل عيسوي، المصدر السابق، ص165.

(5) Brignon, Op Cit, p357

عام 1940 حيث صادرت (5) ملايين قنطار من الحبوب، ولم يترك للمغاربة سوى (22,5) مليون قنطار في الوقت الذي كانت فيه حاجة السكان من الحبوب تنحصر ما بين 30-35 مليون قنطار[1]

لم تقتصر عمليات المصادرة على الحبوب فحسب بل شملت أيضاً قطعان الماشية إذ كانت الإدارة الفرنسية تعهد إلى بياطرة ومتخصصين بالتجوال في البوادي واختيار أجود الأبقار والأغنام المساعدة لشحوم والشود فبلغ عدد ما تم تصديره من الأغنام إلى فرنسا نحو (70) ألف رأس عام 1940، و(200) ألف نعجة في السنة نفسها وبلغ عدد الأبقار المصادرة (20) ألف عام 1941، ونظمت سلطات الإدارة حملات في البوادي لمصادرة الأصواف وتصديرها إلى فرنسا[2]

تسبب غياب المواد الأساسية بادخار تلك المواد وحجبها حتى يرتفع ثمنها وتباع بما كانت تساويه أضعافاً وشاع بين الناس ما سمي بالسوق السوداء وارتفعت أسعار المواد فالسكر الذي كان ثمنه 3 فرنكات للكيلو عام 1939، ارتفع إلى 34 فرنك عام 1940 وكان لنقص الادخار وبيع المواد الأساسية بالسوق السوداء إلى أرباح طائلة للبعض، وعانى الآخرون من صعوبة العيش[3]

إن زيادة عدد السكان وقلة الأراضي المستصلحة للزراعة، ولاسيما زراعة الحبوب، وانخفاض مردود الزراعة للفلاحين المغاربة أدى إلى تركهم الأرض، والهجرة باتجاه المدن[4]، واستقر معظم هؤلاء في أماكن بعيدة عن مراكز المدن التي تسمى مدن

---

(1) روبير بوجمعة، المصدر السابق، ص16.

(2) المصدر نفسه، ص116-117

(3) عبد الله الجراري، المصدر السابق، ص120

4) Rene Gallissot , Op.Cit P .00

الصفيح(1) وكانوا يعانون من ظروف مادية وصحية سيئة في تلك المدن نتيجة للازدحام الشديد وقلة الخدمات فيها مما أدى إلى انتشار الأمراض التي فتكت بالأطفال والكبار(2).

أما الأوروبيون والفرنسيون فقد تمركزوا في داخل المدن الحديثة المعدة لهم ففي الدار البيضاء كانوا يملكون أكثر من 3500 هكتار، في حين لا تتعدى ما يملكه المغاربة 838 هكتار، وفي الرباط تصل إلى 932 هكتار مقابل 182 هكتار للمغاربة، والكثافة المتوسطة للسكان في هاتين المدينتين تصل في الهكتار الواحد بالتقريب إلى ما يأتي(3):-

المدن	الأحياء الأوربية	الأحياء المغربية
الدار البيضاء	100فرد	1,100فرد
الرباط	86 فرد	420 فرد

ومن الجدير بالذكر أن عدد من المغاربة جرى إحصاؤهم في الأحياء الأوربية في الدار البيضاء وهم فقط من البورجوازيين الأغنياء المسلمين واليهود فضلاً عن التجار المسلمين المقيمين بها.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول، إنّ القطاع الزراعي في المغرب تأثر بشكل كبير في الحرب العالمية الثانية نتيجةً لإهمال الإدارة الفرنسية للفلاح المغربي، ولم تقم الإدارة بأي إجراء لتطوير مشاريع الري وزيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة واستعمال المكائن والآلات الحديثة في الزراعة. وكان للظروف المناخية وانعدام سقوط الأمطار تأثير

---

(1) مدن الصفيح: تُشيّد بيوتها [illegible] من المساكن التي تُبنى من الخشب والصفائح والحشائش وتفتقر تلك المدن إلى أبسط مقومات الحياة [illegible] تنعدم فيها الكهرباء والماء قليل جداً والغرف ضيقة ومظلمة ويسكن فيها أسرة تتألف من [illegible] و ثلاثة [illegible] أما أرضية الغرف فهي من التراب المطروق وهي رطبة ومبللة في الشتاء، وكانت أهم تلك الأحياء والمدن توجد في [illegible] وعين السبع بالدار البيضاء ومن [illegible] المصدر السابق، ص [illegible].

(2) المصدر نفسه، ص305

(3) المصدر نفسه، ص306

وضع على الإنتاج الزراعي وقلت كميات الإنتاج ولاسيما في محاصيل الحبوب، الأمر الذي أدى إلى تفشي المجاعة والمرض بين الفلاحين المغاربة وإلى انخفاض مردود إنتاج الفلاحين المغاربة مقارنة بتكاليفه إلى تركهم الأرض والهجرة إلى المدينة.

لم يقتصر تأثير الحرب العالمية الثانية على قطاع الزراعة فحسب، بل إن القطاعات الاقتصادية الأخرى تعرضت هي الأخرى إلى التأخر فعلى الرغم من وجود الثروة المعدنية المتعددة في المغرب فإن القطاع الصناعي لم يتطور وكان السبب في تدهور الصناعة المغربية أن الإدارة الفرنسية أهملت استغلال معادن مهمة في المغرب مثل الكوبالت والحديد والمنغنيز والنفط والنيكل ووسائل استحصال تلك المعادن قديمة جداً والأدوات المستعملة قديمة وغير صالحة[1]

ومن العوامل المهمة التي أدت إلى تخلف الصناعة في المغرب أنها كانت تعاني من التبعية الاقتصادية لفرنسا التي كرست هذا القطاع المهم لخدمة مجهودها الحربي في أثناء مدة الحرب، إذ أرغمت المغرب على تصدير المواد الأولية بثمن قليل ثم تشتريها من جديد بعد التصنيع وبذلك كان التجهيز الصناعي قليلاً، ولم تقم في المغرب صناعة متطورة[2]

تعرضت الصناعات المغربية لإهمال الإدارة الفرنسية ولاسيما الصناعات الحرفية التي تُشكل مصدراً مهماً في معيشة فئات السكان المغاربة في المدن فقد كانت تلك الصناعات كالسجاد والجلود والفخاريات والسروج والمصنوعات النحاسية هي السلع الأكثر استعمالاً عند المغاربة، فهي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، ومن السهل تدريب الأيدي العاملة عليها[3].

---

(1) روم لاندو، أزمة المغرب الأقصى، ص22

(2) عبد الله الجراري، المصدر السابق، ص124

(3) Rene Gallissot , Op.Cit , P. 101

ونتيجة دخول المصانع الفرنسية والأجنبية المستوردة إلى المغرب وعدم مسايرة المنتوجات القديمة لها، فقد اضطر المواطنون المغاربة إلى ترك مصنوعاتهم الرخيصة واستيراد المصانع الفرنسية الباهظة الثمن[1]

أدت سياسة الإدارة الفرنسية الاقتصادية أثناء الحرب إلى انهيار سوق منتجات التقليدية المغربية، فقد قل الطلب على السلع الحرفية، وأصبح الناس ينظرون إليها بأنها سلع كمالية وليس ضرورية[2]

كان لسياسة الإدارة الفرنسية أثر في تراجع الصناعات الحرفية والخسارة، إذ فقدت مدينة فاس 60% من الدباغين و50% من النساجين ولم تتمكن هذه الصناعة أن تواكب التقنيات الحديثة[3] إذ عانى العمال والحرفيون المغاربة من البطالة الحادة بسبب قلة فرص العمل والتشغيل، ولم تقم الإدارة بعمليات تدريب وتشغيل العمال المختصين في الصناعة التقليدية، ومع أن الدخول في الحرف كان حراً وسهلاً فإن الخروج منه كان صعباً[4]، وتخلى أغلب الحرفيين عن حرفهم القديمة، وأصبحوا يعملون بأجور منخفضة في المصانع الخاصة بالفرنسيين، والأوربيين الذين كانوا يعيشون في المدن الكبرى ويسيطرون على المشاريع الصناعية والتجارية والمالية الكبيرة[5]

في الوقت الذي أهملت فيه الإدارة الفرنسية الصناعات التي تحقق الربح للوطنيين المغاربة، فإنها ركزت جهودها لتنمية الصناعات الخفيفة التي تلبي حاجات المستوطنين الفرنسيين مثل الصناعات الغذائية والبناء[6].

---

(1) روم لاندو، أزمة المغرب الأقصى، ج3، ص23

(2) Charles Stewatrt , Op.Cit., P 130.

(3) Rene Gallissot , Op.Cit. P 102

(4) Charles Stewatrt , Op.Cit., P 136.

(5) شارل عيسوي، المصدر السابق، ص166

(6) ألبير عياش، المصدر السابق، ص308

وعلى الرغم من توفر المعادن المهمة في المغرب كالحديد والفوسفات والفحم والمنغنيز، فإن الإدارة الفرنسية لم تهتم بالصناعة الثقيلة فلم يكن في المغرب إنتاج للحديد والصلب والفولاذ والشاحنات والجرارات، لأن مثل هذه الصناعات تتطلب مواد ضخمة، أو تدريب أيدي عاملة مؤهلة، وتوفير رأسمال كبير لتمويل تلك الصناعة، وغابت الصناعات الثقيلة من شمال إفريقيا أثناء الحرب العالمية الثانية، فقد استغلت الإدارة الفرنسية كل المعادن والموارد المهمة في المغرب للاستعمالات العسكرية فقط[1].

أما فيما يخص التجارة، فقد احتلت فرنسا مكانة مهمة في تجارة المغرب ولاسيما في المستعمرات دول المغرب لكن تحقق نسبة تجارته مع فرنسا تقريباً 50% عام 1939[2]، وحددت الإدارة الفرنسية من تعامل المغرب مع دول العالم، ولاسيما أثناء الحرب العالمية الثانية، وأعطت الإدارة الأسبقية لرؤوس الأموال الأجنبية في كل المرافق الاقتصادية في المغرب، وسيطر التجار الفرنسيون والأوربيون على المشاريع التجارية والمالية الكبيرة كافة، ولم يكن هناك أي اهتمام باحتياجات المغرب المهمة من المواد الأولية الضرورية للنهوض بالقطاعين الصناعي والتجاري[3].

أدت تبعية المغرب الاقتصادية لفرنسا، وضعف موارد البلاد العامة الأخرى إلى انخفاض قيمة العملة المغربية، إذ تأثر الاقتصاد المغربي بالاقتصاد الفرنسي أثناء الحرب العالمية الثانية، وكان الفرنك المغربي معادلاً للفرنك الفرنسي، مما أدى إلى التضخم المالي وارتفاع الأسعار في المغرب[4].

كان من نتائج سياسة الإدارة الفرنسية أثناء الحرب انخفاض النشاط التجاري والصناعي في المغرب، فقد انخفض نشاط البناء في المدن، والأنشطة التجارية وعمليات

---

(1) المصدر نفسه، ص309.

(2) Charles Stewart , Op.Cit., P 139.

(3) شارل عيسوي، المصدر السابق، ص168.

(4) آسية سعد الله، المصدر السابق، ص202.

بقيت الصناعة نفسها بالركود أيضاً وبالتالي ازداد عدد العاطلين عن العمل والحرفيين المفلسين، ودفعت البطالة بعض المغاربة من العاطلين إلى ترك بلادهم والسفر إلى الدول المجاورة وإلى فرنسا بحثاً عن العمل[1].

هكذا نجد أن المغرب تأثر بالحرب العالمية الثانية من الناحية الاقتصادية نتيجةً لسيطرة الإدارة الفرنسية على قطاعي الزراعة والصناعة، وسيطرة شركات الدول المحتلة على تجارة المغرب الخارجية وتسخيرها لكل الموارد المغربية من المنتجات الزراعية، والثروة المعدنية لخدمة أغراضها العسكرية في سبيل الحرب دون تنميتها داخل المغرب، وكان من نتائج تلك الحرب انتشار الأمراض والمجاعة بين سكان المغرب.

ثانياً: في المجال الاجتماعي

أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية وانتشار المجاعة في المغرب أثناء الحرب العالمية الثانية إلى التدني في كل جوانب الحياة الاجتماعية في المغرب[2]، وكان للفقر وسوء التغذية أثر في انتشار عدد من الأمراض والأوبئة في المغرب، ولاسيما في الجنوب إذ ازدادت نسبة المصابين بمرض التراخوما (الرمد الحبيبي) من 60-70%، وانتشر مرض السل بشكل كبير وأصبح يمثل المشكلة الأولى للمسؤولين عن شؤون الصحة في شمال أفريقيا كافة، في حين كان هذا المرض لا يشكل قبل الحرب سوى نسبة قليلة في المغرب[3].

لم تقم الإدارة الفرنسية بدور إيجابي للحد من المشاكل الصحية والقضاء على الأمراض المعدية في المغرب إذ خصصت 5.8% فقط من الميزانية العامة للقطاع الصحي وكانت حصة المستشفيات المغربية قليلة جداً[4].

---

(1) ابتسام سلمان سعيد، نشوء وتطور الحركة العمالية، ص335

(2) أحمد رمزي، الاحتلال الفرنسي في شمال أفريقيا، المطبعة النموذجية، لبنان، د.ت، ص45

(3) Rene Gallissot , Op.Cit., P 39

(4) آسية سعد فهد، المصدر السابق، ص202

وبقي عدد المستشفيات في المدن والقرى المغربية قليلاً لا يتناسب مع عدد السكان، وأن عدد الأطباء كان قليلاً جداً إذ كانت نسبة طبيب واحد لكل 20 ألف مواطن في المغرب وهي نسبة غير كافية تماماً[1].

كان من نتائج قلة الأطباء والعناية الصحية، بسبب البرنامج المتعمد المقصود من الإدارة الفرنسية في المغرب، ازدياد حالة نشر الأمراض وسوء التغذية والتشويه والحمى التي فتكت بالمواطنين المغاربة فقد ازدادت نسبة الوفيات أثناء الحرب عند الأطفال من (20-25%)[2].

أما عن الوضع الصحي في المنطقة التي يسكنها المستوطنون الفرنسيون فكان أفضل فلم يتأثروا بظروف الحرب إذ كانت الإدارة تهتم بالمستشفيات الخاصة بهم، وكان عدد الأطباء يتناسب مع نسبة المستوطنين الأوربيين والفرنسيين وكان ما يُصرف من الميزانية العامة للمستشفيات الفرنسية أكثر من المغربية[3].

ومما يؤكد أن الوضع الصحي للجالية الأوربية كان أفضل منه عند المغاربة، أن الأمراض المعدية والأوبئة لم تنتشر بينهم إلا بنسبة قليلة ولم يعانوا من نقص في التغذية وكانت نتيجة ذلك أن قلت نسبة الوفيات إلى 0.78% ونسبة الولادات كانت 26% وإن هذه النسب تُفسر ازدهار الجالية الأوربية، وأهمية الوضع الاجتماعي لها عند الإدارة الفرنسية[4].

ويشير الكاتب الفرنسي جان سيمون في كتابه (المغرب في فترة المحنة)، أنه في الوقت الذي كان المغرب يعاني من المشاكل الصحية والاجتماعية من جراء ضعف المستوى المعيشي للشعب وكثرة الأمراض، والحالات المزرية لسكن العمال الكادحين،

---

(1) Jacques Berque , Op.Cit , P. 331

(2) Rene Gallissot , Op.Cit , P. 75

(3) أحمد زمري، المصدر السابق، ص50

(4) نقلاً عن: آسيه بنعدادة، المصدر السابق، ص201

ونقص في خدمات الصحة في المدن والأرياف، وقلة عدد الأطباء والممرضات فإن المسؤولين الفرنسيين كانوا يميلون إلى بناء المرافق والأبنية الحكومية للصحة، وربما كان ذلك لإبهار الزائرين والسواح الأجانب[1].

وللحد من خطر المجاعات والأوبئة اتخذت الإدارة الفرنسية عدة إجراءات كان أهمها العمل بنظام جديد لتوزيع المواد الغذائية عرف بنظام التموين (الذي عرف بـ التموين) وهو نظام يقتضي تقسيم المواد الأساسية وحصر الكميات الموزعة على الأشخاص إلا أن هذا النظام لم يخفف من المشاكل الاجتماعية للمواطنين المغاربة نظراً لتلاعب التجار في نسب المواد الغذائية المحددة فضلاً عن تجاوزات المستخدمين في الإدارات الفرنسية واستغلال نفوذهم للتلاعب بكميات المواد الغذائية الموزعة على المواطنين[2].

أما قطاع التعليم في أثناء الحرب العالمية الثانية، فقد كانت أعداد الطلبة المغاربة في المدارس الابتدائية والثانوية والجامعية عام 1945م، فكان عدد الأطفال المغاربة المسجلين في المدارس الابتدائية يتجاوز ..,490 طالباً، أما في المدارس الثانوية فقد كان (1,003) طالب، وكان عدد الخريجين من الطلاب المغاربة في الجامعات منذ فرض الحماية وإلى عام 1945 (11 أطباء، 6 محامين، 6 مهندسين زراعيين) وهي نتائج هزيلة تكشف عن تردي واقع التعليم الفرنسي في المغرب أثناء الحرب[3].

ومن ناحية أخرى استمرت الإدارة الفرنسية في سياستها العنصرية تجاه المواطنين المغاربة، فقد شددت من إجراءاتها في تقييد حرية الصحافة، واستمرار الاعتقالات التعسفية والأحكام بالسجن على الوطنيين، ومنع حرية التجول داخل البلاد، وأظهرت الإدارة عدم احترامها للحريات العامة فضلاً عن عدم المساواة في التعامل بين المواطنين[4].

---

(1) Jean Et Simonne, Lacoutere, Magreb dans Lacamitae, paris, 1979, P 67

(2) Jean Et Simonne, Op.Cit, P 69

(3) محمد عابد الجابري، السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي، ص27

(4) Jean Et Simonne, Op Cit, P 69

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول إن تأثير الحرب العالمية الثانية على المواطنين المغاربة كان كبيراً في كل النواحي الحياة الاجتماعية، وانعكست الأوضاع الاقتصادية السيئة وانتشار المجاعة وسوء التغذية على الواقع الصحي، إذ انتشرت الأوبئة والأمراض في المدن والقرى المغربية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الوفيات بين المغاربة، وتأثر التعليم أيضاً إذ انخفضت نسبة المتعلمين بشكل كبير في المغرب. وكان تأثير الحرب على المستوطنين الأوربيين والفرنسيين طفيفاً جداً أثناء مدة الحرب نتيجةً لسياسة التمييز العنصري التي مارستها الإدارة الفرنسية إذ واصلت اهتمامها بتقديم الخدمات للجالية الأوربية في كل المجالات الاجتماعية في حين أهملت أبناء المغرب وقامت بتجنيد عدد كبير منهم للالتحاق بالجيش الفرنسي في الحرب التي لم يكن فيها للمغاربة أي مكسب.

المبحث الثالث

موقف الإدارة الفرنسية من لقاء السلطان محمد الخامس مع الرئيس الأمريكي ورئيس وزراء بريطانيا

كان نزول القوات الأمريكية في أرض المغرب في الثامن من تشرين الثاني 1942، أثر في السلطان محمد الخامس والوطنيين المغاربة مساندتهم للحلفاء إذ كانوا يعتقدون مساعدة الأمريكيين لهم في تحقيق طموحاتهم بالاستقلال والتحرر، ولهذا السبب حين نزلت القوات الأمريكية على الأراضي المغربية، قامت قوات الجنرال نوجيس بمقاومتها. وطلب السلطان محمد الخامس وقف القتال موضحاً: "**أنه لن يسمح بأن تتحول المغرب إلى ميدان حرب، فإذا كان الجنرال يريد محاربتهم فليحاربهم في عرض البحار**"

إلا أن الجنرال نوجيس رفض طلب السلطان وقاوم نزول القوات الأمريكية مدة ثلاثة أيام تكبدت قواته أفدح الخسائر البشرية والمادية. وكان يظن أن القوات التي نزلت بسواحل المغرب كتيبة واحدة، ولكن سرعان ما ظهرت حقيقتها وهي أن قوات الحلفاء كانت كبيرة مجهزة بكل أنواع العتاد تتمثل وبأسطول حربي كبير[2]

كانت نظرة الوطنيين المغاربة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأنها مساندة لحرية الشعوب واستقلالها، وذلك بعد إعلان مبادئ ولسن الأربعة عشر عام 1918 وبعد

---

(1) نقلاً عن: كاظم الجرعي، حول مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب 1942، رابطة الدفاع عن مراكش، صوت مراكش، القاهرة، 1945، ص4؛ أحمد عسة، المصدر السابق، ص228.

(2) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص240.

دخولها الحرب تحت الانطباع بأن مصير الحرب ستقرره الولايات المتحدة الأمريكية[1]

كذلك كانت بريطانيا في رأي المغاربة صديقة تستحق الثقة، فقبل عام 1942 كانت المستورد الرئيس للمنتجات المغربية، وكانت أهم مصدر للسلع التي يحتاجها المغاربة، وقد استمرت العلاقات الودية بين البلدين على الرغم من الاتفاق الفرنسي البريطاني عام 1904 الذي قيل إن بريطانيا "باعت به مراكش لفرنسا"[2] مقابل إطلاق يدها في مصر"[3]

ومما زاد من تمسك الوطنيين المغاربة بالحلفاء إعلان ميثاق الأطلسي[4]، عقب اجتماع الرئيس الأمريكي (فرانكلين روزفلت)[5] (Franklin Roosevelt) ورئيس الوزراء البريطاني (ونستون تشرشل)[6] (Winston Churchill) في آب 1941.

---

(1) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص261

(2) وليم هوبسطن، المصدر السابق، ص287

(3) المصدر نفسه، ص287

(4) ميثاق الأطلسي: هو التصريح المشترك الذي صدر في 14 آب 1941 عن روزفلت وتشرشل اللذين أكدا أن بلديهما لا يرغبان في الضم أو التوسع ويحترمان حق الشعوب في اختيار نظام الحكم الذي يلائمها ويتمنيان عودة السيادة والاستقلال لكل الشعوب التي حُرمت منها بالقوة. ينظر: رمضان لاوند، الحرب العالمية الثانية، بيروت، 1977، ص117

(5) فرانكلين روزفلت: الرئيس الثاني والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية، ولد في نيويورك عام 1882، انضم إلى الحزب الديمقراطي عام 1910، وفي عام 1928 أصبح حاكماً لنيويورك، انتخب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية عام 1932، كان له دور كبير في الحرب العالمية الثانية، توفي عام 1945.

The New Encyclopedia Britannica, Micro Paedia, London, [illegible], PP [illegible]

(6) ونستون تشرشل (1874-1965) ولد في حي [illegible] في بريطانيا، يُعد من أهم الزعماء في التاريخ البريطاني والعالمي الحديث، شغل منصب رئيس وزراء بريطانيا عام 1940، وساهم فيه أسهم

قام الأمريكان بعد مدة قصيرة من نزول قواتهم في المغرب بتوزيع كميات من الحليب والمنسوجات على الطبقة المغربية للتخفيف من الضائقة الاقتصادية التي سببتها الحرب العالمية الثانية على المغرب[1]، فكان ذلك دافعاً مهماً للوطنيين المغاربة لتحديد موقفهم من الإنزال الأمريكي، فقد وصف عبد الله الجراري أحد الوطنيين المغاربة الإنزال الأمريكي بأنه رحمة من السماء بقوله: "**كانت تلك الحملة الهجومية من طرف الدولة الأمريكية على هذا الجزء من أفريقيا الشمالية (المغرب العربي) كرحمة من الله، وسعت ما كان قد ضاق به المغاربة ذرعاً، من انتشار الجوع والعري، وما نشأ عنهما من ويلات فحشت الحكومة المحتلة لفرنسا كميات كبيرة وأطناناً من الحبوب والحليب والسكر والقهوة والصابون والفواكه والخضر، وأخذ الناس يطوفون في الأسواق وبأيديهم أذرع وأمتار من الثياب على اختلاف ألوانها، بعدما استعمل الناس الكصرورة ليستروا بها أنفسهم دفعاً للعري وويلاته**"[2].

واعتبر علال الفاسي بأن الإنزال الأمريكي أوجد لدى المغاربة حالة من الاطمئنان إزاء محاولات التوسع الأسباني والاستعمار الألماني لمنطقتهم، ودفع الوطنيين المغاربة للوقوف بقوة إزاء سياسة الإدارة الفرنسية، وكان دافعاً للحزب الوطني لإعادة تنظيم صفوفه وإصدار مجلة رسالة المغرب التي تعبّر عن اتجاهه وموقفه من الحرب[3]. ويبدو أن الإنزال الأمريكي رفع معنويات عدد من الوطنيين وجعلهم يدركون أن مصير

الحرب العالمية الثانية، حصر في تنحيته عام 1945، وأخيراً تقاعد في ——عام1955، توفي عام 1965. محمد يوسف إبراهيم الفرنسي، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام 1945، دار تموز للطباعة والنشر، دمشق ص 9.

Michael Makovsky, Churchill's Promised Land, London, a New Republic Book, 2007

(1) نقلاً عن: كفاح كاظم الجرعي، تطور مصالح الولايات المتحدة في المغرب، ص294.

(2) عبد الله الجراري، المصدر السابق، ص108.

(3) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب، ص232.

المغرب لم يعد مطوقاً بفرنسا وإنما صار يتعلق بشكل خاص بكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[1].

ومن جهة أخرى فقد بدت فرنسا بجيشها ومعداتها ضعيفة أمام قوة الجيش الأمريكي وضاع في أعين المغاربة ما تبقى لها من هيبة بعد هزيمتها أمام ألمانيا فأصبح أمام السلطان محمد الخامس وقادة الحركة الوطنية شيء من الحرية وأصبح باستطاعتهم الاتصال بالضباط الأمريكان من دون وساطة المقيم العام[2].

رأى أحمد بلافريج أحد قادة الحركة الوطنية المغاربة أن الوقت حان لتنظيم خطة سياسية داخل التراب المغربي لإسناد القوات الأمريكية في المغرب والتعاون معها[3].

يتضح من الآراء السابقة لعدد من الوطنيين المغاربة أنهم عقدوا آمالاً على الأمريكيين في إمكانية مساعدتهم على تحقيق الاستقلال لبلادهم فكان ذلك دافعاً لهم للاتصال بهم عن طريق السلطان أو الحركة الوطنية بهدف كسب تأييدهم لقضيتهم والاستفادة منهم كعنصر ضغط على فرنسا في مطالبهم الاستقلالية

في خضم تلك التطورات عقد قادة دول الحلفاء مؤتمراً في قرية أنفا التي تبعد ثمانية كيلومترات عن مدينة الدار البيضاء في كانون الثاني 1943، لمناقشة قضايا متعلقة بالعمليات الحربية والتنسيق بين الرئيس الأمريكي روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل لتنظيم خطط العمليات الحربية ضد دول المحور[4].

وعلى هامش هذا المؤتمر عقد لقاء بين الرئيس الأمريكي روزفلت والسلطان محمد الخامس في 22 كانون الثاني 1943، وكان لهذا اللقاء تأثيره الكبير على المغاربة من جهة، والفرنسيين من جهة أخرى، وحضر هذا المؤتمر كل من تشرشل رئيس الوزراء البريطاني

---

(1) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص264

(2) Julien, Op Cit p.8

(3) محمد الرشيد ملين، نضال ملك، الرباط، د.ت، ج2، ص19-20

(4) رمضان لاوند، المصدر السابق، ص340

وضم اللقاء روبرت ميرفي Robert Murphy الممثل الخاص للرئيس الأمريكي في المغرب، والأمير حسن ابن السلطان(1) وإليوت روزفلت Elliott Roosevelt ابن الرئيس الأمريكي ومحمد المقري الصدر الأعظم(2)

شكّل ذلك اللقاء صدمة لفرنسا وحكومتها لأنّ الرئيس الأمريكي روزفلت حرص على مقابلة السلطان محمد الخامس دون حضور المقيم الفرنسي(3) وكانت فرنسا تأمل أن يحضر اللقاء المقيم العام الفرنسي الجنرال نوجيس لأنه ممثل السلطان في الشؤون الخارجية حسب معاهدة الحماية لعام 1912(4).

شكل لقاء السلطان مع الرئيس الأمريكي روزفلت ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل أهمية كبيرة للمغرب، إذ للمرة الأولى يجري السلطان المغربي محادثات مع زعماء دول كبرى بشأن استقلال بلاده وحقه في تقرير مصيره، ومما ورد في اللقاء المذكور أن محمد المعمري مترجم السلطان قال " إنّ سيدي محمد بن يوسف عرض قضية استقلال المغرب مع الرئيس روزفلت، وتمنى أنْ لا ينسى الحلفاء مكافأة المغرب على ما بذله من جهود

---

(1) الأمير حسن: ولد في 9 تموز 1929 في القصر الملكي في الرباط، عُني به والده عناية كبيرة، في عام 1948 حصل على شهادة في القانون في معهد الدراسات العليا [illegible] في عام 1952 حصل على شهادة الدبلوم العالي في القانون، تولى ملك المغرب بعد وفاة والده في 26 شباط 1961، للمزيد من التفاصيل ينظر: هدى حسين موسى الحسني، الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكة المغربية حتى عام 1979، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2005، ص[illegible].

(2) كفاح كاظم الحرعلي، تطور مصالح الولايات المتحدة في المغرب، ص259-260.

(3) Gary Brown, The United States and The Magreb, The Middle east Journal, Vol. [illegible], Summer 1976, P 288.

(4) عبد الوهاب عبد العزيز أبو حمزة، المصدر السابق، ص1[illegible]؛ عبد الله بن أحمد [illegible]، المصدر السابق، ص26[illegible].

حربية بإعادة سيادته إليه" ووصف المعمري "إن الرئيس الأمريكي أجابه بأنّ طموح المغرب لاستعادة حريته أمر معقول، وأنّ مكافأة الحلفاء له واجب"[1].

اتسم موقف الإدارة الفرنسية بالقلق من لقاء السلطان محمد الخامس مع روزفلت، وحاول الجنرال نوجيس الاتصال بالأمريكان لإقناعهم بضرورة حضوره مع السلطان في هذا اللقاء بحجة أن فرنسا هي المسؤولة عن سياسة المغرب الخارجية، وأن المقيم العام هو حلقة الوصل بين السلطان والأجانب فأجابه الأمريكان بأن الولايات المتحدة هي المسيطرة الآن على المغرب والمسؤولة عن سياسة فرنسا نفسها[2].

كان الدافع من وراء مقابلة الرئيس الأمريكي روزفلت للسلطان محمد الخامس هو إطلاعه أن المغرب يقع ضمن الرسم السياسية الأمريكية، ووعد روزفلت المغرب بنقطة وثوب على ورق وهذا ما يوضح مدى اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء القواعد العسكرية في المغرب منذ ذلك الوقت[3].

وذكر إليوت روزفلت، أنّ الحوار بين الطرفين دار بشأن مصادر الثروات الطبيعية في منطقة الاستعمار الفرنسي والإمكانات المتوفرة لتطويرها، وتم التطرق إلى أساليب رفع مستوى المعيشة المغربية مع التأكيد على ضرورة بقاء ثروة البلاد داخل حدودها، وأشار

---

(1) نقلاً عن: أحمد عمة، المصدر السابق، ص221-222.

(2) المصدر نفسه، ص223.

(3) يرجع الاهتمام الأمريكي بالمغرب إلى السنوات الأولى من استقلال الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1776 عندما اعترف سلطان المغرب سيدي محمد بن عبد الله بالولايات المتحدة الأمريكية وفي عام 1787 وقع البلدان في مراكش معاهدة سلام وصداقة مدة خمسين عاماً. ينظر: سمر رحيم نعمة جبر الجوحي، العلاقات المغربية-الأمريكية 1956-1990، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2003، ص7.

إليوت أن السلطان عبّر عن رغبته الكبيرة بالحصول على أكبر مساعدة ممكنة من الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لتوفير مستوى صحي وعصري لبلاده[1].

وأوضح الرئيس روزفلت للسلطان محمد الخامس "**ومن أجل تمهيد هذا، فإنّ عليك أن لا تسمح بالمصالح الخارجية أن تحصل على امتيازات من شأنها استغلال الثروات الوطنية في بلادك**"[2]، فأبدى السلطان وجهة نظره، وعبّر عن رأيه بأنه يريد تطوير ثروات بلاده ولكنه يأسف لعدم وجود علماء ومهندسين ومدرسين وفنيين يمكن الاعتماد عليهم في تطوير المشاريع الاستثمارية النافعة، ولمّح له الرئيس الأمريكي روزفلت بأنّ العلماء والمهندسين المغاربة بإمكانهم أن يتلقوا تدريباً في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية وفق برنامج يُعد لهذا الغرض ويُتفق عليه[3].

وفي ختام اللقاء، قدّم السلطان محمد الخامس هدية للرئيس الأمريكي عبارة عن خنجر من الذهب وبالمقابل قدم روزفلت صورته في إطار فضي هدية إلى السلطان[4].

وصف الحسن الثاني اللقاء قائلاً: "**كان لقاء (أنفا) القاعدة التي يمكن أن ننطلق منها معلنين إيماننا بحقنا، بيد أن أحداً ممّن يعنيهم الأمر لم يرغب في أن يُنصت إلينا**"[5]. وأضاف قائلاً "**ولم يمر وقت طويل حتى أدركنا أن روزفلت وتشرشل لم يكن همهما في**

---

(1) نقلاً عن أحمد حسن الدقوري وآخرون، المغرب الحديث الفرنسي، دار المعارف، مطبعة القاهرة، د.ت، ص18.

(2) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص140. Gart Bromn , Op.Cit., P.290

(3) عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب منذ أقدم العصور إلى اليوم، مجلد العاشر، الرباط، 1989، ص206.

(4) المصدر نفسه، ص207

(5) محمود ولد الشيخ سيدنا، الحسن الثاني ملك التحدي، دار نشر المعرفة، الرباط، د.ت، ص5.

للقاء الذي أجريه في كانون الثاني 1943، تحرير المغرب من الاستعمار الفرنسي، ولم يكن هدفهم تجنيد المغرب لغرض إلحاق الهزيمة بدول المحور"[1].

أكد علال الفاسي هذا الأمر قائلاً" وقد بذل الرئيس الأمريكي وعده للسلطان حينما اجتمع به في الدار البيضاء بتقدير موقف المملكة الشريفة ومساعدتها على نيل حقوقها بعد النصر، ولكن تلك الوعود لم تجد أي وفاء لا من أمريكا ولا من بقية الحلفاء"[2].

وتعددت آراء المؤرخين بشأن لقاء السلطان محمد الخامس مع الرئيس الأمريكي روزفلت ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل. تعلق المؤرخ روم لاندو على اللقاء ومدى تأثيره على السلطان بالقول " لأول مرة في تاريخ حكمه تحدث محمد الخامس حديث الند للند بدون رقابة فرنسية إلى سياسي أجنبي كبير، فاجتماعاته التي تمت سابقاً بالممثلين الأجانب إنما كانت قليلة، وكانت تجري تحت الرقابة الفرنسية. ومع أن كل شيء كان يعرفه روزفلت كان يدعوه إلى التفوق من اجتماعه معه فإنّ ما تم فاق أمله كثيراً. فإن السلطان بطبيعة الحال عدّ اجتماعه مع الرئيس الأمريكي حدثاً كبير الأهمية بالنسبة لحياة بلاده"[3]. وأشار المؤرخ لاندو أيضاً إنّ اهتمام الرئيس روزفلت بالمغرب كان يرتكز على أسس قوية ولم يكن مجرد مجاملة دبلوماسية وإن وعوده لم تكن محض كلام عام يسهل نسيانه[4]

إن تعليقات روم لاندو المذكور آنفاً، تمثل وجهة النظر الأجنبية الموالية للحلفاء والمسخرة لإبراز الدور الأمريكي، وإظهار شخصية الرئيس روزفلت بأنه داعية للتحرر.

---

(1) نقلاً عن محمود ولد الشيخ سيديا، المصدر السابق، ص51-52

(2) نقلاً عن علال الفاسي، المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، طبعة، د.ت، ص140

(3) نقلاً عن روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص25.

(4) نقلاً عن روم لاندو، محمد الخامس منذ [illegible] عرش المغرب إلى يوم وفاته، ترجمة [illegible]، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1979، ص21

فيما علق الدكتور صلاح العقاد على اللقاء، إثر مقابلة السلطان محمد الخامس للرئيس الأمريكي دون وساطة المقيم العام كما تقضي بذلك معاهدة الحماية، جعل الفرنسيين يعدون ذلك دليلاً على أن السياسة الأمريكية ستؤيد فيما بعد مطالب المغرب الوطنية، وأضاف قائلاً "**لا يُستبعد أن يكون روزفلت قد تحول فعلاً إلى تلك الفكرة على ما يبدو من تصريحه للأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود وزير الخارجية السعودي آنذاك، أثناء مقابلة معه بعد لقائه مع السلطان المغربي عام ١٩٤٣ الذي أظهر فيه عن عطفه على مطالب المغرب الوطنية واستعداده لتأييدها**" واستدرك العقاد كلامه السابق بالقول "**حتى لو عاش روزفلت ما كانت الولايات المتحدة الأمريكية أن تناصب فرنسا العداء من أجل المغرب**"[1].

كما علق الجنرال شارل ديغول رئيس حكومة الإنقاذ الوطني على لقاء الرئيس الأمريكي والسلطان المغربي بالقول "**علمت أن الرئيس روزفلت استقبل على مائدة العشاء سلطان المغرب ليخوض معه في حديث لا ينسجم وإطار الحماية الفرنسية**"[2].

وأشار ديغول في تحليله لشخصية السلطان محمد الخامس، أنه كان لا يخفي طموحه بأن يكون على رأس بلاده المسيرة نحو التقدم والاستقلال في يوم من الأيام، وكان على استعداد للاتفاق مع كل من يساعده على القيام بهذا الدور وقد أوشك أن يدين نفسه في طريق تحقيق هذا الطموح فمن جهة كان معجباً بفرنسا مؤمناً بنهوضها من جديد موالياً لها، ومن جهة أخرى متأثراً بطروحات الرئيس الأمريكي روزفلت في مؤتمر الدار البيضاء[3].

---

(1) نقلاً عن: صلاح العقاد، المغرب والحرب العالمية الثانية، القاهرة، 1966، ص34-35.

(2) نقلاً عن: شارل ديغول، مذكرات الحرب- الوحدة 1942-1944، ترجمة عبد اللطيف شرارة، بيروت، ١٩٥٧، ص 418.

(3) نقلاً عن: شارل ديغول، المصدر السابق، ص178-179.

يبدو أن التعليق الدولي المذكور تعبير دقيق لأن السلطان محمد الخامس كان ينظر إلى فرنسا كدولة محتلة لبلده وبعدها مسيطرة بشكل تام على المغرب بموجب معاهدة الحماية عام 1912 وأنه مقيد، ولا يتمكن من عمل أي شيء سوى الخضوع للقرارات الفرنسية لهذا كان يتحين الفرصة للتخلص من السيطرة الفرنسية، ولكن مؤمناً بأنه لا يتمكن من تحقيق أهدافه لوحده، لهذا اندفع إلى التقرب إلى الأمريكان لكسبهم إلى جانبه

أما المؤرخ الفرنسي شارل أندري جوليان فقد أوضح بشأن تأثير اللقاء بين روزفلت والسلطان على الحركة الوطنية المغربية بالقول " **قد حملت مثل هذه الوعود المبكرة من قبل الحلفاء النخبة المغربية على الاعتقاد بأنها اقتربت من الهدف، ولذلك عدت وفاة الرئيس روزفلت في نيسان 1945 بمثابة حداد قومي**"[1]

عدّ المؤرخ السوفيتي لوسكوف لقاء الرئيس الأمريكي روزفلت مع السلطان محمد الخامس محاولة لإغراء ودفع للتعاون الأمريكي - المغربي وفاتحة لتعاظم الرأسمال الأمريكي في المغرب، ويدعم هذا الرأي ما أورده إليوت روزفلت بخصوص العروض التي طرحها والده على السلطان بشأن تدريب المهندسين والفنيين المغاربة في الجامعات الأمريكية وإسهام الشركات الأمريكية في العمليات الاستثمارية للموارد المغربية، ولاسيما النفط[2].

بعد دراستنا للآراء السابقة بشأن لقاء السلطان محمد الخامس مع الرئيس الأمريكي روزفلت يتضح أن الوعود التي أطلقها الرئيس الأمريكي لم تكن سوى مناورة هدفها الأساس كسب المغاربة وتحسسهم، للمحافظة على وضع الحلفاء في الحرب، وعدم عرقلة المجهود الحربي في منطقة تمتاز بموقعها الإستراتيجي المهم كونها مركزاً وقاعدةً للانطلاق نحو أوربا

(1) نقلاً عن: شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص376

(2) نقلاً عن: كفاح كاظم الجرعي، تطور مصالح الولايات المتحدة في المغرب، ص303-304

أبدت الإدارة الفرنسية مخاوفها من لقاء السلطان محمد الخامس مع الرئيس الأمريكي روزفلت والوعود التي قطعها الرئيس الأمريكي للسلطان[1]، وحذّر المقيم العام الفرنسي نوجيس من خطر التدخل الأمريكي حين التقى بـ جيمس ريفس تشايلدز James Rives Childs القائم بالأعمال الأمريكي في طنجة وكان أشد المتعاطفين مع الإدارة الفرنسية قائلاً " **إن المغرب شديد الميل للولايات المتحدة الأمريكية، لكننا سنقاوم كل هجوم، وأرجو أن تثيروا انتباه حكومتكم لذلك**"[2].

كما أسر المقيم العام نوجيس أيضاً عند لقائه بروبرت مورفي ممثل الخاص للرئيس الأمريكي في المغرب قائلاً " **إن تدخل الحلفاء من شأنه أن يُطيح بالأوضاع الفرنسية في المغرب، لأن الأهالي قد يستفيدوا من الظروف ويهاجموا الفرنسيين، وربما القوات النازية أيضاً، مما سيؤدي إلى الفوضى التي لن تكون في صالح أحد**"[3].

إن تصريحات نوجيس المذكورة آنفاً تبين مدى قلق الإدارة الفرنسية من التدخل الأمريكي في المغرب، الأمر الذي جعلها تُشدّد من سياستها القمعية تجاه الحركة الوطنية المغربية.

وفي عام 1943 تحولت السلطة الفعلية في المغرب العربي إلى الجنرال ديغول، وذلك حينما أصبح رئيساً لحكومة الإنقاذ الوطني الفرنسية في الجزائر. ولم يغير ديغول شيئاً من سياسة حكومة فيشي الاستبدادية نحو مراكش[4]، فقام بعزل الجنرال نوجيس من

(1) محمد العلمي، المصدر السابق، ص[illegible]

(2) نقلاً عن وليام هوسكنز، المصدر السابق، ص321

(3) نقلاً عن المصدر نفسه، ص322-323

(4) صلاح العقاد، تاريخ المغرب العربي، ص368

منصبه وتعيين الجنرال غابريال بيو Gabriel Puaux(2) الذي عمل مندوباً سامياً لفرنسا في سوريا ولبنان قبل الحرب، وقام بتعطيل دستور هذين البلدين(3).

وفي ضوء ما تقدم نجد أن لقاء السلطان محمد الخامس مع الرئيس الأمريكي روزفلت، ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل حقق نتائج إيجابية لصالح دول الحلفاء، ودعم تكسب المغاربة إلى جانبهم في الحرب، وتسخير موارد المغرب وامكانياتهم العسكرية لصالحهم، وكان من نتائج هذا اللقاء أن جعل السلطان وقادة الحركة الوطنية يوقنون بعدم جدوى التعلق بوعود القوى الخارجية، ولا بد من التصميم على نيل حقوقهم، وكان هذا عاملاً مهماً في تطور فكر الحركة الوطنية من الفكر الإصلاحي إلى فكرة المطالبة باستقلال المغرب والتوجه صوب المقاومة الوطنية لمواجهة المحتل الفرنسي.

---

(2) غابريل بيو هو المقيم العام السابع لفرنسا في المغرب، تولى منصبه في [illegible] حزيران 1943، وكان قد اتصف بالاعتدال والحيطة في سياسة الحكومة الفيشية وكان من أشد المعارضين للحركة الوطنية المغربية فقد اعتقل عدد من قادة الحركة الوطنية وقمعه المتظاهرين الجماهير ثم أُعفي من منصبه في 2 آذار 1946. محمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص416-417.

(3) وليم هويسمن، المصدر السابق، ص356.

المبحث الرابع

موقف الإدارة الفرنسية من الحركة الاستقلالية في المغرب

1939-1945

أسهمت عوامل عديدة في تطور فكر الحركة الوطنية وتحولها من حركة تطالب بالإصلاح إلى حركة تطالب باستقلال المغرب وتحرره من السلطة الفرنسية ومن بين أبرز هذه العوامل أولاً هزيمة فرنسا أمام ألمانيا عام 1940، والشعارات التي كانت تنطلق من الإذاعات المختلفة في العالم عن حق الشعوب في تقرير مصيرها[1] وثانياً نزول القوات الأمريكية في المغرب واجتماع السلطان محمد الخامس مع الرئيس الأمريكي روزفلت عام 1943، ثالثاً تأثر قادة الحركة الوطنية بما تضمنه ميثاق الأطلسي من حق الشعوب في تقرير نظام الحكم كل ذلك أسهم في تطور فكرة الاستقلال بدلاً من المطالبة بالإصلاح فأصبحت قضية الاستقلال الوطني لديهم في مقدمة المطالب[2].

ومن العوامل المهمة لظهور الحركة الاستقلالية تأكد السلطان محمد الخامس، والوطنيين المغاربة بأن الوعود التي أعطاها الرئيس الأمريكي والحلفاء لهم عند مشاركتهم بالحرب إلى جانب الحلفاء كانت غير مجدية، مما جعلهم يصممون على الاعتماد على أنفسهم في تحقيق الاستقلال[3]

---

(1) محمد مالكي، المصدر السابق، ص18؛ تطور إدارة السياسة الفرنسية في المغرب، مجلة شؤون عربية، تونس، العدد 9، 1982، ص182.

(2) فتحي ناصر الجرعي، تطور مصالح الولايات المتحدة في المغرب [illegible]، المصدر السابق، ص90.

(3) عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص343.

كان للمؤثرات الخارجية كدخول العراق عصبة الأمم عام 1932، والمعاهدة البريطانية المصرية عام 1936[1]، وموقف الحركة الاستقلالية في سوريا ولبنان إزاء الأساليب التي تتبعها الإدارة الانتداب الفرنسي في لبنان وسوريا[2]، مع انقضاء مدة الأربعينات أثر في ترسيخ الفكرة الاستقلالية في أذهان قادة الحركة الوطنية المغربية[2].

ومهما يكن من الأمر فإن موقف الإدارة الفرنسية المتعصب من الحركة الوطنية جعلها تدرك عدم فائدة أسلوب الإصلاحي المهادن مع الإدارة الفرنسية وأنه لابد لها من المواجهة معها، وأنه لا يمكن تحقيق أية إصلاحات في المغرب مع بقاء السيطرة الفرنسية"[3].

من هنا تبلور الاتجاه الاستقلالي، ورأت الحركة الوطنية المغربية ضرورة المطالبة بالاستقلال أولاً وبالإصلاح ثانياً فبعد أن كان شعارها من الاستقلال عن طريق الإصلاح، أصبح هدفها بعد الإصلاح عن طريق الاستقلال"[4].

بدأ قادة الحزب الوطني بإجراء اتصالات سرية مع السلطان محمد الخامس، وعقد اجتماع سري في شهر أيار 1943، بين السلطان وخمسة من قادة الحزب هم أحمد بلافريج وعمر عبد الجليل ومحمد اليزيدي ومحمد غازي ومحمد الفاسي في محل خاص داخل القصر الملكي واتفق الطرفان في ذلك الاجتماع على العمل بسرية واستشارة كل منهما الآخر في أي عمل أو نشاط يراد تنفيذه[5].

استمرت بعد ذلك الاتصالات بين السلطان وقادة الحزب الوطني، وأوضح أبو بكر القادري طبيعة هذه الاتصالات قائلاً **"كان نوع من التجاوب الكلي بيننا، وكأن**

---

(1) صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، القاهرة، 1970، ص42.

(2) نجيب الارمنازي، سورية من الاحتلال إلى الجلاء، بيروت، 1973، ص143-144.

(3) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص245.

(4) كفاح كاظم الجرعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي، ص56.

(5) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية ج1، ص271

تتفق معه مثل ما تتفق في اللجنة التنفيذية، فلم يكن هناك تحفظ بينه وبينه، وأثناء مدة إعداد مشروع الوثيقة كان يعرض عليه ليعطي رأيه فيه، وذلك في سرية تامة"[1]

أكد الكاتب الانكليزي دوجلاس أشفورد أنه عن طريق اتصالات الوطنيين بالسلطان كانوا يعرفون رد الفعل والسياسة التي يسير عليها المقيم العام الفرنسي[2]

وفي ضوء ما تقدم تتضح لنا موقف السلطان المؤيد لمشروع وثيقة الاستقلال والتعاون الذي حصل مع الحركة الوطنية.

بعد أن حصل قادة الحركة الوطنية على تأييد السلطان عُرضت الوثيقة عليه واتفق معه على تحديد موعد تقديمها في صباح يوم 11 كانون الثاني 1944[3].

وفي اليوم نفسه توجهت ثلاثة وفود لتقديم الوثيقة، توجه الوفد الأول برئاسة أحمد بلافريج إلى القصر الملكي لتقديم الوثيقة إلى السلطان أما الوفد الثاني فقد توجه إلى الإدارة الفرنسية وكان برئاسة عمر عبد الجليل، في حين توجه الوفد الثالث إلى المفوضيتين الأمريكية والبريطانية[4]، وبرئاسة المهدي بن بركة[5].

---

(1) نقلاً عن: كفاح الجرعي، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب، ص42.

(2) دوجلاس أشفورد، المصدر السابق، ص81.

(3) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص276؛ عبد الفتاح مصطفى الجبوري، المصدر السابق، ص50.

(4) صلاح العقاد، تاريخ المغرب العربي، ص388.

(5) المهدي بن بركة: ولد في الرباط عام 1920، كان أبوه تاجراً صغيراً، بدأ دراسته في مسجد ثم التحق بمدرسة، كان متفوقاً في التاريخ والرياضيات والعلوم واللغة الفرنسية. اعتُقل بن بركة من قبل الإدارة الفرنسية بعد تقديم وثيقة 11 كانون الثاني 1944 وكان أصغر الموقعين على وثيقة الاستقلال، بعد خروجه من السجن عام 1945 عُيّن مديراً إدارياً للجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، أدى دوراً بارزاً في الاتصالات التي تمت مع الأوساط الفرنسية المساندة لاستقلال المغرب، تعرض لعملية اغتيال في باريس يوم 29 تشرين الأول 1965. يُنظر: حسن حميد محمود الدليمي، المهدي بن بركة ودوره الفكري والسياسي في المغرب، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2010.

أعلن عن وثيقة الاستقلال بشكل نهائي في مؤتمر انعقد في مدينة الرباط في يوم 11 كانون الثاني 1944، وعد اليوم الذي أعلنت فيه وثيقة الاستقلال بشكل رسمي يوم إعلان تأسيس حزب الاستقلال[1]. حدد عدد من المؤرخين الأجانب شهر كانون الأول من عام 1943 تاريخاً رسمياً لتأسيس حزب الاستقلال[2]، في حين أكدت أغلب المصادر المغربية والعربية أن الحزب تأسس يوم 11 كانون الثاني 1944[3].

يبدو مما تقدم أن المصادر العربية هي الأدق في ذكر تاريخ تأسيس الحزب لأن المدة بين عامي 1943-1944 كانت مدة تهيئة وبشكل سري لعملية تأسيس الحزب، وكسب التأييد على المستوى المحلي والدولي وكان على الحزب أن يحتفظ بالسر ليتفادى الإدارة الفرنسية لهذا الحدث.

ضم حزب الاستقلال عدداً كبيراً من الوطنيين المغاربة في الشمال والجنوب، وانتخب علال الفاسي رئيساً له، مع أنه كان منفياً في الغابون، وأحمد بلفريج أميناً عاماً للحزب، وأصدر الحزب جريدتي (العلم والاستقلال)[4].

بلغ عدد الأشخاص الموقعين على وثيقة الاستقلال التي قدمها الحزب أكثر من (60) شخصاً من الوطنيين البارزين في المغرب، وهم: أحمد بلفريج، والمهدي بن بركة،

---

(1) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص286.

(2) دوجلاس أشفورد، المصدر السابق، ص80؛ جوليان، المصدر السابق، ص379.

(3) عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب، ص31؛ علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص281؛ محمد بن عبد السلام بن عبود، تاريخ المغرب، دار الطباعة المغربية، تطوان، 1952، ج2، ص116؛ محمود صالح الكروي، الفكر السياسي لحزب الاستقلال، ص35.

(4) علال الفاسي، نداء القاهرة، المطبعة التعاونية، الرباط، 1959، ص33-34.

ومحمد اليزيدي وعبد الكبير بن مهدي الفاسي[1]، كما وقعها عدد من الأطباء والصيادلة والمهندسين والمحامين[2].

كان حزب الاستقلال أول من أطلق تسمية (ملك) على محمد الخامس بدلاً من تسمية (السلطان) حتى تم تبنيها رسمياً في 11 كانون الثاني 1944، وحظيت التسمية الجديدة بقبول محمد الخامس، الذي كان يُظهر ميلاً صريحاً لإقامة حكم ملكي دستوري بعد نيل الاستقلال[3].

تضمنت وثيقة الاستقلال مطالب عدّة أهمها[4]:

1- استقلال المغرب في حدودها الكاملة بقيادة السلطان محمد الخامس

2- الالتماس من السلطان السعي لدى الدول الاجنبية التي يهمها الامر للاعتراف بهذا الاستقلال، ووضع اتفاقات تُحدد ما للأجانب من مصالح مشروعة.

3- المطالبة بانضمام المغرب إلى الدول الموقعة على ميثاق الأطلسي.

4- أن يُشرف السلطان محمد الخامس على حركة الإصلاح الذي يتوقف عليه تقدم المغرب في الداخل، وإحداث نظام سياسي شبيه بنظام الحكم في البلاد العربية الإسلامية بالمشرق العربي يحفظ حقوق جميع طبقات الشعب ويحدد واجبات الجميع. وأيد السلطان محمد الخامس ما جاء في وثيقة الاستقلال وباركه، وتبنّى بنفسه هذا العمل التاريخي المهم[5].

---

(1) حزب الاستقلال، [illegible] وثيقة الاستقلال [illegible] كانون الثاني [illegible] 1988، ص[illegible]

(2) دوجلاس أشفورد، المصدر السابق، ص86

(3) عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص52

(4) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب، ص249-250

(5) محمود صالح الكروي، الفكر السياسي لحزب الاستقلال المغربي، ص36

أما عن موقف الإدارة الفرنسية من الحركة الاستقلالية ومطالبها فقد اتسم بالسلبية والرفض لكل ما جاء في وثيقة الاستقلال، حيث رفضت الإدارة ومندوبها لشؤون الخارجية رينيه ماسيغلي René Massigli إلى الرباط فقابل السلطان محمد الخامس في 28 كانون الثاني 1944، وأبلغه بلهجة شديدة بأن ما قدمه من مساعدة عسكرية لفرنسا هو نتيجة لأفضال الأخيرة عليه، وأكد له بأن الجنرال ديغول يرفض أي تصور للاستقلال لأن المغرب مرتبط بفرنسا ارتباطاً لا ينفصم ولا يمكن القيام بأي تغيير سياسي لأن معاهدة الحماية حددت بشكل نهائي الوضع القانوني للمغرب"[1].

وإلى جانب ما انطوى عليه حديث (ماسيغلي) من ضغط على السلطان فقد واجه محمد الخامس ضغطاً آخر أتاه من جانب المقيم العام (بيو) الذي سعى خلال الضغط عليه لخلق تفرقة بين حزب الاستقلال، والتصريح أمام وزرائه بأن كلمة الاستقلال يجب أن تزول من القلوب والأفواه فضلاً عن إجباره على إقالة وزير العدل والمندوب المتعلم في حكومة المخزن الذين تعاونوا مع حزب الاستقلال[2].

كان لموقف المقيم العام الفرنسي المذكور أثر مهم في نفس السلطان، فمع أنه بقي هذا الغضب يجري في نفسه إلا أنه كان يتعاطف مع الحركة الوطنية ومنذ ذلك الوقت بدأ الخلاف بين السلطان محمد الخامس والإدارة الفرنسية[3].

كانت الإدارة الفرنسية أثناء المدة من 11-19 كانون الثاني 1944 تهيئ مستلزمات المواجهة مع حزب الاستقلال في محاولة منها لتحويله عن فكرة الاستقلال، وتوجيهه نحو المطالب الإصلاحية[4].

---

(1) ماجد محمد جواد، تطور الحركة الدستورية والديمقراطية في المغرب 1908-1970، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 201[illegible]، ص40.

(2) Bernard, Stephen, Op.Cit., P. 24

(3) عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص[illegible].

(4) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص293.

ومن أجل تنفيذ مخططها لإضعاف حزب الاستقلال بدأت الإدارة الفرنسية باختلاق الذرائع لتحقيق هدفها فقد سارعت في يوم 22 كانون الثاني 1944 إلى توجيه تهمة الاتصال بالألمان لجميع قيادات حزب الاستقلال[1].

وبعد أن ألصقت الإدارة الفرنسية هذه التهمة التي لم يكن لها أساس، فإنها قامت بحملة اعتقالات واسعة شملت جميع الموقعين على وثيقة الاستقلال وحكمت على عدد منهم بالنفي وعلى عدد آخر بالسجن[2].

اعتقلت السلطات الفرنسية (600) عضو من أعضاء حزب الاستقلال وحكمت على (400) عضواً منهم بالسجن، من بينهم أعضاء اللجنة التنفيذية أحمد بلافريج ومحمد اليزيدي اللذان أُلقي القبض عليهم في 28 كانون الثاني 1944[3].

وعلى الرغم من إيعاز الإدارة الفرنسية إلى الصحف ومحطات الإذاعة بعدم ذكر اسم حزب الاستقلال، وحصر الإشارة له نهائياً ومع ذلك لم تتمكن من كتمان خبر اعتقال قادته ومناصريه فانتشر الخبر في كل المدن المغربية[4].

أدت الاعتقالات التي قامت بها الإدارة الفرنسية للوطنيين إلى قيام تظاهرات وإضرابات في يوم 29 كانون الثاني 1944 عمت غالبية المدن المغربية، ولاسيما الرباط

---

(1) [illegible]، المصدر السابق، ص[illegible]؛ كفاح كاظم الجرعي، حزب الاستقلال ودوره السياسي، ص209.

(2) أحمد عبيد، المصدر السابق، ص267.

(3) علي محافظة، فرنسا والوحدة العربية 1945-2000، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص99.

(4) شريف جبار جويسم، التطورات السياسية والاقتصادية في المملكة المغربية 1956-1975، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، 2004، ص32.

والدار البيضاء وسلا وفاس ووجدة[1]، وطوّق المتظاهرون مقر الصدر الأعظم ورئيس الحكومة وهم يهتفون بالمطالبة بإطلاق سراح أحمد بلافريج ومحمد اليزيدي[2]. وأدى الاستقلاليون الدور الرئيس في توجيه وقيادة المظاهرة التي عمّت المدينة وحالت دون الفرنسيين عن السيطرة عليها، وأمام هذه الإضرابات والمظاهرات الشعبية العنيفة اضطرت الإدارة الفرنسية إلى إطلاق سراح محمد اليزيدي، ونفي أحمد بلافريج إلى جزيرة كورسيكا[3].

مع استمرار المظاهرات المؤيدة لحزب الاستقلال والمنددة بسياسة الإدارة الفرنسية قامت السلطات الفرنسية بتطويق مدينة الرباط التي استمرت الانتفاضة فيها، وأعلنت الأحكام العرفية[4]. ومن ثم باشرت الإدارة حملة تفتيش واعتقالات ضد المتظاهرين، بعد أن وجهت قوة كبيرة قامت بإطلاق النار على المتظاهرين مما أدى إلى سقوط عدد من الضحايا بلغ عددهم 6 شهداء وستون جريحاً في حين تكبد الفرنسيون أربعة قتلى[5].

أما مدينة فاس فكانت الانتفاضة فيها أوسع من المناطق الأخرى، إذ أعلنت المدينة الإضراب العام، واستمرت التظاهرات الاحتجاجية بشدة لاعتقال القادة الوطنيين والمنادة بالاستقلال لمدة أسبوعين[6]. واتخذ الوطنيون من جوامع المدينة ملاذاً من

---

(1) صلاح العقاد، تاريخ المغرب العربي، ص370؛ شفيق عبد الرزاق السامرائي، المصدر السابق، ص[illegible]

(2) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص[illegible]؛ عبد الله براهيمي، تأملات في تاريخ الحركة الوطنية المغربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (156)، 1994، ص90

(3) أحمد عبيد، المصدر السابق، ص260

(4) أمحمد مالكي، المصدر السابق، ص115

(5) علي محافظة، المصدر السابق، ص199

6) Bernard, Op.Cit., P 25.

رصاص القوات الفرنسية، وسقط في تلك الانتفاضة أكثر من 30 شهيداً وأعداد كبيرة من الجرحى(1).

ومع كل ذلك قامت الإدارة الفرنسية باتباع أساليب جديدة فضلاً عن أساليبها المعهودة للقضاء على التظاهرات، منها فرض العقوبات الجماعية وقطع التيار الكهربائي عن مكناس ليلاً(2) وتحويل مجرى الماء الذي تتزود منه المدينة وتوقيف عدد من الوطنيين المعتقلين، وكذلك استعمال التعذيب الجسدي وسحب خطوط الهاتف عن دور الوطنيين(3) ومحاصرة الجيش للأحياء الشعبية واعتقال عدد من العلماء من جامع القرويين يوم 1 شباط 1944 وهدد الحاكم العسكري الفرنسي لمدينة الجنرال لويس سوفرين (Louis S...) بقصف المدينة وتعرض الأماكن المقدسة ما لم يضطر الوطنيون إلى الخضوع للسلطات الفرنسية(4). وفي 8 شباط جرى اعتقال 300 من المتظاهرين الذين تجمعوا في مسجد الرصيف بفاس(5).

ولكن شدة الإجراءات التي قامت بها الإدارة الفرنسية ضد الوطنيين المغاربة، والنجاح الذي حققته في قمع الانتفاضة الوطنية واعتقال وتصفية عدد منهم(6) أثر في تعميق الوعي الوطني ضد الحماية الفرنسية بشكل كبير، وأصبحت مدن فاس والرباط وسلا معاقل لحزب الاستقلال الذي امتدت تنظيماته إلى جميع أرجاء البلاد بما فيها مناطق البربر(7).

---

(1) شارل اندريه جوليان، المصدر السابق، ص382.

(2) Rezette, Les partis politiques Marocains, Colin, paris, 1955, p.60.

(3) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب، ص263.

(4) علي محافظة، المصدر السابق، ص199.

(5) أمحمد مالكي، المصدر السابق، ص116.

(6) دوجلاس أشفورد، المصدر السابق، ص82-83.

(7) شارل اندريه جوليان، المصدر السابق، ص282؛ عبد الفتاح الجرجي، المصدر السابق، ص61.

وفي الوقت الذي تعمقت فيه الخلافات بين الإدارة الفرنسية والسلطان محمد الخامس فقد ازداد التقارب بين السلطان وحزب الاستقلال بعد أن أصبح السلطان على قناعة بأنه لا بديل له لحل مشاكل مصير البلاد، ومستقبل عرشه غير التحالف مع الحركة الوطنية لتحقيق الاستقلال[1]

إن سياسة كابون حتى 1944 دفعت الإدارة الفرنسية إلى طرح مجموعة برامج إصلاحية لامتصاص السخط الجماهيري والوطنيين الذي اختلف عما سبقه فقد أصبحت مطالبهم بالاستقلال بدلاً من الإصلاح[2] وفي 5 آذار 1944 قرر المقيم العام الفرنسي غابرييل بيو تأليف أربعة لجان من ذوي الاختصاصات لاقتراح الإصلاحات الضرورية في مجالات: الإدارة العامة، التعليم، العمل، الزراعة والاقتصاد[3]، ويعني بيو بأنه يرغب في تطوير مؤسسات الدولة وتهيئة مغاربة لإدارتها، والاهتمام بحالة الاقتصاد، ولاسيما القطاع الزراعي لأنه المصدر الرئيس للنشاط الاقتصادي للمغاربة[4]

وفي الميدان الإداري قرر بيو المساواة بين الفرنسيين والمغاربة في الوظائف، وفي التعليم، وقرر استمرار اللغة الفرنسية بجانب اللغة العربية، وتأسيس عدد من المدارس الابتدائية، وقبول المغاربة المسلمين في المدارس الثانوية الفرنسية[5]، فضلاً عن برنامج الإصلاحات هذا قامت سلطات الإدارة بإطلاق سراح 487 سجيناً سياسياً في 14 تموز 1945، للتخفيف من حدة التوتر عند الوطنيين المغاربة[6]

---

(1) محمد عيد، المصدر السابق، ص7؛ شفيق عبد الرزاق السامرائي، حزب الاستقلال المغربي، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد (8)، 1990، ص18.

(2) Bernard , Op.Cit , P. 24.

(3) شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص38.

(4) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص270.

(5) Rozet, Op.Cit., p.6.

(6) Bernard , Op.Cit., P. 25.

ومع إجراء الإصلاحات الطفيفة التي قامت بها الإدارة الفرنسية، إلا أن حزب الاستقلال استمر بانتقاد البرنامج الإصلاحي وكما في مذكرة رفعها إلى المقيم العام الفرنسي (لابون) في كانون الأول 1944 رفضه له، لأنها لم تكن إلا امتداداً لمسار مع الإصلاحات التي طرحتها الإدارة الفرنسية سابقاً التي لا تتفق مع طموحات الوطنيين المغاربة في التحرر والسيادة[1]

كشف (لابون) عن حقيقة المقصود من هذه الإصلاحات في خطابه الذي ألقاه بمراكش في آب 1945 أمام لجنة شمال أفريقيا الذي بين أن نظام الحماية ما كان له أن يستمر حتى الآن إلا بعد أن عرفت فرنسا كيف تفرض إرادتها[2].

وصرح (لابون) في خطابه قائلاً "ها نحن نرى السلطان يتظاهر بأنه وحده الحاكم، والوطنيون يريدون التخلص من فرنسا، أمام هؤلاء يجب التخلي عن محاولات القهر التدريجي، وتحويل مراكش بقوة إلى ضيعة فرنسية حقيقية وقاعدة من قواعد الإمبراطورية". وأضاف "ينبغي أن لا نسمح المجال للأكثرية أن تقف في صف السلطان الذي هو طاغية صغير وطامع في المال والمجد الذي لا يتصف بالصرامة والشجاعة، ويقف إلى جانب جماعة من حملة الشهادات الجامعية ذوي الطرابيش، البعيدين عن الجماهير العاجزين عن فهمهم، بخلاف كوادرنا من الفرنسيين، وإنما يجب أن تقف في صف الشعب المراكشي كله، فهو الذي يجب إشراكه في الوجود الفرنسي، وذلك بربط تطوره ونموه الاجتماعي بهذا الوجود"[3]

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول، إن المشاريع الإصلاحية التي تقدمت بها الإدارة الفرنسية كانت تهدف إلى ربط الشعب المغربي بالاستعمار الفرنسي، وإضعاف الحركة الوطنية الاستقلالية في المغرب في محاولة لتحييدها عن هدفها الأساسي في تحقيق الاستقلال

(1) كفاح كاظم الجزعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي، ص104

(2) علي محافظة، المصدر السابق، ص199-200.

(3) نقلاً عن: علي محافظة، المصدر السابق، ص200

لنه لسدهم، وبالتالي تحقيق التبعية السياسية والاقتصادية لفرنسا. إلا أن الإدارة الفرنسية لم تتمكن من تحقيق هدفها، فقد تعمقت الفكرة الاستقلالية لدى الوطنيين المغاربة ولدى الشعب المغربي. وفي الوقت الذي تعمقت فيه الخلافات بين السلطان محمد الخامس والإدارة ازداد التقارب بين الوطنيين المغاربة والسلطان الذي سيكون له دور كبير في تحقيق الاستقلال.

الفصل الثالث

الإدارة الفرنسية في المغرب بعد الحرب العالمية الثانية

1953-1946

المبحث الأول

الإدارة الفرنسية في المجالات العامة

كان للحرب العالمية الثانية تأثيرات كبيرة على المغرب في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ففي المجال السياسي شهد المغرب بعد الحرب تزايد نشاط الحركة الوطنية في المغرب[1]، فأصبحت تطالب بالاستقلال التام للمغرب بعد أن كانت تطالب بالإصلاح وازداد التقارب بين الوطنيين المغاربة والسلطان محمد الخامس الذي كان له دور مهم في النضال الوطني من اجل الاستقلال[2].

أما الأوضاع الاقتصادية فقد استمرت بالسوء في كل مكونات الاقتصاد المغربي ويمكن ملاحظة ذلك عن طريق:

أولاً : الزراعة

عدت الزراعة المصدر الرئيس لمعيشة السكان في المغرب إذ عمل أكثر من 60% في الزراعة[3] وبقي واقع الزراعة على ما كان عليه في سنوات الحرب العالمية الثانية نتيجة لاستمرار الجفاف حتى بعد نهايتها، فقد تميزت المدة من 1945-1950 بقلة سقوط الامطار، وعدم انتظامها، فضلاً عن موجات الجراد وارتفاع درجات الحرارة والصقيع، الأمر الذي أدى إلى انعكاسات سلبية على المردود الفلاحي، ففي شهر آذار 1949 تعرضت المزروعات إلى رياح قوية تسببت في تدمير عدة محاصيل، ففي الرباط دمرت محاصيل مساحة من الأرض قدرت بنحو 120 هكتار[4] مزروعة بالحبوب

---

(1) أحمد عسه، المصدر السابق، ص274

(2) أحمد عسة، المصدر السابق، ص235

(3) يسري الجوهري، شمال افريقيا، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، 1980، ص21[illegible]

وكان لها أثر سلبي كبير على المردود الفلاحي، وساهمت ظاهرة المجاعة وانتشار الأوبئة، ولاسيما في المناطق الريفية المغربية[1].

تأثرت تربية الحيوانات هي الأخرى بالظروف المناخية مع كانت أنها تشكل أهمية كبيرة لمدخل لعدد كبير من المغاربة، وأدى الجفاف وقلة سقوط الأمطار إلى تراجع أعداد الماشية ولاسيما الأبقار والأغنام[2]، نتيجة قلة المراعي وعدم اهتمام الإدارة الفرنسية بالثروة الحيوانية في المغرب، فضلاً عن أن المستوطنين الفرنسيين والأوربيين لم يكن لديهم اهتمام بتربية الحيوانات[3].

وفي محاولة للنهوض بالريف المغربي قامت الإدارة الفرنسية بوضع برنامج للإصلاحات في قطاع الزراعة، إذ أسست الإدارة محطات على مقاطعات المراعي عام [illegible][4]، وبالاستعانة بمهندسين زراعيين أمثال جاك بيرك Jacques Berque و جولس كولو Jules Couleau، وشرعت الإدارة ببرنامج تحديث الزراعة القائم على أساس المزارع الجماعية، وتوفير بعض التجهيزات كالسكن والمستوصفات والمدارس للفلاحين[5].

غير أن تجربة تحديث الزراعة التي تبنتها الإدارة الفرنسية، كان مصيرها الفشل بسبب معارضة المستوطنين الفرنسيين الذين كانوا يخشون مزاحمة الفلاحين المغاربة لهم على صعيد الإنتاج والتجهيز وعارض الفلاحون المغاربة أيضاً عملية التحديث وكانوا يرون فيها وسيلة لحرمانهم من أراضيهم، وتحويلها إلى ممتلكات خاصة بالمستوطنين الفرنسيين والأوربيين وتحولهم هم لأجراء في أراضيهم بحجة الزراعة أو

---

(1) صالح شكاك، المغرب العربي وتوابعه الكبرى [illegible]، دراسة في تاريخ المجاعات في المغرب المعاصر، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2010، ص[illegible].

(2) ألبير عياش، المصدر السابق، ص276.

(3) Rene , Gallissot , Op.Cit., P. 93

(4) Brignon , Op.Cit., P.349

(5) صالح شكاك، المصدر السابق، ص33.

القمح من الإنتاج(1). وكان الإصلاح الزراعي الفرنسي في المغرب يتطلب أيضاً عدداً كبيراً من الفنيين ولاسيما الفنيين الذين يوافقون على العيش والعمل في الريف المغربي، ومن العوامل التي أدت إلى فشل برنامج الإصلاحات في الزراعة أن الإدارة الفرنسية لم توفر الأموال اللازمة لتلك الإصلاحات، ولم تقدم الإدارة حلولاً لمشكلة المياه، إذ لم تتوسع بإقامة مشاريع إروائية، وبقيت مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية بدون استصلاح، كذلك فإن التقدم في المجال الزراعي كان يسير بطيئاً في المغرب[2].

اهتمت الإدارة الفرنسية بالزراعة التسويقية في المغرب مثل الحمضيات والخضر بنسبة أعلى من كل المزروعات التي يزرعها الفرنسيون فقد توسعت زراعة هذه المحاصيل لأنها جذبت أعداداً كبيرة من المستوطنين الفرنسيين للعمل في زراعة تلك المحاصيل، وكان الحافز الرئيسي لنمو زراعتها كونها تدخل في التجارة التصديرية، والتي كانت الحصة الأكبر فيها للمزارعين الفرنسيين وبلغت الصادرات من هذه المحاصيل (350) ألف قنطار عام 1950، وبلغ إنتاج الخضراوات بكل أنواعها (800) ألف قنطار عام 1952، وشغلت مساحات مزروعة بالخضروات، ولاسيما الطماطة والبطاطا (5,500) هكتار عام 1952، وكان ربع هذه المساحات ملكاً للأوربيين، وإن نحو 75% من أراضيهم كانت تسقى بمشاريع إروائية نفذتها الإدارة الفرنسية[3].

إزاء ذلك بقيت الزراعة في المغرب تقليدية إذ كان الفلاحون المغاربة يزرعون الحنطة الصلبة والشعير، وبلغت نسبة ما زرع من هذين المحصولين 90% عام 1950، وكانت نسبة الإنتاج قليلة جداً مقارنةً بالفواكه والخضروات، فكان عائد هكتار واحد من الحمضيات يفوق عشرة أضعاف عائد هكتار واحد من الحبوب.

---

(1) Rene , Gallisot, Op.Cit. P. 93

(2) Perroux Barre, Developpement, Croissance Progres, Marie Tens, Boulevard des Capucines, Paris, 1959, P. 137

(3) Charles , E.Stewart , Op.Cit. , P. 96

ويدر هكتار واحد من الطماطم يفوق ثلاثين مرة عائد هكتار واحد من الحبوب[1]

هكذا نجد أن القطاع الزراعي الذي كان يشكل أهمية كبيرة في الاقتصاد المغربي عانى من إهمال من الإدارة الفرنسية التي لم تبد اهتماماً بتطوير الزراعة المغربية عن طريق النهوض بالمشاريع الزراعية، وتدريب الفلاح المغربي على استعمال الأساليب الحديثة في الزراعة، وبقي الفلاح المغربي يعتمد في زراعته على نمط الزراعة القديمة مما أدى إلى انخفاض مردوده الإنتاجي، وكانت إصلاحات الإدارة الفرنسية في مجال الزراعة جزئية وغير مستمرة الأمر الذي أدى إلى فقره وبقاء الفلاح المغربي على ما هو عليه من الجهل والفقر والمرض

كان للضرائب التي فرضتها الإدارة الفرنسية على الفلاحين المغاربة أثر في تدني المستوى المعيشي للفلاح المغربي، فقد استمرت الادارة في فرض ضريبة الترتيب وبلغ ما يؤديه الفلاح المغربي عن الهكتار الواحد (652) فرنك عام 1948، وكان معدل ما يؤديه المعمر عن الهكتار (553) فرنك في العام نفسه، وقد شكل ذلك ظلماً كبيراً على الفلاح المغربي، نظراً للظروف التي كان يعمل فيها ومردود الإنتاج الذي يحصل عليه مقارنةً بالمزارع الفرنسي[2]

وعلى الرغم من الإصلاحات الجزئية التي قامت بها الإدارة الفرنسية في المجال الزراعي، وتخفيض ضريبة الترتيب للفلاحين المغاربة منذ عام 1950 بنسبة 63% إلا أن الفلاحين المغاربة لم يستفيدوا من الإصلاحات لأنها كانت مكرسة لخدمة المستوطنين الفرنسيين، أما الفلاحون المغاربة فاستمرت معاناتهم من البطالة والفقر، واضطر عدد كبير منهم نتيجة الظروف المعيشية الصعبة إلى ترك أراضيهم، والهجرة إلى المدن[3].

---

(1) Rene , Gallissot , Op.Cit., P. 94

(2) حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص20.

(3) Charles , E. Stewart, Op.Cit., P. 104

ثانياً: الصناعة

عرف المغرب بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تدفق رؤوس أموال مهمة، في إطار النوعي لبعض النتائج الاقتصادية التي حققها "مشروع مرشال"[2]. وحققت الاستثمارات الفرنسية معدلاً مرتفعاً من عام 1950 إذ بلغت خمسين مليون فرنك شهرياً مقابل عشرة ملايين فرنك من دول أخرى[3]. وكان من نتائج هذه الاستثمارات أن أصبحت 66% من أسهم الشركات، التي يفوق رأس مالها 100 مليون فرنك بيد الفرنسيين، في حين سيطرت باقي الاستثمارات الأوربية على 30% بينما لم يحتل باقي الأجانب سوى 5%، ولم تتجاوز الاستثمارات المغربية 5%[4].

وهكذا ارتفعت قيمة الاستثمارات في الميدان الصناعي من 4,8% في المدة ما بين 1939، 1945، إلى 15,55% في المدة ما بين 1946-1953[5].

وكان من نتائج هذه الاستثمارات أن عرف قطاع التعدين انتعاشاً كبيراً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ بلغت قيمة صادرات الفوسفات عام 1953 17,036 مليون فرنك وهو ما شكل 38,5% من قيمة مجمل الصادرات المغربية[6]، وحققت الشركة

---

(1) صالح شكاك، المصدر السابق، ص378.

(2) مشروع مارشال: وهو مشروع الاقتصادي لإعادة تعمير أوربا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الذي وضعه الجنرال جورج مارشال رئيس هيئة أركان الجيش الأمريكي أثناء الحرب العالمية الثانية ووزير الخارجية الأمريكي منذ كانون الأول 1947. وقد بلغت نحو بموجب هذا المشروع ... الشركات الأمريكية على الزراعة الأوربية في المستعمرات الإفريقية بمعونة رؤوس الأموال والمساعدات الأمريكية. ينظر: سمير رحيم محمد الجزائري، المصدر السابق، ص108.

(3) ألبير عياش، المصدر السابق، ص93.

(4) Rene , Gallissot, Op.Cit., P. 143

(5) F Perroux et , R.Barre , Op Cit., P. 139

(6) ألبير عياش، المصدر السابق، ص200.

المغربية بالمناجم والمواد الكيمياوية أرباحاً مهمة من عائدات الحديد، فبلغت أرباحها الصناعية عام 1951، (78) مليون فرنك ثم وصلت إلى (111) مليون فرنك عام 1952 وارتفعت أرباحها لتصل إلى (130) مليون فرنك عام 1953، وكان من انعكاسات هذه الأرباح أن انتقل رأس مال الشركة من (63) مليون فرنك عام 1948، إلى (157,500) مليون فرنك عام 1953[1].

ومع الأهمية المتزايدة للمعادن في حسابات الصادرات المغربية في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، إلا أنه لم يزد عدد الأفراد العاملين في التعدين على نحو كبير وإن التوسع بالإنتاج جاء باستعمال المكننة الحديثة وبلغ عدد العمال الذين انخرطوا في عملية استخراج المعادن (20) ألف عامل فقط من بين ثلاثة ملايين عامل مسجل في القوى العاملة عام 1952، وإن أكثر هؤلاء العمال من الأوربيين[2].

ومع كثرة الموارد والمعادن المهمة في المغرب كالنفط والحديد والفوسفات إلا أن الصناعات الثقيلة لم تتطور في المغرب، ويعود السبب إلى إهمال الإدارة الفرنسية لتلك الصناعات، إذ لم توفر رؤوس الأموال اللازمة للنهوض بالقطاع الصناعي في المغرب ومن ثم تطوير ظروف العيش عند المغاربة وتوفير الملاكات الفنية لتدريب العمال المغربية[3].

ومثلما نشأت الزراعة المتنوعة على حساب الزراعة التقليدية في المغرب فقد راحت الصناعة التي انتهجت النمط الأوربي لتعيق تقدم الصناعة التقليدية في المغرب[4].

إن أسباب بقاء الأشكال التقليدية في الصناعة المغربية يكمن في حفاظ المجتمع على الأنماط القديمة وعدم انتقالها إلى الأنماط الحديثة في الصناعة فلم توفر سلطات الحماية

---

(1) صالح شكات، المصدر السابق، ص79.

(2) Charles . E Stewart , Op.Cit , P. 325.

(3) يحيى ابن سليمان، نحن المغاربة مسالك النمو بين التقليد والتحديث، دار الغرب الإسلامي، الدار البيضاء، 1985، ص41.

(4) Charles . E Stewart , Op.Cit , P. 330.

للحرفيين معارضة التقنيات اللازمة للتحول إلى الأشكال الحديثة في النظم الصناعية وحل مشاكلهم[1].

إن ذلك تضررت الصناعات المغربية الحقيقية ولاسيما صناعة النسيج والأغذية والسمكرة نتيجةً للاستيراد الفرنسية الخاصة بالكماليات وسلع غير ضرورية وانعدام سياسة حمائية للإدارة الفرنسية للصناعات المغربية فانخفضت أسعارها، وتعرض أصحاب الحرف في المغرب إلى البطالة وانخفاض مستواهم المعيشي[2].

أما عن الأجور للعاملين في القطاع الصناعي، فقد ارتفعت بعد الحرب العالمية الثانية، فكانت أجرة العامل المغربي أثناء الحرب 1920 فرنك في السنة وارتفعت الأجور للعمال في مناجم الحديد لتصل إلى 2838.000 فرنك سنوية عام 1948 وارتفعت إلى 2241000 فرنك عام 1953[3] وفي المقابل ارتفعت الأجور المخصصة للعمال الفرنسيين والأوربيين من 21.35.000 فرنك في السنة إلى 182781000 فرنك في المدة نفسها، مع العلم أن العمال الأوربيين كانوا أقل عدداً من المغاربة لأنهم كانوا يسيطرون على أعمال التسيير كالإدارة والهندسة والميكانيك فضلاً عن استفادتهم من امتيازات أخرى كالتعويضات والسكن[4] إلا أن ارتفاع الأجور لم يحقق ما يطمح له العامل المغربي، ففي الوقت الذي ارتفعت فيه الأجور ارتفعت فيه النفقات إلى 50-60% وأحياناً تصل إلى 100% في المدة ما بين 1946-1953[5].

هكذا نجد أن الصناعات في المغرب بقيت متخلفة على الرغم من وجود مقومات تطورها، إذ يمتلك المغرب ثروة معدنية كبيرة وأيدي عاملة كثيرة. ويرجع سبب تخلف القطاع الصناعي إلى سياسة الإدارة الفرنسية التي أهملت الصناعات المغربية، إذ لم توفر

---

(1) يحيى ابن سليمان، المصدر السابق، ص244.

(2) F.Perroux et R.Barre, Op.cit, P.140.

(3) Ibid., P.141.

(4) صالح شكارة، المصدر السابق، ص378.

(5) يحيى ابن سليمان، المصدر السابق، ص244.

الدعم المالي اللازم والكوادر الفنية المدربة لتحويل العمل الحرفية على وسائل حديثة للنهوض بالقطاع الصناعي. وتعرض العديد من الحرفيين المغاربة إلى البطالة نتيجةً لتدفق السلع والبضائع المستوردة من الخارج وإقبال الناس على شرائها، وتراجع قيمة الصناعات الحرفية القديمة، إذ لم توفر الإدارة الفرنسية الحماية لتلك الصناعات، وترك الحرفيين المغاربة يعيشون بمستوى متدنٍ من الفقر والبطالة.

ثالثاً: التجارة والمالية

كان من أبرز نتائج السياسة الاقتصادية الفرنسية سيطرة فرنسا على كل مكونات الاقتصاد المغربي، وساعد على ذلك استمرار تدفق المهاجرين الفرنسيين وازدياد أهمية دورهم في الحياة الاقتصادية، وكذلك تدفق رؤوس الأموال الفرنسية لاستثمارها في المشاريع الكبرى[1].

وعلى الرغم من قلة المستوطنين الفرنسيين فإنهم كانوا يسيطرون على الزراعة الحديثة والصناعة الحديثة والتجارة الخارجية، ويستغلون سبعة أثمان نشاط النقل في السكك الحديد والطرق وتمييزهم من الدخل القومي المغربي يفوق نصيب المغاربة فضلاً عن العلاقات الوطيدة التي تربطهم بالإدارة الفرنسية في المغرب[2].

عانى المغرب من التبعية الاقتصادية لفرنسا في كل القطاعات بما فيها التجارة والمالية، إذ تحكمت الإدارة الفرنسية بالمبادلات التجارية فكان المغرب يبيع المنتوجات الزراعية والمنجمية ذات الوزن الثقيل بقيمة منخفضة، ويشتري المنسوجات المرتفعة الثمن مثل المحروقات، والحديد الصلب، والمنتوجات المصنعة، ولذلك كان ميزان المدفوعات

(1) راشد البراوي، المصدر السابق، ص409.

(2) Rene , Gallissot, Op Cit., P. 97

التجاري يشهد عجزاً دائماً[1]. واكتسبت فرنسا مكانة متقدمة جداً في تجارة المغرب، فبعد أن كان يحقق ثلث تجارته مع فرنسا عام 1938، أصبح يحقق الثلثين تقريباً عام 1952[2].

تأثر التجار المغاربة أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها بالجفاف الكبير الذي حل بالمغرب أثناء الموسم الزراعي للمدة ما بين 1949-1950، فضلاً عن السلوك الاستغلالي لشركات الاستيراد والتصدير الأوربية والفرنسية. وترافق ذلك مع تضرر تجار الحبوب المغاربة نتيجة لاستلامهم سلفاً مالية من المصدرين والتجار الأجانب، فقاموا بتوزيع تلك السلف على الفلاحين بقصد الحصول على الحبوب. إلا أن الجفاف جعل الفلاحين والتجار غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم المالية. وكان بعض التجار ملزمين بأداء فوائد لدائنيهم مثلما قبضوه من سلفات، فاضطروا إلى عرض هذه المساحات للبيع، واضطر آخرون إلى بيع ممتلكاتهم العقارية من أرض وبنايات حتى يتجنبوا الإفلاس التام[3].

بقيت الأوضاع في المغرب شبيهة بما كانت عليه أثناء سنوات الحرب العالمية الثانية، واستمر العمل بنظام التموين الذي فرضته الإدارة الفرنسية أثناء الحرب. وبقي عدد من المواطنين المغاربة لا يتمكنون من الحصول على احتياجاتهم من المواد الغذائية الأساسية إلا بتقديم بطاقة التموين. ولم تكن الحصص الموجودة للمواد الغذائية تفي بمتطلبات الحياة الضرورية من زيوت وسكر وشاي. وكان الناس يقضون ساعات طويلة في انتظار الحصول على اللحم[4]. وكان محظوراً على بائعي اللبن أن يأتوا إلى الأحياء المغربية. ومن يريد شراء الحليب أو اللبن فعليه أن يذهب في كل مساء إلى الأحياء الأوربية[5].

---

(1) ألبير عياش، المصدر السابق، ص242
(2) راشد البراوي، المصدر السابق، ص409
(3) صالح شكاك، المصدر السابق، ص384-385
(4) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ج3، ص262
(5) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب، ص337

نمت السوق السوداء بشكل كبير عام 1943، وارتفعت أسعار المواد الغذائية الرئيسية، فقد ارتفع سعر كيلو السكر إلى 25.98 فرنك بعد أن كان سعره 3.68 أثناء الحرب، وارتفع سعر الشاي إلى 234.7 فرنك في العام نفسه[1].

نتيجة لزيادة النفقات العامة للإدارة الفرنسية ولاسيما على احتياجات الفرنسيين والأوربيين، وإهمالها لاحتياجات الشعب المغربي، فقد أصاب الميزانية المغربية عجزاً كبيراً، وكانت الإدارة الفرنسية تستغل موارد المغرب المالية لتحقيق مصالحها السياسية[2].

إن السبب الأساسي في زيادة المصاريف واستمرار العجز في الميزانية هو زيادة أعداد الموظفين لدى الإدارة الفرنسية، إذ كانوا يتقاضون أجورهم من الميزانية المغربية ففي المدة من 1939-1950 ارتفع عدد الموظفين الفرنسيين من 19145 إلى 41140[3] وبررت الإدارة الفرنسية هذا العمل بأن هذا التطور طبيعي وضروري، لأن سير مختلف الإدارات واتساعها يستوجب الزيادة في عدد الموظفين، وادعت إن الزيادة جاءت نتيجة لتقدم البلاد الاقتصادي والاجتماعي[4]. إلا أن هدف الإدارة الفرنسية الحقيقي من زيادة أعداد الموظفين كان لدعم الهجرة والاستيطان الفرنسيين والأوربيين ولتكريس سيطرة الاستعمار على المغرب[5]، وتتضح لنا نوايا الإدارة الفرنسية تجاه المغرب، عن طريق توزيعها للوظائف الحكومية ففي المدة من 1950-1951 كانت حصة الفرنسيين في الوظائف العليا 91% بينما المغاربة 9% فقط[6]، والوظائف الأساسية كانت النسبة 84%

---

(1) ألبير عياش، المصدر السابق، ص307

(2) آسية بنعدادة، المصدر السابق، ص212

(3) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص283

(4)Perroux Barre, Op Cit, P. 142

(5) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص310

(6) نيقولا زيادة، العالم العربي المغرب، مجلة شؤون عربية، تونس، العدد 21، 1982، ص180

للفرنسيين مقابل 6.5% للمغاربة) أما العمال اليدوية فكانت نسبة العاملين فيها من المغاربة (96% مغاربة و4% فرنسيين)[1].

وعام 1951 كانت موازنة المغرب على النحو الآتي 69% للإدارة الفرنسية، و29% موضوعة تحت تصرف المقيم العام الفرنسي، و2% فقط مخصصة للإدارة الوطنية[2]

وفي ضوء ما تقدم، نجد أن الإدارة الفرنسية كانت تسيطر على أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في المغرب ومما يؤكد ذلك الموازنة المالية للمغرب لعام 1951، مما جعلها تتحكم في موارد البلاد المالية التي كرستها لتلبية احتياجات المستوطنين الفرنسيين والأوربيين من المصانع والسلع الكمالية التي استوردتها من الدول الأجنبية، وأهملت احتياجات المواطنين المغاربة الضرورية، وبقي الاقتصاد المغربي متعثراً نتيجة لاستمرار تبعيته للاقتصاد الفرنسي وسيطرة رؤوس الأموال الفرنسية والأجنبية على جميع المشاريع الاستثمارية في المغرب وانعدام التنسيق والارتباط بين قطاعات الاقتصاد الرئيسة الزراعة والصناعة والتجارة

رابعاً: التعليم والصحة والمجالات الثقافية

كان للأوضاع الاقتصادية السيئة التي عاشها المغرب أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها تأثير كبير على الأوضاع الاجتماعية، وعلى الرغم من ذلك فقد زاد عدد سكان المغرب ووصل عام 1952 إلى 8,700,000 ملايين حسب إحصائية ذلك العام[3] إلا أنه لم يصاحب تلك الزيادة تطور في الإنتاج وازدادت الحالة المعاشية للسكان سوءاً، مما أدى إلى انتشار الجهل والفقر والمرض[4]

---

(1) Brignon , Op.Cit., P350

(2) نيقولا زيادة، المصدر السابق، ص180-181.

(3) Brignon , Op.Cit., P370.

(4) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص327

ففي مجال التعليم قامت الإدارة الفرنسية بعد نهاية الحرب وتقديم وثيقة الاستقلال في 11 كانون الثاني 1944 بزيادة نسبة القبول في المدارس الابتدائية، فبعد أن كان عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية المخصصة للمغاربة 104,490 تلميذاً عام 1945 زاد العدد ليصل إلى 144,533 تلميذاً عام 1950 ثم قفز إلى 210,018 عام 1953، أما فيما يتعلق بالمدارس الثانوية المخصصة للمغاربة فلم يكن مجموع الملتحقين بها يتعدى 1,001 تلميذاً عام 1945، ثم ارتفع هذا العدد ليصل إلى [illegible] تلميذاً عام 1950، وإلى أكثر من هذا العدد في السنوات اللاحقة[1].

وعلى الرغم مما ذكرنا من زيادة في عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية والثانوية إلا أنها لم تلب حاجة الشعب المغربي المتعلم، فقد قُدّر عدد البنين والبنات في سن الدراسة الابتدائية والثانوية في المغرب عام 1950، بنحو 1,500,000، في سن 6-14 سنة، ولكن لم يحصل منهم على فرصة التعليم سوى 4,000، إذ كانت المدارس في المغرب قليلة سبع مدارس فقط، خمس للبنين واثنتين للبنات[2].

أما في المجال الصحي فلم يتغير واقع الشعب المغربي، فقد بقيت الأمراض والأوبئة تنتشر في المدن والقرى المغربية نتيجة تفاقم ظروف الفقر وسوء التغذية[3]، وسياسة الإدارة الفرنسية التي خصصت مبلغ قليلاً جداً من الميزانية العامة للمستشفيات المغربية، ففي عام 1946، خصصت السلطات الفرنسية (10) مليون فرنك للمستشفيات الفرنسية ولم تخصص للمستشفيات المغربية سوى (1,800,000) فرنك فقط[4].

أدى قلة حصة الخدمات الصحية من الميزانية العامة إلى تراجع عدد الأطباء والممرضين في المغرب، ففي عام 1950 كان في المغرب طبيب واحد لكل 16,000 مغربي في

---

(1) محمد عابد الجابري، السياسات التعليمية في دول المغرب العربي، ص28.

(2) نقولا زيادة، المصدر السابق، ص81.

(3) Rene , Gallissot, Op.Cit., P. 78.

(4) نقولا زيادة، المصدر السابق، ص81.

مدن. أما في الريف فقد كان هناك طبيب لكل 20000 نسمة. وكانت حصة الخدمات الصحية 6% فقط من الموازنة[1].

أما في المجال الثقافي فقد استمرت الإدارة الفرنسية في سياستها القائمة على محاربة الثقافة العربية، إذ قامت الإدارة في تلك المدة بتقييد الحريات العامة في المغرب كحرية العمل وحرية الصحافة، وأصدرت قراراً عام 1944 منعت فيه الاجتماعات العامة والخاصة والتظاهرات إلا بإذن مسبق من السلطات العسكرية الفرنسية[2]. وكانت المدة ما بين 1948-1950 قد شهدت أوج توسع التعليم الفرنسي بالمغرب[3].

في الوقت الذي سمحت فيه الإدارة الفرنسية للعمال الفرنسيين بتأسيس النقابات وأعطتهم الحق في الإشراف عليها وإدارتها، فإنها منعت العمال والفلاحين المغاربة من هذا الحق، إذ إنهم ظلوا محرومين من كل حرية نقابية[4].

في ضوء ما تقدم يمكن القول، إن الأوضاع الاقتصادية السيئة التي مر بها المغرب أثناء الحرب العالمية الثانية انعكست على الواقع الاجتماعي فكان لتدني مستوى المعيشة للمواطنين المغاربة تأثير كبير في انخفاض مستوى التعليم لدى المغاربة، وانتشار الأمراض والأوبئة في المدن والقرى المغربية بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجةً لسياسة التمييز العنصري للإدارة الفرنسية التي كرست اهتمامها بالمستوطنين الفرنسيين، وقدمت لهم الخدمات الاجتماعية كافة، وخصصت جزءاً كبيراً من الميزانية المغربية لتوفير خدمات التعليم والصحة وغيرها من الأمور الاجتماعية لهم وأهملت الاحتياجات الأساسية للشعب المغربي.

---

(1) صالح شكاك، المصدر السابق، ص51.

(2) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب، ص338.

(3) محمد عابد الجابري، السياسات التعليمية في دول المغرب العربي، ص28-29.

(4) ابتسام سلمان سعيد، نشوء وتطور الحركة العمالية في المغرب، ص337.

المبحث الثاني

موقف الإدارة الفرنسية من التطورات السياسية في المغرب

أولاً: الموقف من تأسيس مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة شباط 1947.

بدأ النشاط السياسي للحركة الوطنية المغربية في المشرق العربي منذ ثلاثينات القرن العشرين في القاهرة عن طريق الطلبة المغاربة الذين كانوا يدرسون في جامعة القاهرة الذين اتصلوا بالجمعيات الإسلامية والصحف العربية، للتعريف بقضيتهم والتشهير بسياسة الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي[1].

بعد تأسيس جامعة الدول العربية في 22 آذار 1945[2] واتخاذها من القاهرة مقراً لها، أولت الجامعة العربية اهتمامها بقضايا دول المغرب العربي، وأوضاع المغاربة عامة، نتيجةً لقناعتها بعمق الأواصر التي ربطت على الدوام مشرق الوطن العربي بمغربه.

---

(1) شيماء عزيز ستور، مكتب المغرب العربي في القاهرة 1947-1956، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية، ابن رشد، بغداد، 2007، ص[illegible].

(2) تأسست الجامعة العربية على إثر الحرب العالمية الثانية بشكل رسمي بتوقيع من ممثلي الدول العربية المستقلة وهي مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن والسعودية واليمن، مع ضم فلسطين إليها نظراً لوضعها الخاص. أما بقية الدول العربية الأخرى غير المستقلة ومنها دول المغرب العربي فقد قرر ميثاق الجامعة العربية أن يكون لها في مجلس الجامعة. ينظر: برهان غزال، وحسين السقيري، الأهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربية، الأمانة العامة للجامعة، ط2، 1955، ص24.

وعشر لم ينص عليها ميثاق الأطلسي[1]، فأصبحت آمال أبناء المغرب في تحررهم وتحقيق استقلالهم، ووصول صوت الحركة الوطنية المغربية إلى خارج بلاد المغرب[2].

تابع الوطنيون المغاربة تقدم جامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة، والانتصار العظيم الذي حققه النضال السوري واللبناني على الاستعمار الفرنسي وحصولهم على الاستقلال الكامل وتحرير بلادهم من السيطرة الأجنبية[3].

كان تعيين الإدارة الفرنسية مقيماً جديداً لها في المغرب هو أريك لابون (Eirik Labonne)[4] في آذار 1946 بدلاً من المقيم بيو مهادنة الإدارة للنشاط الوطني المغربي. فقد وضع لابون مشاريع إصلاحية واسعة في الإدارة والتعليم، والاقتصاد، وقام بإطلاق سراح العديد من قادة الحركة الوطنية أبرزهم علال الفاسي وأحمد بلفريج ومحمد حسن الوزاني[5].

---

(1) محمد مالكي، في العلاقة بين مصر والمغرب، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد 77، حزيران 1995، ص469.

(2) خيرية عبد الصاحب، الفكر القومي العربي في المغرب العربي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982، ص175.

(3) يوسف جميل نعيسة، محاضرات في التاريخ العربي المعاصر، منشورات جامعة دمشق، 1998، ص 92.

(4) أريك لابون: هو المقيم الفرنسي الثاني في المغرب تسلم منصبه في آذار 1946 وقدّم مشاريع إصلاحية وهو من الاشتراكيين الفرنسيين الذين عرفوا بدعوتهم إلى الإصلاح، كان دبلوماسياً وله خبرة في شؤون المغرب فقد شغل سابقاً وظيفة سكرتير في الإقامة العامة في الرباط، أقيل من منصبه في أيار عام 1947؛

R.G. D.F. N880.00/5-346, From Paris, To Secretary of State Biographic Erik Labonne, April 1946

(5) عبد الوهاب عبد العزيز أبو حمزة، المصدر السابق، ص30.

قدّم لابون مشروعاً إصلاحياً تضمن دمج المصالح الاقتصادية المغربية مع فرنسا تمهيداً لدخول المغرب في الاتحاد الفرنسي في 22 تموز 1946[1].

أكد المشروع على ضرورة أن تشترك رؤوس الأموال المغربية مع شركات فرنسا في تنفيذ مشاريع استخراج المعادن، وفي شركات النفط والطيران[2]، ولم يتطرق لابون إلى استقلال المغرب الأمر الذي جعل قادة الحركة الوطنية المغربية يرفضون كل إصلاحاته، ويعدونها تكريساً لسياسة فرنسا في الاستعمار واستغلال موارد البلاد من فرنسا[3].

في ضوء تلك التطورات، ومن أجل تأكيد حضورهم بادر قادة الحركة الوطنية المغاربية في مصر بتأسيس مكتب المغرب العربي في القاهرة، ليكون منطلقاً لممارسة نشاطهم السياسي والإعلامي، وكان لجامعة العربية دور بارز في هذا المسعى، إذ ترأس السيد عبد الرحمن عزام[4] الجلسة الأولى لمؤتمر المغرب العربي المنعقد في القاهرة للمدة

---

(1) الاتحاد الفرنسي: هو منظمة سياسية فرنسية تأسست عام 1946 هدفت إلى دمج المستعمرات الفرنسية بالوطن الأم فرنسا وضمه الاتحاد جميع الدوائر الفرنسية في المستعمرات في شمال أفريقيا وغيرها، واستمر العمل به إلى عام 1958 حين تم استبداله بالمجموعة الفرنسية (French Community). ينظر:

Encyclopedia Americana, New York, 1967, Vol. [illegible], P. 75

(2) جلال يحيى، تاريخ المغرب الكبير، دار النهضة العربية، بيروت، 198[illegible]، ج4، ص115-190.

(3) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص322.

(4) عبد الرحمن عزام: من مواليد مصر 1893، شغل مناصب رفيعة منها انتخابه عضواً في مجلس النواب المصري عام 1924، ثم عُيّن وزيراً مفوضاً لمصر في العراق وإيران وأفغانستان وتركيا، ثم وزيراً للأوقاف المصرية عام 1939، وفي عام 1945 شغل منصب أول أمين عام لجامعة العربية، وكان من أعلام مصر المؤمنين بالوحدة العربية، توفي عام 1976 بمصر. ينظر: سعود خريبي الكوم، عبد الرحمن عزام ودوره السياسي والفكري حتى عام 1945 "دراسة تاريخية"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2005.

من 15-22 شباط 1947 وألقى خطاباً افتتاحياً أكد فيه على مكانة المغرب التاريخية[1]. وأشاد عبد الرحمن عزام بعمق الروابط التي تجمع المغرب بالوطن العربي بمشرقه، ومما جاء في خطابه قوله "... إن المغاربة هم الذين حملوا دعوة الإسلام إلى أوربا، ونحن نذكر بالفخر آثارهم في الأندلس وحضارتهم بها، وسعة الصدر التي امتازوا بها، فهم عماد هذه الأمة في الماضي، وهم عمادها في المستقبل، وقد نزلت بهم مصائب الاستعمار، فهم لذلك أحق الجميع بالعطف والتأييد، والجامعة التي هي سلاح العرب في كفاحهم من أجل الحرية، ليست خادمة للأمم المستقلة وحدها بل هي في المقام الأول خادمة للشعوب التي ما تزال في قبضة الاستعمار وفي مقدمتها شعوب المغرب العربي"[2]

ويمكن القول إن جامعة الدول العربية قد تعاطفت بشكل كبير مع الحركة الوطنية المغربية، وشكل دعم الجامعة حافزاً كبيراً لدى المغاربة لتأسيس مكتب المغرب العربي.

تأسس مكتب المغرب العربي في 22 شباط 1947[3]، وكان يضم ثلاثة أقسام: القسم المغربي وأشرف عليه حزب الاستقلال والإصلاح الوطني، والقسم التونسي بإشراف الحزب الحر الدستوري التونسي، والقسم الجزائري بإشراف حزب الشعب، وللمكتب مدير عام يساعده ممثلو هذه الأحزاب مدة سنة، وله لجان فنية متعددة[4].

أما عن أهداف مكتب المغرب العربي فكان أهمها الآتي[5]:-

---

(1) المحمد مالكي، في العلاقة بين المغرب والمشرق، ص71.

(2) نقلاً عن الرشيد إدريس، ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة، الدار العربية للكتاب، تونس، [illegible]، ص44-62.

(3) مكتب المغرب العربي، مؤتمر المغرب العربي المنعقد بالقاهرة 1947، مطبعة المكتب الثقافي، الجيزة، 1947، ص131؛ المحمد بن عبود وحسن كافي، مؤتمر المغرب العربي 1947 وبداية نشاط مكتب المغرب العربي في القاهرة، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد 25، حزيران، 1982، ص11.

(4) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص324.

(5) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص[illegible]؛ محمد عابد الجابري، فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال، ص125.

1- الاستقلال الكامل لدول المغرب العربي الثلاث.

2- رفض الانضمام إلى الاتحاد الفرنسي في أي شكل من أشكاله.

3- تعزيز الكفاح في الداخل والخارج لتحقيق الاستقلال.

4- الاهتمام بنشر الحقائق عن الأوضاع في المغرب العربي عن طريق الصحافة وتكوين لجنة دائمية من رجال الحركة الوطنية مهمتها توحيد الخطط، وتنسيق العمل والكفاح المشترك

قام مكتب المغرب العربي باحتفالات عدة هدفها التعريف بمعاناة [illegible] واشتهر فيه محاضرات، وعقدت مؤتمرات الصحفية[1]، ولاسيما التي عقدها الحبيب بورقيبة[2] بمناسبة عودته من رحلته إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وعبد الخالق الطريس[3] وعلال الفاسي بمناسبة قدومهما من المغرب[4]

---

(1) كفاح كاظم الخزعلي، حزب الاستقلال، ص41.

(2) الحبيب بورقيبة: ولد في عام 1903 في قرية المنستير في جنوب تونس، ودرس القانون في فرنسا وعاد إلى تونس ليشتغل بالمحاماة والصحافة ثم انضم إلى الحزب الدستوري التونسي في عام 1933 [illegible] الحزب الدستوري الجديد عام 1934 [illegible] في لجنة تحرير المغرب العربي عام 1948 [illegible] رئيساً لتونس عام 1957 [illegible] عام 1987 [illegible] الحبيب بورقيبة ودوره [illegible] رسالة ماجستير غير منشورة [illegible].

(3) عبد الخالق الطريس: ولد في تطوان عام 1910 أكمل دراسته الثانوية فيها وأكمل دراسته الجامعية في مصر أسس حزب الإصلاح الوطني عام 1936، أيد وثيقة الاستقلال عام 1944، سافر إلى القاهرة عام 1945، وكان ينتقد السياسة الفرنسية عاد من القاهرة عام 1956 وشغل مناصب [illegible] سفيراً في مدريد [illegible] عام 1970. ينظر: محمد حميد [illegible] عبد الخالق الطريس ودوره في الحركة الاستقلالية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد 2011

(4) عبد الله [illegible] حديث المغرب، [illegible] في المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت العدد 28، تشرين الأول، 1989، ص65

وفي سياق نشاطه قام مكتب المغرب العربي بإيفاد أعضائه إلى العواصم العربية فقد أوفد محمد بن عبود وعبد الكريم غلاب إلى لبنان لحضور مؤتمر الملتقى العربي المنعقد عام ١٩٤٦[1]، وأشار عبد الكريم غلاب في مقالة رئيسة نشرتها صحيفة (العلم) لسان حال حزب الاستقلال إلى أعمال ونتائج المؤتمر العربي الذي عقد في لبنان وكان لمشاركة المغرب فيه نقطة إيجابية إذ تمكن المغرب من الحصول على قرارات مهمة تتعلق بالاهتمام بالمغرب وتاريخه وحضارته[2].

ومن الأعمال التي قام بها مكتب المغرب العربي إرسال عدد من المذكرات إلى جامعة الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية وأوربا بما فيها فرنسا وإسبانيا وهيئة الأمم المتحدة وتضمنت هذه المذكرات شرحاً للأوضاع في دول المغرب العربي الثلاث وسياسة الاستعمار الفرنسي والإسباني، وطلبت تلك المذكرات من الرأي العام العربي والعالمي إلى إسناد الدول المغربية في تحقيق مطامحها في الحرية والاستقلال[3].

كان من بين أبرز نشاطات مكتب المغرب العربي تحرير المناضل الوطني محمد عبد الكريم الخطابي من الأسر الفرنسي، وذلك عندما قررت فرنسا نقله من منفاه في جزيرة ريونيون إلى مدينة (مرسيليا) في جنوب فرنسا[4].

قام محمد بن عبود (رئيس الوفد المغربي لدى الجامعة العربية) مهمة تحرير الأمير محمد عبد الكريم الخطابي فحمل رسالة إلى السلطان فاروق طالباً منه لجوء الخطابي إلى مصر، فوافق عليها السلطان فاروق، ومنحته مصر حق اللجوء السياسي[5].

---

(1) عبد الإله بلقزيز، المصدر السابق، ص61.

(2) جريدة العلم، المغرب، العدد 321، 26 أيلول 1947.

(3) الرشيد إدريس، المصدر السابق، ص112.

(4) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص339.

(5) ابتسام سمين، التطورات السياسية الداخلية في شمال المغرب، ص143.

ومن تحرير ما ذكر الأسرة إلى القاهرة أصبحت بصفة عام 1947، أهم قادة الحركة الوطنية المغربية، وهم كل من محمد عبد الكريم الخطابي وعلال الفاسي وعبد الخالق الطريس والحبيب بورقيبة والحبيب ثامر[1].

ومن نشاطات المكتب الأخرى تقديمه مساعدات مالية للطلبة المغاربة الوافدين للدراسة في الجامعات والمعاهد المصرية، والمتطوعين المغاربة للمشاركة في حرب فلسطين، فقدم المكتب مساعدات للمحتاجين منهم لمساعدتهم لتحقيق المهمة التي وفدوا لأجلها الى القاهرة[2].

بعد نجاح مكتب المغرب العربي في تحرير الأمير الخطابي من الأسر ولجوئه إلى مصر، رأت الأحزاب السياسية المغربية تحقيق احدى مقررات مؤتمر المغرب العربي المتمثلة بتكوين لجنة لتنسيق الحركات الوطنية مهمتها توحيد الخطط وتنسيق العمل للكفاح المشترك في دول المغرب العربي تتكون من قادة تلك الحركات، لذلك جرت المداولات والمناقشات بين تلك الاحزاب السياسية والامير الخطابي وكلل مسعاهم بتأسيس لجنة تحرير المغرب العربي التي أعلن عنها رسمياً في الخامس من كانون الثاني 1948[3] وفي العاشر من ايار 1948 جرت انتخابات في اللجنة كان نتيجتها انتخاب علال الفاسي امينا عاماً والحبيب ثامر أميناً للصندوق[4].

أكد ميثاق اللجنة الذي وقع عليه جميع قادة الحركة الوطنية المغاربية على مبادئ عدة أهمها[5] -

---

(1) ضمية عزيز منصور، المصدر السابق، ص129

(2) أمحمد بن عبود وجان كاني، المصدر السابق، ص23.

(3) ابتسام سلمان سعيد، التطورات السياسية الداخلية في شمال المغرب، ص43.

(4) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص350

(5) أحمد عبيد، المصدر السابق، ص270؛ خيرية عبد الصاحب وادي، المصدر السابق، ص181-182

1- المغرب العربي بالإسلام كان وبالإسلام عاش وعلى الإسلام سيسير في حياته المستقبلية

2- الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التام لدوله كافة.

3- حصول أي قطر من الدول الثلاثة على استقلاله التام لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرير البقية

4- المغرب العربي جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة.

مارست لجنة تحرير المغرب العربي نشاطات سياسية عديدة منها تقديم مذكرات إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة بشأن القضية المغربية، وقامت باحتفال بحفل الدفاع عن شمالي أفريقيا في دمشق وجمعية الدفاع عن المغرب في بيروت، ومن ناحية أخرى قام الأمير الخطابي بإرسال مبعوثين إلى المسؤولين العرب للحصول على تأييدهم التام للمغرب العربي في كفاحه لأجل الحرية والاستقلال[1].

إن العلاقة بين مكتب المغرب العربي في القاهرة ولجنة تحرير المغرب العربي، علاقة وثيقة، نابعة من أن المكتب هو الأساس ومنه خرجت لجنة تحرير المغرب حسب مقررات مؤتمر المغرب العربي في القاهرة 15-22 شباط 1947 فالقرارات والبيانات التي تصدر كان يصدر فيها أعضاء المكتب وأعضاء اللجنة الذين ينتمون إلى الأحزاب المغربية المشكل منها المكتب واللجنة. لذلك فإن الهدف واحد هو استقلال المغرب العربي[2] إلا أن وسيلة تحقيقه تختلف، فأعضاء مكتب المغرب العربي كانوا يرون أن العمل السياسي هو الوسيلة المناسبة لتحقيق الهدف، بينما رأت اللجنة وعلى رأسها الخطابي أنه لا يمكن تحقيق الاستقلال إلا بالعمل العسكري، فكانت هذه نقطة الخلاف بينهم[3].

---

(1) ابتسام سلمان سعيد، التطورات السياسية في شمالي المغرب، ص144.

(2) صفية عزيز منصور، المصدر السابق، ص131-32.

(3) محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر، ص187؛ رود لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص435.

وسار الخلاف بين وجهتي نظر كل من المكتب واللجنة. أوضح عبد الكريم غلاب وجهة نظر المكتب بخصوص تصور الخطابي لأسلوب المواجهة مع الاستعمار بقوله "الخطابي كان رجلاً عسكرياً بالممارسة، وكان يؤمن بأن الاستعمار لا يمكن القضاء عليه إلا عن طريق الحرب. هذه فكرة مخلصة وصالحة ولكن الواقع والظروف تغيرت لأن نضاله كان في أوائل العشرينيات، ونحن في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، فمن الصعب جداً تحقق هذه الفكرة. فكرة إعلان الحرب على فرنسا بنفس الوسائل أو ما يماثلها من الوسائل التي أعلن بها الحرب على إسبانيا وفرنسا عام 1921، للعودة إلى العمل العسكري إذاً نحتاج إلى تأييد النحو السياسي. وتوعية الشعب أولاً ولابد من إعداد المناضلين وهذا شيء لا نختلف معه فيه، كنا نقول هذه القضية سيأتي وقتها، ولكن في الوقت الحاضر ليس بأيدينا سوى العمل السياسي، للتهيئة للعمل العسكري"[1].

هكذا نجد أن الخلاف بين مكتب المغرب العربي، ولجنة تحرير المغرب العربي التي انبثقت عنه لم يكن عميقاً بل كان خلافاً بالوسائل وليس بالمبادئ والأهداف التي كانت متشابهة إلى حد كبير، وأهم ما جاء فيها تحقيق الحرية والاستقلال لدول المغرب العربي كافة من سيطرة الاستعمار.

كان لتأسيس مكتب المغرب العربي ولجنة التحرير رد فعل عنيف من الإدارة الفرنسية[2]، فقد عقد الجنرال جوان[3] (Juin)، اجتماعاً مع المقيم الإسباني في منطقة

---

(1) كفاح كاظم الجرعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب، ص[illegible].

(2) صبيح عزيز مدور، المصدر السابق، ص132.

(3) جوان: ولد في مدينة عنابة في الجزائر عام 1888 من عائلة فرنسية مستوطنة في الجزائر، اتخذ من العسكرية مهنة له، أثبت جدارته في الحرب العالمية الأولى في القتال وأصيب بجرح في أثناء الحرب أفقدته ذراعه اليمنى، [illegible] في الحرب العالمية الثانية في عام [illegible]، عين رئيساً لأركان الحرب، عين عام [illegible] في شهر [illegible] 1947 مقيماً عاماً في المغرب، واتبع سياسة العنف تجاه قوى الحركة الوطنية المغربية. ينظر روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص[illegible]؛ Bernard Stephen, Op.Cit. P 68

يوم 11 شباط 1948 تحت شعار التحالف بين دولتين لا يخدم إلا مصلحة الوطنيين المغاربة(1).

لكن من نتائج الاجتماع أن رفع المقيمان الفرنسي والإسباني تقريراً إلى حكومتيهما في مدريد وباريس يدعوانهما إلى المواجهة مع الوطنيين المغاربة بكل منظماتها وتطبيق الأحكام العرفية ضدهم ودعم بالتدخل العسكري(2).

أعلن المقيم العام الفرنسي (جوان) عن جملة من الإصلاحات التي يعتزم الشروع في تطبيق مشروع الاتحاد الفرنسي، الذي حاولت فرنسا فرضه على المغرب وتونس. وقامت فرنسا أيضاً بإصدار دستور جديد للجزائر عام 1947، هدف إلى عزل الطبقة المثقفة عن الشعب الجزائري وإدماجها في الثقافة الفرنسية، للقضاء على آثار العروبة في تلك البلاد وربطها مع فرنسا في كل الجوانب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية(3). وأرادت السلطات الفرنسية عن طريق إصدار القرارات المذكورة أن تجعل من دول المغرب العربي أرضاً فرنسية يتجه سكانها إلى الغرب بدلاً من الشرق، ويرتبطون بالاتحاد الفرنسي بدلاً من الجامعة العربية. إلا أن الوطنيين المغاربة رفضوا كل قرارات السلطات الفرنسية والمشاريع الإصلاحية التي قدمتها الإدارة الفرنسية عن طريق مقيمها (جوان)، ولاسيما مشروع الاتحاد الفرنسي. وبدأت لجنة تحرير المغرب العربي تمارس نشاطها السياسي بتقديم المذكرات للهيئات العربية والدولية بينت فيها مساوئ الاستعمار، وما يترتب عليها من مخاطر على أبناء المغرب العربي، كما أنها طلبت من الجامعة العربية العمل على نشر الثقافة العربية في بلدان المغرب العربي وأن تقوم كل

---

(1) صبيحة عزيز منصور، المصدر السابق، ص132.

(2) عبد الوهاب أبو خمرة، المصدر السابق، ص59.

(3) صبيحة عزيز منصور، المصدر السابق، ص133.

دولة عربية بتقرير القواعد التي تمكن المنظمة المغربية أن يتحققوا بالمجتمعات العربية، وتذليل الصعوبات التي تصادفهم[1].

ونتيجة ما قام به مكتب المغرب العربي وحثه في فضح سياسة فرنسا المحتلة أمام الرأي العربي والعالمي والحصول على تأييدهم في نضالهم، فقد مارست الإدارة الفرنسية بعض الضغوط بصورة مباشرة على مكتب المغرب العربي لشل نشاطه وشطب عليه أو بواسطة أعوانها عن طريق دس الجواسيس بين أعضاء مكتب المغرب العربي ليتتبعوا تحركاتهم[2]. وهذا ما وضحته الرسالة التي بعثها يوسف الرويسي[3] إلى الحبيب تامر قائلاً: **"أود أن تستمر رسائلك في إطلاعي على سير الأعمال عندكم حتى أكون على علم، وتكون أعمالنا متسقة في هذا الجو المليء بالمؤامرات والدسائس المحبوكة للقضاء على النشاط الذي قامت به المكاتب في المشرق العربي، ولاسيما مكتب القاهرة، ذلك النشاط الذي كانت ترتعد له فرنسا، وتأكد أن فرنسا تعد حركة المقاومة في دول المغرب العربي قد انتقل مركزها إلى المشرق العربي، وأن المجال أصبح فسيحاً أمام هؤلاء الزعماء في الاتصال بدول عديدة، ولهذه الأسباب فقد تحولت نقطة المواجهة من جانب فرنسا لهذه الحركة من المغرب إلى المشرق الذي أصبح مقر القيادة المغربية ومركز التنظيم المسلح**

---

(1) الرشيد إدريس، المصدر السابق، ص75-76.

(2) عبد الجليل التميمي، رسائل جديدة بخصوص يوسف الرويسي، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد 27، 1982، ص312.

(3) يوسف الرويسي: مناضل تونسي ولد في مدينة قابس عام [illegible]، وانتخب بعضوية مجلس [illegible] في مؤتمر قصر هلال عام 1934، تعرض للاعتقال من سلطات الحماية الفرنسية في سنة 1938، أفرج عنه عام 1943، بعد وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا، تعرض بعدها للاعتقال عدة مرات بسبب نشاطه السياسي، ساهم في نشاط مكتب المغرب العربي في القاهرة، وترأس فرع المكتب في دمشق. للمزيد ينظر: مسعود الخوند، المصدر السابق، ج3، ص8.

لثورات المغرب، لذا فقد رصدت الأموال الطائلة، وحشدت جيشاً من الجواسيس الخفيين الذين لا يحلون الشبه عليهم"[1].

وفي أحد الرسائل التي أرسلها الروسي إلى الحبيب ثامر ذكر في أسفلها اسم أحد الشخصيات المعروفة مع الفرنسيين قائلاً "**كامل التونسي أصبح عوناً للفرنسيين في الخفاء ويكيد لنا ولكن الله سيرجع كيده في نحره وسيلقى جزاؤه العادل، إن المكائد منسوجة ونحن نعمل لإحباطها**"[2].

في ضوء ما تقدم، يتضح الدور النضالي المهم الذي قام به مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب في القاهرة في مقاومة سياسة الاستعمار الفرنسية في المغرب والنشاط السياسي الذي قام به المكتب واللجنة في نقل قضية المغرب من النطاق المحلي إلى المحافل الدولية، والقيام بالتنسيق مع دول المشرق العربي ولاسيما القاهرة التي كانت مركزاً لنشاط المكتب السياسي. وعلى الرغم من السياسة التي اتبعتها الإدارة الفرنسية لإيقاف نشاط أعضاء مكتب المغرب العربي ولجنة التحرير عن طريق الجواسيس الذين كانوا يراقبون اجتماعات أعضاء المكتب، وينقلون ما يدور فيها إلى السلطات الفرنسية، إلا أن وعي الوطنيين المغاربة قد فوت الفرصة عليهم، ولذلك حاولت الإدارة الفرنسية القضاء على الوطنيين المغاربة عن طريق إعلان الأحكام العرفية ضدهم.

وعلى الرغم من الإجراءات التي قامت بها الإدارة الفرنسية للحد من نشاط مكتب المغرب العربي والحركات الوطنية المنتمية له، فإنها استمرت في نضالها ضد الاستعمار الفرنسي وسوف يكون لها الدور المهم في تحقيق استقلال المغرب.

ثانياً: الموقف من زيارة السلطان محمد الخامس إلى مدينة طنجة في 9 نيسان 1947

تُعد مدينة طنجة واحدة من أهم المدن الرئيسة في المغرب الأقصى، نظراً لأهميتها، ودورها البارز في الحياة الاقتصادية، بسبب موقعها الجغرافي، إذ تقع في أقصى الشمال

(1) نقلاً عن عبد الجليل التميمي، المصدر السابق، ص315.

(2) المصدر نفسه، ص316.

المغربي من القارة الأفريقية ولا تبعد عن الحدود الاسبانية إلا بنحو 11 كم وهي تطل على واجهتين بحريتين هما المحيط الأطلسي والبحر المتوسط. وشهدت هذه المدينة نمواً كبيراً منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، نتيجةً للانفتاح التجاري الذي حصل مع الدول الأوربية[1].

برز سلطان المغرب محمد الخامس أثناء الحرب العالمية الثانية في مستوى الأحداث، كقائد وزعيم حكيم إذ سعى للصدارة في قيادة المغرب نحو التحرر والوحدة. وجاءت زيارته لمدينة طنجة ليؤكد للعالم بأن جميع الأراضي في المغرب الأقصى خاضعة للحكم العلوي الذي يرفض تقسيم البلاد إلى مناطق حماية اسبانية أو فرنسية أو دولية كما حصل لمدينة طنجة. لهذا قرر القيام بزيارة إلى هذه المدينة، لتحقيق هذه الأهداف، وتأكيد وحدة الشعب المغربي[2].

وجاءت زيارة طنجة بعد انقطاع من زيارة السلاطين المغاربة لها مع أنها جزء مهم من المغرب، وأشارت المصادر التاريخية إلى أن آخر زيارة لهذه المدينة تعود تاريخها إلى عهد السلطان الحسن الأول عام 1889[3].

أبلغ السلطان محمد الخامس المقيم العام الفرنسي عن رغبته للقيام بهذه الزيارة، وأثار هذا الطلب المقيم العام الذي حاول إقناع السلطان بالعدول عن الزيارة، إلا أن السلطان أصر على الزيارة. وبعد مناقشات بينه وبين المقيم العام أعربت الحكومة الفرنسية عن موافقتها المبدئية على الزيارة، إلا أنها طالبت بضرورة ابلاغ الدول المشاركة

---

(1) محمد صقر الدين، أفريقيا بين الدول الأوربية، دار مصر للطباعة، القاهرة، 1959، ص145.

(2) عبد الجليل حسن مرعي، المصدر السابق، ص87.

(3) يوم لا ننسى محمد الخامس منذ اعتلائه العرش، ترجمة: سيدي محمد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص4؛ Bernard Stephen, Op. Cit., P. 70.

للنظام الدولي لحكم طنجة ثم أبلغ السلطان برفض بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لهذه الزيارة، خوفاً من حدوث اضطرابات داخل البلاد[1].

كانت الإدارة الفرنسية تخشى هذه الزيارة، وحاولت منعها بمختلف الوسائل[2] فقبل ثلاثة أيام من بدء رحلة السلطان إلى طنجة، وقعت مجزرة مروعة في مدينة الدار البيضاء في يوم 7 نيسان 1947 وتشير بعض المصادر أن تلك المجزرة كان سببها حدوث مشاجرة بين بعض الأهالي ومجموعة من الجنود المشاة السنغاليين عندما تحرش أحدهم بفتاة مغربية فدارت صدامات بين الوطنيين الذين هبوا لنجدة الفتاة وبين الجنود السنغاليين، فأطلق الجنود النار بشكل عشوائي على المواطنين مما أدى إلى استشهاد (٨٦) مغربياً من بينهم نساء وأطفال مع جرح المئات منهم[3].

في حين أشارت المصادر الأخرى أن سبب حدوث المجزرة أن بعض الأطفال المغاربة كانوا يلعبون في إحدى شوارع المدينة حين مرت بهم مجموعة من الجنود السنغاليين، فطلب الأطفال منهم نقوداً، فأخذ الجنود يشتمون الأطفال، فرماهم الأطفال بالحجارة، فانقض الجنود عليهم فاندفع الرجال ليدافعوا عن الأطفال، وجاء الجنود

---

(1) محمد الدحماني، رحلة السلطان محمد الخامس إلى طنجة 9 نيسان 1947، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، 2005، ص270.

(2) قاسم الزهيري، محمد الخامس بطل التحرير، الندوة الدولية حول محمد الخامس السلطان، الرباط، جمعية رباط الفتح، 1987، ص314؛ عبد الفتاح مصطفى عبد الرزاق، المصدر السابق، ص92.

(3) روم لاندو، أزمة المغرب الأقصى، ج[illegible] ص[illegible]؛ روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص[illegible]؛ عبد الفتاح مصطفى عبد الرزاق، المصدر السابق، ص95.

مجزرة عسكرية يقودها أحد الضباط الفرنسيين وقاموا بقتل الأهالي قبل أن يعرفوا سبب الحادث، وراح ضحية تلك الأحداث أكثر من 2000 شخص بين شهيد وجريح[1].

ومهما يكن من الأمر في سبب حدوث مجزرة الدار البيضاء فإن غالبية المصادر تكاد تتفق على أن السلطات الفرنسية هي المسؤولة والمدبرة لهذه الحادثة، لأن رجال الشرطة الفرنسية اختفوا عن المنطقة التي وقعت فيها الحادثة، ولم يحضر أحد منهم إلا عصر ذلك اليوم أي بعد مضي ساعات طويلة على الحادث[2].

هزت حادثة الدار البيضاء الرأي العام المغربي بأسره، وحمل الوطنيون المغاربة الإدارة الفرنسية مسؤولية عن تلك الحوادث ووقوف ضابط فرنسي كبير خلف عدة السلطان بتدبيرها[3].

أما الصحف فأوردت بأنها مجزرة كونها حدثاً عابراً، إلا أن صحيفة Le Petit Marocain وهي من كبريات الصحف الفرنسية الصادرة في المغرب، خالفت رأي تلك الصحف، وطالبت بإجراء تحقيق في الحادث ولفتت الانتباه إلى مسألة غياب الشرطة الفرنسية عن مكان الجريمة، وأشارت إلى إفادات شهود عيان أكدوا بأن المغاربة الذين أطلق عليهم النار كانوا عزلاً[4].

كان لحوادث الدار البيضاء أثرها الواضح على نفسية السلطان محمد الخامس الذي استنكر بشدة تلك الأعمال الوحشية ضد أبناء بلاده، وعلى الرغم من تلك المأساة التي

---

(1) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص[illegible]، مكتب المغرب العربي، مطبعة [illegible]، الحرة، مصر، 1947، ص201، عبد الجليل مرعل، المصدر السابق، ص90

(2) عبد الكريم الفيلالي، المغرب سلطاناً وشعباً، دار الروضة للطباعة والنشر، القاهرة، [illegible]، ص[illegible]؛ علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص296؛ شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص[illegible]؛ [illegible]، المصدر السابق، ص[illegible]

(3) عبد الكريم الفيلالي، المصدر السابق، ص159-160

(4) Bernard Stephen, Op.Cat., P 36.

دبرتها الإدارة الفرنسية لغرض عرقلة الزيارة فقد أصر السلطان على تحقيقها والوصول إلى مدينة طنجة[1].

بعد أن اقتنعت الإدارة الفرنسية من إصرار السلطان على القيام بزيارة طنجة، توجه المقيم العام الفرنسي (لابون) إلى السلطان بمطالب حكومته، التي تنص على ضرورة مرافقة المقيم الفرنسي للسلطان أثناء الزيارة، وحضور سائر الحفلات التي سيقوم بها في تلك المدينة[2]، وكذلك اطلاع المقيم على الخطب كافة التي تلقى أثناء الرحلة، إلا أنه رفض الطلب الخاص بتقديم المقيم ممثلي الدول الأجنبية للسلطان، إذ وجد فيه إجراء يتعارض مع وحدة البلاد الجغرافية، وكذلك ظهور المقيم وكأنه المكلف بتسيير الشؤون السلطانية[3].

توجه السلطان إلى مدينة طنجة في 9 نيسان 1947، وكان برفقته في الرحلة زوجته الأميرة عائشة، وابنه الأمير الحسن الثاني، ومحمد الرشيد مليين مدير المطبعة السلطانية، ومحمد الفاسي، مدير جامعة القرويين، فضلاً عن عدد من الشخصيات الفرنسية[4].

وعندما وصل السلطان محمد الخامس إلى مدينة طنجة كان في استقباله مندوبه هناك، وقام مندوب السلطان بتقديم ممثلي الدول الأجنبية وهم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والأميرال الإيطالي، احتشد أبناء المدينة وهم يرفعون اللافتات بتحية السلطان وبرهن الألوف المحتشدين للأجانب تعلقهم بالحكم العلوي[5].

كان أهم حدث في الزيارة الخطاب التاريخي الذي ألقاه السلطان محمد الخامس في العاشر من نيسان 1947 في طنجة أمام أعضاء الهيئة الدبلوماسية وأعيان المدينة وكبار

---

(1) نعمة السعيد، المصدر السابق، ص102

(2) إحسان حقي، المصدر السابق، ص173

(3) أحمد عسة، المصدر السابق، ص243

(4) محمد العلمي، محمد يوسف، ص63.

(5) عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ص353

الشخصيات الرسمية والاجتماعية المغربية والفرنسية والإسبانية الذين حضروا لاستقبال السلطان وكان في مقدمتهم المقيم العام الفرنسي[1] فضلاً عن وفود تمثل حزب الاستقلال وحزب الإصلاح وحزب الوحدة المغربية[2]

ذكّر السلطان محمد الخامس المغاربة بالأسباب التي أضاعت مجدهم وحقوقهم ومن أهمها تفشي الجهل والظلم وخرق الصفوف، والتمس دعا إلى محاربة تلك العوامل وسد التفرقة وأكد على المقومات الإسلامية التي وحدت العرب والمسلمين وحضر ميلاد الجامعة العربية للمدح والإطراء[3]

أكد محمد الخامس في خطابه على وحدة الأراضي المغربية وضرورة دمج المناطق المجزأة وهي سبتة وطنجة في مطالبته بعودة مدينة طنجة، وأكد كذلك على التضامن العربي[4]

وتعهد السلطان بالدفاع عن حقوق المغاربة وتحقيق أمانيهم بقوله **"إن حق الأمة المغربية لا يضيع ولن يضيع فنحن بعون الله وفضله على حفظ كيان البلاد ساهرون ولضمان مستقبلها الزاهر المجيد عاملون، ولتحقيق تلك الأماني التي تنعش قلب كل مغربي سائرون"**[5]

---

(1) عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص96؛ Bernard Stephen , Op Cit., P 57

(2) محمد الدصري، المصدر السابق، ص274

(3) [illegible]، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية [illegible]، دراسات في تاريخ العلاقات الدولية، [illegible] المغرب، 2006، ص60.

(4) عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص97.

(5) للمزيد من التفاصيل عن خطاب السلطان ينظر: عبد المجيد العروي وآخرون، في النهضة والتراكم دراسات في تاريخ المغرب والنهضة العربية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1986، ص[illegible]؛ عبد الكريم الفيلالي، المصدر السابق، ص160-165؛ محمد العلمي، المصدر السابق، ص63-64.

كان محمد الخامس قد أثناء الخطاب وافق على طلب المقيم الفرنسي (لابون) على إضافة عبارة شكر وعرفان لفرنسا فيه. وبعد نقاش دار بينهما أضيفت العبارة لاتية إلى نهاية الخطاب "نظروا إلى العالم المتمدن، واستلهموا من معارفه وسيروا على الدرب الذي سار عليه الرجال الذين نمو العالم المتمدن واستعملوا في ذلك تعليمه وقيم الدول الصديقة وخاصة الفرنسيين المحبين للحرية الذين يسيرون بالبلاد نحو الازدهار"[1] ومع أن السلطان وافق على إضافة هذه العبارة، فإنه لم يقرأها عند إلقائه الخطاب ويبدو أنه لم يقرأها متعمداً وهي في نظر الفرنسيين الجزء المهم من الخطاب الذي يستحق الذكر[2] وبرر السلطان عدم قراءته للعبارة بأن الصفحات الموضوعة التي تحمل كلمات الدعاء الأخيرة قد كتبت كما لو كانت خاتمة الخطاب مما حال دون رجوعه إلى العبارة، ويعتقد جوليان الذي عاصر تلك الحقبة بأن تبرير السلطان كان مقبولاً ظاهرياً"[3].

وفي ضوء ما تقدم يتضح أن السلطان محمد الخامس قد تشكل لديه وعي ووضح رغبة المغاربة سلطاناً وشعباً في الوحدة والتحرر من السيطرة الفرنسية، ودعا إلى تعزيز الروابط بين جميع العرب في المشرق والمغرب وفي الوقت الذي كان فيه السلطان يحث شعبه على ضرورة الأخذ بأسباب التطور من الدول الغربية ومنها فرنسا فإنه كان يدعو إلى الرجوع إلى الالتزام بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، فقدرته الفائقة في السياسة يميز بين أغراض الاستعمار وحاجات البلاد من جهة وحرمة الدولة وتطلعات شعبه إلى الحرية والاستقلال من جهة أخرى.

أما عن موقف الإدارة الفرنسية من زيارة السلطان إلى طنجة، فإنها كانت قلقة من بث الزيارة، وأبدت غضبها وامتعاضها من الخطاب الذي ألقاه السلطان أثناء الزيارة[4].

---

(1) نقلاً عن أحمد عسه، المصدر السابق، ص217

(2) روم لاندو، أزمة المغرب الأقصى، ج2، ص 35-54

(3) شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص197

(4) دوجلاس أشفورد، المصدر السابق، ص93

وتأكيده على حقوق الشعب المغربي المشروعة ورغبته في تحقيق الاستقلال وعلى الروابط الدينية والثقافية للمغرب مع الأمة العربية فضلاً عن تأكيده بأن المغرب لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون جزءاً من فرنسا ولا يمكن أن يرتبط مستقبله بمستقبل فرنسا، وهذا يعني رفضه فكرة الاتحاد الفرنسي التي دعت إليها الإدارة الفرنسية في المغرب[1].

ومن الأسباب المهمة التي أدت إلى قلق الإدارة الفرنسية تجاه زيارة السلطان عدم تعرضه في الخطب إلى الدور الحضاري لفرنسا في المغرب وتجاهله الإشارة إلى أي دور للإدارة الفرنسية في المغرب على الرغم من النص الذي قدّمه المقيم الفرنسي للسلطان[2].

عدّت الحكومة الفرنسية خطاب السلطان محمد الخامس تحدياً وتحدٍّ لها وخرقاً للمعاهدة التي تربط بين البلدين[3]، وأخبرت الحكومة البريطانية برقية بعثها السيد مانوت (Manot) القنصل العام الانكليزي في طنجة إلى لندن في 12 نيسان 1947 عن تأكيد السلطان في كلمته أمام ممثلي الدول الأجنبية في طنجة على حق الشعب المغربي في الحرية، وأنه أكد على الحاجة إلى وحدة العالم الإسلامي[4].

أرسلت برقية من السيد (تـايعن regan) السفير الأمريكي في 15 نيسان 1947 بباريس أخبر فيها حكومته أن الحكومة الفرنسية غير راضية تماماً عن خطاب السلطان في طنجة، واستدعت المقيم العام الفرنسي للتشاور معه بشأن الخطاب، وطلبوا منه أن يتقصى التوضيحات منه عن مضمون الخطاب[5]، وكان المقيم (لابون) برر موقفه أمام

---

(1) محمد بن حمو، محمد الخامس بطل التحرير، الندوة الدولية حول محمد الخامس السلطان الوطن، الرباط، مطبعة رباط الفتح، 1987، 229.

(2) علال الخديمي، المصدر السابق، ص163.

(3) علال الخديمي، المصدر السابق، ص163.

(4) P.R.O.F.O. 37, 3985 Telegram From Mr Manol, Tangier, April, 12th 1947

(5) R.G.B.F.n 880, 00/4-15470 From Paris, To Secretory Of April, 15,1947

الحكومة لن تستطيع خدعه بعد حذف من خطابه في طنجة الجملة المتعلقة بالتعاون الفرنسي المغربي[1].

وفي هذا السياق قدم (جورج بيدو) وزير الخارجية الفرنسي حملة تهديد واحتجاج قوية ضد السلطان محمد الخامس، وقد أبلغ بيدو السيد (بيدوت Bidault) السفير البريطاني في موسكو في 23 نيسان 1947 بأن الحكومة الفرنسية تنوي في القريب العاجل إجراءات قوية ضد السلطان، رداً على تصريحاته القومية الأخيرة في الخطاب[2].

يتضح مما تقدم، أن الإدارة الفرنسية كانت ترفض كل دعوة إلى استقلال المغرب، ووقفت بكل قوة ضد النشاط الوطني للسلطان والوطنيين المغاربة، وشكلت زيارة السلطان إلى مدينة طنجة وخطابه التاريخي الذي ألقاه بداية لتحول كبير في العلاقات الفرنسية المغربية، وذلك عن طريق مطالبته بشكل علني باستقلال المغرب والتأكيد على وحدة أراضيه والانضمام للجامعة العربية. كل ذلك شكل تحدياً

ثالثاً: اشتداد الصراع بين المقيم العام الفرنسي والسلطان محمد الخامس وبداية الأزمة المغربية عام 1951.

أسهمت عوامل عدة في التمهيد لأزمة عام 1951 بين فرنسا من جهة والسلطان محمد الخامس والحركة الوطنية من جهة أخرى. ومن أهم تلك العوامل زيارة السلطان التي قام بها إلى طنجة في 9 نيسان 1947، إذ كانت هذه الزيارة تحمل دلالات سياسية كبيرة، يأتي في مقدمتها إشعار الدول الكبرى التي تتولى إدارتها دولياً أن طنجة لا تزال وستبقى أرضاً عربية مغربية لا يمكن وضعها في طي النسيان، فضلاً عن أنها محاولة

---

(1) إحسان حقي، المصدر السابق، ص175

(2) F.O. [illegible] 985 Telegram From Moscow to Foreign Office, April 2[illegible] 19[illegible]

لتحدي فرنسا التي تفرض هيمنتها على المغرب[1]، وكان لهذه الزيارة دور كبير في زيادة التقارب بين السلطان والحركة الوطنية المغربية، الأمر الذي أثار سخط المقيم العام الفرنسي في الرباط الجنرال جوان ضد السلطان شخصياً، وضد حزب الاستقلال بشكل عام[2].

ومن الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة قلق الإدارة الفرنسية على الوجود الفرنسي في المغرب، بعد إظهار السلطان محمد الخامس لميوله الوطنية عن طريق توثيق علاقاته مع أبناء الشعب المغربي، وتقريب الوطنيين المغاربة[3]، واستشارتهم في أمور الدولة المختلفة ودعوتهم لحضور حفلات القصر الرسمية والاعتراف بأحزابهم وهيئاتهم الوطنية في أغلب المناسبات في الوقت الذي كانت فيه الإدارة الفرنسية تتجاهل تلك الأحزاب، وتعدها تجمعات غير شرعية، هدفها خلق الاضطرابات بالأمن العام[4] لهذا قررت الحكومة الفرنسية العمل على معاداة السلطان والحركة الوطنية عن طريق مقيمها في المغرب الجنرال جوان الذي وصل إلى المغرب في 14 أيار 1947، واتصف بشخصيته العسكرية المتشددة، ومواقفه المتشددة مع السلطان والحركة الوطنية فكان وصوله ابتداءً لمرحلة جديدة من الصراع بين الإدارة الفرنسية والسلطان محمد الخامس[5].

---

(1) ظاهر محمد صكر، أزمة السياسة في المغرب عام [illegible]، دراسة في ضوء الوثائق [illegible]، المجلة التاريخية المغاربية، تونس، العدد 77-78، 1995، ص167

(2) محمد العربي المساري، محمد الخامس من سلطان إلى ملك، دار جداول للنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص[illegible]

(3) كفاح كاظم الجرعلي، حزب الاستقلال، ص266

(4) [illegible] رقم [illegible] 1946 [illegible] مكتبة [illegible] في الرباط في [illegible] 1950، ص[illegible]

(5) عبد الجليل مرعل، المصدر السابق، ص97

وفي هذا المجال وضعت الحكومة الفرنسية للجنرال جوان خطة أرادت من ورائها تأكيد النفوذ الفرنسي، وصرف السلطان والزعماء الوطنيين عن فكرة المطالبة بالاستقلال والانضمام إلى الجامعة العربية[1] وكانت خطة جوان ترمي إلى إدخال نظام الجماعة نظام تتقاسم فيه المغاربة والفرنسيون تسيير شؤون البلاد وذلك طبقاً لتنظيمات جديدة تحكم المغرب تحوله إلى حكم مزدوج السيادة على أن يتقاسمها أعضاء الجالية الفرنسية بالتساوي مع المواطنين المغاربة[2] مما شكل انتهاكاً كبيراً لحقوق المغاربة في ذلك المجلس، إذ كيف تساوي عدد ممثلي الفرنسيين وهم قلة، مع عدد من يمثلون سكان المغرب الذين يبلغ عددهم التسعة ملايين نسمة في تلك المدة[3].

وتنفيذاً لمشروعه الرامي إلى إخضاع المغرب إلى سيادة مشتركة، اتجه جوان إلى تنظيم انتخابات مجالس البلديات يشارك فيها عدد متساوٍ من المغاربة والفرنسيين مع بقاء السلطة الفعلية بيد الفرنسيين[4] وهو ما أفقد السلطان محمد الخامس استقلاليته في الاجتماعات التي كان عليه أن يعقدها بالاشتراك مع المسؤولين الفرنسيين، وأدخل جوان ممارسة اجتماع المجلس الذي ضم الوزراء المغاربة ورؤساء مديريات الفرنسيين مناقشة القرارات السياسية المهمة بعد أن تتم صياغتها في مقر المقيم العام[5].

وتضمن البرنامج الذي تقدم به المقيم العام جوان للسلطان محمد الخامس، تسهيل هجرة الفرنسيين إلى المغرب، والسيطرة على الاقتصاد المغربي عن طريق استثمار رؤوس الأموال الفرنسية في الشركات، وجعل الاقتصاد المغربي متمماً لاقتصاد فرنسا[6]

---

(1) علال الفاسي، حديث المغرب في المشرق، مطبعة العالمية، القاهرة، 1956، ص102

2) Jamil M.A Bun Nasr, A History Of The Maghrib, Cambridge, at The University Press, Printed in Great Britain, 1971, P 347

(3) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ج3 ص30.

(4) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص353

5) Jamil M.A Bun-Nasr, Op.Cit., P 348.

(6) عبد الجليل مرعل، المصدر السابق، ص98

وبدأ جوان يتدخل في تعيين موظفي الحكومة المغربية وعزلهم ويضاعف ضغوطه على السلطان لتوقيع الظهائر والمراسيم، الأمر الذي أدى إلى تأزم العلاقة بين السلطان والإدارة الفرنسية فوصلت إلى القطيعة بين الطرفين[1]. وقد بعث السلطان محمد الخامس برسالة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية في 13 كانون الأول 1949 وضح بها نقاط خلافه مع المقيم، وأكد على رغبته في تحديث البلاد غير أن الأجهزة الإدارية الفرنسية لم تعط جواباً على طلب السلطان بل قامت بتوزيع مناشير مكتوبة بخط اليد نسبت فيها إليه مثالب كاذبة تنال من سمعته لدى شعبه[2] ولم تقف الإدارة عند ذلك الحد بل إنها قامت بمحاولة لتسميم السلطان، ففي 28 أيلول 1948، حاولت الإدارة وضع السم للسلطان محمد الخامس في طعامه لكنه نجا من المحاولة بفضل فطنته، وحذاقة طبيبه الخاص[3].

وحدث تطور آخر على الصعيد الخارجي، أسهم في زيادة حدة الخلاف بين الإدارة الفرنسية والسلطان تمثل في محاولة فرنسا إلغاء قرار اللجنة السياسية للجامعة العربية الذي صدر في 20 آب 1950، الذي أقر مطالب الشعب العربي في دول شمال أفريقيا الداعية إلى الحرية والاستقلال، وطالب الدول العربية بالعمل على رفع المظالم الواقعة على هذه الشعوب[4].

---

(1) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص300-301.

(2) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى بناء الجدار السادس في الصحراء، ج1، د.م، د.ت، ص469.

(3) أحمد عسة، المصدر السابق، ص254.

(4) ظاهر محمد صكر، الأزمة السياسية في المغرب، ص168.

حثيث قريب من عقد تدويل القضية المغربية فسارعت إلى دعوة السلطان محمد الخامس لزيارة العاصمة الفرنسية، بهدف إقناع الرأي العام العالمي وجامعة الدول العربية أنها على اتفاق وتفاهم تام معه[1].

وصل السلطان محمد الخامس إلى باريس في 11 تشرين الأول 1950 وقدم مذكرة إلى الرئيس الفرنسي (فنسان أوريول Vincent Auriol 1947-1954) طالب فيها بتحرير السيادة المغربية وإشراك المغاربة في إدارة شؤون البلاد[2]، إلا أن جواب الحكومة الفرنسية تجاهل موضوع الاستقلال الوطني للمغرب وأكد على جوانب إصلاحية بحتة الأمر الذي جعل السلطان محمد الخامس يقدم مذكرة أخرى إلى الحكومة الفرنسية، طالب فيها صراحةً بإلغاء معاهدة الحماية لعام 1912، وإبدالها بمعاهدة تحالف مع الاعتراف التام باستقلال المغرب[3]، إلا أنه لم يحصل إلا على الوعود الكاذبة، فترك باريس في تشرين الثاني 1950 وعاد إلى بلاده معلناً عدم حصول اتفاق بينه وبين الحكومة الفرنسية[4]، وبذلك انتهت زيارة السلطان من دون تحقيق أهدافها[5]. بل إنها عمقت الخلافات بين السلطان محمد الخامس والإدارة الفرنسية التي يرأسها المقيم جوان، وكذلك زادت من تقارب السلطان والحركة الوطنية المغربية ولاسيما حزب الاستقلال[6]

---

(1) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم 6/15 [illegible]، تقرير المفوضية الملكية العراقية في الرباط في 27 [illegible] 1950، و40، ص44.

(2) محمد العلمي، المصدر السابق، ص68.

(3) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص339-340.

(4) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم 6/15 [illegible]، مذكرة المفوضية العراقية في باريس في [illegible] تشرين الثاني 1950، و55، ص75.

(5) عبد الجليل مرعي، المصدر السابق، ص202؛ جريدة الحرية، تونس، العدد 463، 21 كانون الثاني 1951.

(6) شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص409؛ عبد الفتاح مصطفى، المصدر السابق، ص130.

جاءت جلسة المجلس الشورى لتزيد من تأزم العلاقة بين الإدارة الفرنسية والسلطان محمد الخامس. إذ عقد المجلس الشورى اجتماعاً في 5 كانون الأول 1950، لمناقشة ميزانية عام 1951[1]. وفي أثناء الجلسة ندد محمد الغزاوي رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة المغربية بالإدارة الفرنسية محملاً إياها تردي الأوضاع الاقتصادية في المغرب ومشيراً إلى سيطرة الجالية الأوروبية على مقدرات الدولة كافة[2]. وانتهى هذا الاجتماع بطرد الجنرال جوان محمد الغزاوي وانسحاب أعضاء المجلس من الوطنيين المغاربة احتجاجاً على طرد الغزاوي[3].

ثم دعا السلطان محمد الخامس في 16 كانون الأول 1950 أعضاء المجلس الشوري المنسحبين من الاجتماع فأطلعوه على ما حدث أثناء الاجتماع وعلى ما تعرضوا له من أجل الدفاع عن مصلحة البلاد. وعدّ الجنرال جوان استقبال السلطان لهم إهانة له، لذلك بدأت الإدارة الفرنسية تدبير خطتها لعزل السلطان محمد الخامس[4].

في ضوء ما تقدم يتضح أن الإدارة الفرنسية كانت تهدف إلى تكريس السيطرة السياسية والاقتصادية على المغرب والانتقال به من مرحلة الحكم المباشر إلى الاندماج في الاتحاد الفرنسي واستعملت وسائل الضغط السياسي على السلطان محمد الخامس لفك الارتباط بينه وبين حزب الاستقلال، إلا أن السلطان لم يخضع لمطالب الإدارة، ورفض المشاريع الإصلاحية التي تقدم بها المقيم العام الفرنسي (جوان)، ولاسيما مشروع انضمام المغرب إلى الاتحاد الفرنسي، وبدأ السلطان يدعو إلى استقلال المغرب بشكل علني وازداد التقارب بينه وبين حزب الاستقلال الأمر الذي أدى إلى اشتداد خلافه مع الإدارة الفرنسية وممثلها المقيم العام (جوان) فبدأت الإدارة بإعداد العدة للإطاحة بالسلطان.

---

(1) روم لاندو، محمد الخامس، ص71.

(2) علال الفاسي، حديث المغرب في المشرق، ص104.

(3) ماهر محمد صكر، الأزمة السياسية في المغرب، ص69.

(4) صلاح العقاد، المغرب العربي، ص409؛ Bernard stephen, Op.Cit., P. 82.

المبحث الثالث

دور الإدارة الفرنسية في خلع السلطان محمد الخامس 1953

بدأت الإدارة الفرنسية بتنفيذ مخططها الرامي إلى خلع السلطان محمد الخامس عن طريق مقيمها (جوان) بعد أن أخفقت في مساعيها للتأثير عليه لإنهاء الارتباط بينه وبين حزب الاستقلال[1]. وواجهت الإدارة الفرنسية مشكلة في تنفيذ مؤامرة عزل السلطان، إذ لم تتمكن من مواجهته بشكل مباشر لأنه كان منصباً بمعاهدات دولية تعترف بسيادته[2]. لذا خططت الإدارة الفرنسية لتهيئة عناصر مغربية للضغط على السلطان لكي يتبرأ من حزب الاستقلال ويندد به، فاستعان المقيم العام (جوان) بعدد من الأشخاص الموالين للإدارة الفرنسية وفي مقدمتهم التهامي الجلاوي[3]، الذي كان يتمتع بنفوذ واسع في مراكش وطلب منه أن يمنع أتباعه من مراجعة السلطان في شؤونهم ومشاكلهم وعدم تقديم شكاواهم إليه، والامتناع عن تقديم الهدايا له في المناسبات العامة[4].

نظمت الإدارة الفرنسية زيارات عدة للتهامي الجلاوي إلى أغلب مدن المغرب ونواحيه ولاسيما التي يسكنها البربر[5]، وأقيمت له مهرجانات في المناطق التي زارها والتي حضرها المقيم العام الجنرال (جوان) بنفسه، ووزع أثناءها الأوسمة على رؤساء

---

(1) Jamil , ABUN , Nasr , Op.Cit., P 374

(2) روم لاندو، محمد الخامس، ص72.

(3) التهامي الجلاوي: هو زعيم بربري ولد عام 1879، كان يتمتع بنفوذ كبير بين قبائل الأطلس وكان يمتلك ثروات ضخمة له علاقات وطيدة مع السلطات الفرنسية في مراكش وهو من ألد المعادين للسلطان محمد الخامس وحزب الاستقلال كان له دوراً كبيراً في نفي السلطان محمد الخامس. ينظر: إبراهيم ياسين، جنوب مراكش تحت حكم الفرنسيين والقادة الجلاويين، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط 2003، ص127.

(4) ماهر محمد صكر، الأزمة السياسية في المغرب، ص70.

(5) صلاح العقاد، المغرب العربي من الاحتلال الفرنسي حتى التحرر القومي، ص230.

للناس بهدف تعزيز ولائهم لفرنسا وتقوية مكانة الكلاوي، وطلب من قادة كل منطقة تأييدهم للكلاوي في معارضته للسلطان وحزب الاستقلال(1).

وقامت الإدارة الفرنسية بمنح الكلاوي مبالغ مالية كبيرة نظراً لتعاونه معها منذ بداية فرض الحماية الفرنسية على المغرب، فضلاً عن امتلاكه مساحات شاسعة من الأراضي التي قدرت بـ 25000 هكتار، لذلك فإنه كان متحمساً لتنفيذ مؤامرة الإدارة الفرنسية لخلع السلطان محمد الخامس(2).

قام الكلاوي بتحشيد أفراد القبائل الموالية له، وتحريضها على القيام بتظاهرات ضد السلطان لإثارة الاضطرابات في البلاد تمهيداً لتنفيذ مخطط الإدارة الفرنسية لخلع السلطان محمد الخامس(3).

استعانت الإدارة الفرنسية أيضاً بشيوخ الزوايا والطرق الصوفية، لتنفيذ مخططها بخلع السلطان محمد الخامس، فقد جددت فرنسا الاهتمام بالزوايا والطرق الصوفية(4) وحرصت على إحياء أدوارها واستقطاب شيوخها للتدخل في الشؤون السياسية بهدف إعطاء الشرعية للوجود الفرنسي والحد من نفوذ الحركة الوطنية واستهداف السلطة الروحية للسلطان(5).

قدم عدد من شيوخ الزوايا للإدارة الفرنسية خدمات عديدة تمثلت في إضفاء المشروعية على الوجود الفرنسي في المغرب، ذلك أن العديد من شيوخ الزوايا عدّوا

---

(1) محمد عبد الغني جلاب، المصدر السابق، ص94.

(2) أحمد عبيد، المصدر السابق، ص274-275.

(3) صلاح العقاد، المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ص409.

(4) Jamil , ABUN , Nasr , Op.Cit., P. 376

(5) مصطفى الريس، ملاحظات أولية حول علاقة شيوخ الزوايا بالاحتلال الفرنسي في الخمسينيات عن طريق صحيفة (الوداد)، مجلة المناهل، المغرب، العدد 89-90، 2011، ص277.

فرنسا لم تعد تحمي المغرب، وإنما هي مكلفة فقط بإدخال الإصلاحات الضرورية وحماية النظام كما هو منصوص عليه في معاهدة الحماية[1]

كان من أبرز شيوخ الزوايا الذين تعاونوا مع الإدارة الفرنسية سلفاً في مؤامرة عزل السلطان الشيخ عبد الحي الكتاني[2]، رئيس اتحاد جمعية الطرق الدينية بشمال إفريقيا، وكان هذا الشخص من أشد المعادين للحركة الوطنية المغربية والسلطان محمد الخامس، ويكشف عن موقف الزوايا تجاه الحركة الوطنية في قوله: **"إننا رأينا الأحزاب المتطرفة بالغت بالتهجم علينا والتنكيل بنا وبث شعوذتهم حتى لدى صغار التجار ويأمرونهم بالتمرد على النظام القائم الذي نجد فيه أنه في السلامة وهناء الإنسانية، ويأمرونهم بإقفال الدكاكين يوم الجمعة ويلقنونهم المبادئ الهدامة وتركوا بيوت الله خالية والزوايا فارغة واشتغلوا بما لا يرضي الله، لذا رأيت من الواجب تكوين جبهة دينية تحارب اللادينيين وتكون نهضة دينية تتماشى مع تعاليم الإسلام"**[3].

هكذا تمكنت الإدارة الفرنسية من سحب العديد من القواد والباشوات المؤيدين لها، وفي مقدمتهم التهامي الكلاوي باشا مراكش لتقديم مؤامرة خلع السلطان محمد الخامس، وتمكنت أيضاً من كسب عدد من العلماء وشيوخ الزوايا، بزعامة الكتاني عن طريق منحهم امتيازات مادية ومعنوية واسعة، وفسحت المجال لهم للتدخل في الشؤون السياسية، وكان لهؤلاء دور كبير في مساعدة الإدارة الفرنسية لتنفيذ مخططها الهادف إلى خلع السلطان، وارتكزت الإدارة عليهم في تنفيذ مخططها لما كان لهم من نفوذ مادي

---

(1) المصطفى الريس، المصدر السابق، ص278

(2) عبد الحي الكتاني هو شيخ الطريقة الكتانية إحدى الطرق الصوفية المنتشرة في المغرب، ثار أخوه محمد الكتاني ضد السلطان عبد الحفيظ فحكم عليه بالإعدام، ومن هنا بدأ عبد الحي يكن العداء للسلطان محمد الخامس فتعاون مع الفرنسيين حتى جعلوه من أكبر الدعاة في المغرب ضد السلطان محمد الخامس والوطنيين. ينظر: أحمد عيسى، المصدر السابق، ص257

(3) نقلاً عن: مصطفى الريس، المصدر السابق، ص284

والروحي في المغرب، وكونت منهم جبهة مضادة للحركة الوطنية المغربية ولملك السلطان محمد الخامس.

مهدت الإدارة الفرنسية لتنفيذ مخططها الرامي إلى خلع السلطان محمد الخامس باستحصال موافقة الحكومة الفرنسية في 21 كانون الأول 1950، فبعث المقيم العام جوان أحد موظفيه إلى باريس حاملاً رسالة منه إلى مجلس الوزراء الفرنسي يطلب فيها تخويله صلاحية إجبار السلطان محمد الخامس على إقصاء الوزراء المعروفين بميولهم الوطنية، ومصادرة أعضاء حزب الاستقلال في جميع أنحاء المغرب وقد وافقت الحكومة الفرنسية على طلب المقيم العام[1].

بعد أن حصلت الإدارة الفرنسية على موافقة الحكومة الفرنسية على خطتها لعزل السلطان التقى المقيم العام جوان بالسلطان في 26 كانون الثاني 1951 وطلب منه إصدار بيان يستنكر فيه أعمال حزب الاستقلال[2]. فأجابه السلطان قائلاً **"بأنه لا يمكن استنكاره لأي حزب بصفته سلطاناً فهو فوق جميع الأحزاب"**[3].

وأضاف السلطان قائلاً **"إذا كان حزب الاستقلال قد ارتكب جرماً فعليكم محاسبته على ما اقترف"** فرد الجنرال جوان على ذلك بتوجيه إنذار للسلطان **"إن رد عظمتكم غير مقبول، وأمامكم إما أن تدينوا حزب الاستقلال أو تتنازلوا عن العرش، وإلا فسأعزلكم بنفسي، سأغادر البلاد الآن إلى واشنطن، ولديكم الوقت الكافي للتفكير ملياً فيما طلبت إليكم تنفيذه، وسنرى عند عودتي ما يجب عمله"**[4].

---

(1) عبد العزيز بن عبد الله، حيثيات الجوانب البطولية محمد الخامس، الندوة الدولية حول محمد الخامس السلطان الرائد، الرباط: جمعية رباط الفتح، 1987، ص164.

(2) شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص412.

(3) نقلاً عن: صلاح العقاد، المغرب العربي، ص409.

(4) نقلاً عن: روم لاندو، أزمة المغرب الأقصى، ج2، ص 63؛ Bernard, Op.Cit., P 67

عاد المقيم العام الجنرال جوان من سفرته إلى واشنطن والتقى بالسلطان محمد الخامس في 12 شباط عام 1951 وطلب منه إقالة الوزراء الوطنيين من الحكومة فقام السلطان بإقالة الوزراء بأكملهم مثيراً بذلك حفيظة الجنرال جوان الذي قام في اليوم التالي بإرسال الكولونيل (Kloz) وهو أحد المستشارين في الإدارة الفرنسية إلى القصر السلطاني وطلب من السلطان التوقيع على مشاريع الإصلاح التي رفض توقيعها لتعيين مرشحي الإدارة لملء مناصب الشاغرة وشجب الشيوعية والتبرؤ من حزب الاستقلال[1]

رفض السلطان محمد الخامس مطالب الإدارة الفرنسية ولاسيما التنديد بحزب الاستقلال[2]

في ذلك الوقت كانت الإدارة الفرنسية استكملت استعداداتها لتنفيذ مؤامرة بالتعاون مع الكلاوي، وأدى الضابط الفرنسي بونيفاس (Boniface) المسؤول العسكري في الدار البيضاء دوراً مهماً في تخطيطها وتنفيذها[3] وذلك باتخاذه أساليب عدة تمهيداً للمؤامرة كان أهمها تحريض الكلاوي للتهجم على السلطان، وإعداد عرائض جماهيرية ضده وشراء ذمم قبائل البربر لاستحصال تواقيع رجالها عليها بالتنسيق مع المراقبين المدنيين (وهم حكام مدن ونواحي)، وتمكنت الإدارة بمساعدة الكلاوي من الحصول على توقيع عدد كبير من أفراد القبائل التي لا تعي حجم المؤامرة ضد السلطان وحزب الاستقلال[4].

ولاستكمال الخطة قامت الإدارة الفرنسية بتحريك وسائل إعلام الاستعمار لتحريض الرأي العام ضد السلطان وحزب الاستقلال عن طريق بث الإشاعات بشأن

(1) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، ج1، ص480

(2) روم لاندو، محمد الخامس منذ اعتلائه العرش، ص77

(3) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص101

(4) شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص113

بين السلطان والشيوعية وتصوير الجلاوي بأنه يحظى بتأييد المجتمع المغربي وفي مقدمتهم الباشوات والقادة والعلماء الذين يرغبون بنوع من التوازن بينه وبين السلطان محمد الخامس[1]

قامت الإدارة بتحريك قبائل البربر والفرسان للزحف نحو مدن الرباط وفاس وسلا وإظهاره كأنها ثورة يقوم بها البربر ضد حكومة المخزن، وذلك لتوفير المسوغ اللازم لإنزال القطعات العسكرية الفرنسية في تلك المدن[2].

دخل رجال القبائل أطراف المدن الثلاثة ووقفوا في يوم ١٠ شباط ١٩٥١ ومن ثم دخل زعيمهم الجلاوي الرباط، وأقام في دار المقيم العام (جوان)[3]

وحلت القوات الفرنسية مدن الرباط وفاس وسلا في يوم 21 شباط 1951، وأقامت بها مواقع في كل منها وأحاطت بالقصر السلطاني وقصر ولي العهد بذريعة حماية السلطان وعائلته من ثورة البربر وأوعزت الإدارة الفرنسية إلى فرسان القبائل بالتظاهر في فاس وهم يحملون الأعلام الفرنسية وتحالفهم دليلاً على الولاء لفرنسا[4]، ولكن من الواضح أن هدف الإدارة هو إرسال رجال القبائل إلى الرباط وسلا، لأنها معاقل حزب الاستقلال وكذلك أرادت إجبار العلماء الذين على تنحية السلطان محمد الخامس[5]

استمرت الخلافات بين الإدارة الفرنسية والسلطان محمد الخامس، حتى يوم 25 شباط 1951 عندما استدعت الإدارة الفرنسية محمد المعمري رئيس التشريفات السلطانية، وسلمته قائمة بشروطها وأبلغته إذا رفض السلطان التوقيع عليها في غضون

(1) Bernard , Op Cit , P 84.

(2) عبد الفتاح مصطفى، المصدر السابق، ص131

(3) روم لاندو، محمد الخامس منذ اعتلائه العرش، ص79

(4) جريدة الحرية، تونس، العدد 144، شباط 1951.

(5) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص396

سيحيى معناه عزله عن العرش وبها أخذت صفة لنفيه خارج البلاد[1]، وبعد انتهاء مدة الاستعجال اضطر السلطان التوقيع على تلك الشروط من دون أن يذكر في تصريحه حزب الاستقلال[2].

باشرت الإدارة الفرنسية حملة اعتقالات واسعة شملت قادة حزب الاستقلال البارزين في يوم 26 شباط 1951 وكان من بينهم كل من محمد اليزيدي، عمر عبد الجليل، ومهدي بن بركة[3]، والتزم هؤلاء الهدوء في تلك المدة لأنهم أدركوا أن أي نشاط أو نشاط يقومون به ضد الإدارة ستعقبه حملة اعتقالات أخرى[4].

وفي خضم تلك التطورات صادق السلطان محمد الخامس على مشروع قانون العقوبات الذي أعدته الإدارة الفرنسية في حزيران عام 1951، وأنه من جانب آخر رفض توقيع ظهير ينص على تأسيس مجالس منتخبة فرنسية – مغربية في المناطق المدنية وكان نتيجة ذلك أن تُركت فكرة السيادة المشتركة معلقة، وألغي دمج المغرب بالاتحاد الفرنسي[5].

استمرت الأزمة السياسية على الرغم من السياسة التي اتبعتها الإدارة الفرنسية بعزل السلطان محمد الخامس والحد من نشاط حزب الاستقلال، إلا أن تحالف السلطان والوطنيين ازداد قوةً، والتفت جماهير المدن حول راية حزب الاستقلال[6]، واستمرت السياسة الفرنسية ضد السلطان والحركة الوطنية، لذلك اتخذت الحكومة الفرنسية قراراً

---

(1) [illegible] تقرير [illegible] بمكتبة [illegible] في الرباط بتاريخ [illegible]، ص51.

(2) جريدة [illegible]، تونس، العدد 52، [illegible] آذار 1951.

(3) شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص411.

(4) Bernard, op. Cit., P. [illegible].

(5) Ibid., P. 208.

(6) دوجلاس أشفورد، المصدر السابق، ص9[illegible].

في 28 آب 1951، بتعيين المقيم العام الجنرال جوان[1]، وعينت فرنسا أوغسطين جيوم Augustin Guillaume[2] مقيماً عاماً في المغرب.

لم تختلف سياسة المقيم العام الجديد (جيوم) عن سابقه، فقد واصل سياسة التهديد للوطنيين والسلطان تمهيداً لتنفيذ مخطط الإدارة الفرنسية بخلع السلطان الذي بدأه جوان[3]، واستمرت سياسة التهديد ضد السلطان والحركة الوطنية حتى أخذت نطاقاً أوسع مما كانت عليه في عهد جوان، واستمر تدخل الإدارة الفرنسية في شؤون المخزن على نحو مستمر ولاسيما في مسألة تعيين ممثلي السلطان المحليين وفي تأليف مجلس الحكومة وزادت أعداد المعتقلين بشكل كبير وشملت علماء الدين[4].

وارتكبت الإدارة الفرنسية مجزرة كبيرة في مدينة الدار البيضاء، قتل فيها عدد من المواطنين في شباط عام 1952 وذلك بسبب رفعهم شعارات تطالب بالاستقلال أمام وفد الأمم المتحدة الذي وصل المغرب في شباط 1952، وسوغ المقيم العام هذا التصرف في أثناء مقابلته السلطان، بأن عدداً من أبناء الشعب المغربي ويقصد بهم الجلاوي وأتباعه اتهموه بالتساهل وعدم استعمال الشدة والحزم مع القصر السلطاني[5].

لكن رد السلطان على المقيم جيوم "**إن الأسباب التي أدت إلى خروج الشعب المغربي للتظاهر ضد الإدارة الفرنسية ترجع إلى سياسة العنف وتقييد الحريات التي**

---

(1) صلاح العقاد، تاريخ المغرب العربي، ص[illegible].

(2) جيوم: هو ضابط فرنسي تقلد مناصب سياسية وعسكرية وإدارية عدة، كان يتكلم اللغة العربية والبربرية، وعمل في المغرب في الشرطة [illegible]، وندد بالحركة الوطنية المغربية ونعتها بالتعصب الديني والعنصري، استعان بالجلاوي والكتاني لخلع السلطان محمد الخامس عام 1953. ينظر: عبد الوهاب بن منصور، قادة المغرب [illegible] المطبعة الملكية، الرباط 1968، ج1، ص240.

(3) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، ص521.

(4) عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص42.

(5) أحمد [illegible]، المصدر السابق، ص265-266.

تمارسها الإدارة ضد أبناء الشعب، وعدم وجود حكومة وطنية ذات سلطة حقيقية تحقق مطالب الشعب، وتحول المغرب من فضاء منظم، فضلاً عن انعدام المؤسسات الديمقراطية التي تضمن حقوق الأفراد والجماعات. وما دام الأمر كذلك كيف تريد أن لا تسير الأمور من سيء إلى أسوء"[1]

إن الصراع المغربي الفرنسي توسع بشكل كبير أثناء المدة التي أصبح فيها الجيوم مقيماً عاماً في المغرب، فقد وجد السلطان محمد الخامس أن فرنسا لم تبد أي اهتمام بمسألة السيادة الوطنية المغربية على المستوى المحلي والدولي، فضلاً عن أنها لم تعد تستشير حكومة المغرب في أية مسألة تخص المغرب بما في ذلك القرارات الدولية ذات الصلة بمستقبل البلاد[2].

حاول السلطان محمد الخامس أن يفتح باب المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وقدم مذكرة إلى الرئيس الفرنسي أوريول عن طريق المقيم العام في 20 آذار 1952 تضمنت مقترحات عدة أهمها: أن تقبل فرنسا مبدأ التفاوض مع حكومة المغرب بشأن موضوع الحماية، وأن يسبق هذه المفاوضات تحقيق بعض الإصلاحات الفردية لا سيما فيما يتعلق برفع القيود عن الحريات العامة، والسماح للمغاربة بتأليف النقابات وأن يترك للسلطان حرية تأليف حكومة مغربية تضم شخصيات كفوءة وتتمتع بالصلاحيات اللازمة[3]. في الوقت نفسه أصدر حزب الاستقلال بياناً أكد فيه الاعتراف بمستقبل مصالح فرنسا في المغرب، وأن بالإمكان المحافظة عليها وضمانها بمعاهدة جديدة[4]، وهذا ما يؤكد توجه المغرب الدبلوماسي في فتح باب المفاوضات مع السلطات الفرنسية لحل القضية المغربية.

(1) نقلاً عن أحمد عسة، المصدر السابق، ص267.

(2) Bernard , Op Cit. P. 100.

(3) شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص422.

(4) كفاح كاظم الجرغلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب، ص74.

جاء جواب الحكومة الفرنسية على رسالة السلطان محمد الخامس في 17 أيلول 1952، بالرفض التام لمطالب السلطان[1] وتضمن الجواب بعض الإصلاحات الجزئية التي تعزز الوجود الفرنسي في المغرب، وتضمنت الإصلاحات على إنشاء مجالس بلدية داخل المدن على أن يكون للفرنسيين حق المشاركة فيها، وقدم بعض المقترحات لتنظيم القضاء، وبهذا تكون الحكومة الفرنسية أكدت أن الإدارة في البلاد يجب أن تكون ذات طابع مختلط يشترك فيه الفرنسيون والمغاربة[2].

رفض السلطان محمد الخامس المقترحات التي قدمتها الحكومة الفرنسية ووجه رسالة إلى الرئيس الفرنسي في 3 تشرين الأول 1952 أكد فيها عدم إمكانية قبول الإصلاحات الجزئية التي لا تهيئ للبلاد الحصول على الاستقلال[3].

ثم جاءت أحداث الدار البيضاء في 8 كانون الأول 1952، لتعمق الخلاف بين السلطان والحركة الوطنية من جهة والإدارة الفرنسية التي مثلها جيوم من جهة أخرى، فقد شهدت المدينة في ذلك اليوم تظاهرات كبيرة[4]، احتجاجاً على اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد[5]، على يد العصابات الفرنسية الإرهابية وبسبب قيام

---

(1) شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص423.

(2) عبد الكريم الفلالي، المصدر السابق، ص175.

(3) عبد الجليل بدر مرعي، المصدر السابق، ص45-46.

(4) مصطفى الشلاني، مفهوم المغرب العربي: تطوره وتجاربه، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد [illegible]، [illegible]، ص93.

(5) فرحات حشاد: زعيم نقابي تونسي، ولد في قرية العباسية في 2 شباط 1914، دخل المدرسة الابتدائية بقرية الكلابين عام 1920 وتخرج منها [illegible] حياته [illegible] عام 1946 عمل في الشركة التونسية للنقل البحري وأصبح عضواً في نقابتها [illegible] جامعة النقابات المستقلة في الجنوب عام 1945 وتحمل مسؤولية قيادة المقاومة الوطنية = عام 1952، اغتالت فرحات حشاد منظمة اليد الحمراء الفرنسية الإرهابية في [illegible] تشرين الثاني 1952. ينظر: عمر سعيدان، فرحات حشاد بطل الكفاح القومي والاجتماعي، تونس، 1969، ص24-35.

المتظاهرات وإعلان الإضراب العام للعمال في سائر المدينة، أقدمت الإدارة الفرنسية على إطلاق النار على المتظاهرين[1]، الأمر الذي أدى إلى حصول صدامات عنيفة بين المتظاهرين والقوات الفرنسية ذهب ضحيتها العشرات من المواطنين الأبرياء[2]، وقامت الإدارة الفرنسية بحل الاتحاد العام للنقابات المتحدة في المغرب وحزب الاستقلال والحزب الشيوعي[3].

في العاشر من كانون الأول 1952 نفذت الإدارة الفرنسية خطتها المعدة مسبقاً لتصفية الوطنيين، وقامت هذه الخطة التي وصفت بأنها أكبر حملة سياسية تنفذ في المغرب منذ عام 1944 على مزاعم وجود تواطؤ بين حزبي الاستقلال والحزب الشيوعي ضد أمن الدولة مما يستوجب القبض على قادة هذين الحزبين لاستعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد، وعلى هذا الأساس أصدرت الإدارة الفرنسية أوامرها بالقبض على جميع أعضاء حزب الاستقلال وحظر جميع الصحف الرسمية[4]، وقامت الإدارة بحملة اعتقالات أسفرت عن القبض على 400 من قيادات حزب الاستقلال والتنظيم النقابي وعدد من الشيوعيين[5].

استنكر السلطان أعمال العنف التي قام بها الفرنسيون، التي أدت إلى مقتل العشرات من المواطنين الأبرياء، واعتقال المئات من الوطنيين المعارضة، وقدم السلطان مذكرة احتجاج إلى الحكومة الفرنسية في 12 كانون الأول 1952 على سياسة المقيم العام

---

(1) عبد الحميد البرهمي، المغرب العربي في مفترق طرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص71.

(2) ابتسام سلمان سعيد، نشوء وتطور الحركة العمالية في المغرب، ص141.

(3) حسن سعدون عبد، الحزب الشيوعي ودوره السياسي في المغرب 1943-1956، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تكريت، كلية التربية، 2013، ص69.

(4) علال الفاسي، حديث المغرب في المشرق، ص33؛ عبد الفتاح الحرزجي، المصدر السابق، ص251.

(5) Bernard, Op.Cit., P 117.

الفرنسي (جيوم) وأعرب عن استعداده للدخول في مفاوضات لحل الخلافات مع فرنسا على أساس الاحترام المتبادل، وإلغاء معاهدة الحماية، وتأسيس حكومة وطنية"[1].

لم تستجب الحكومة الفرنسية لمذكرة السلطان، واستمر تصاعد حدة الصراع الفرنسي المغربي بعد الأحداث التي شهدها المغرب عام 1952 وتحددت عند الإدارة الفرنسية فكرة عزل السلطان محمد الخامس[2].

هكذا نجد، أن الإدارة الفرنسية كانت مصممة على عزل السلطان محمد الخامس وقامت بتهيئة الأجواء بالتعاون مع عملائها لتنفيذ مؤامرة خلع السلطان ونفيه خارج البلاد.

بدأت الإدارة الفرنسية بتنفيذ مؤامرة خلع السلطان محمد الخامس في وقت تزامن مع مغادرة شومان (Schuman) لوزارة الخارجية الفرنسية وتعيين جورج بيدو (Georges Bidault) بدلاً منه في 7 كانون الثاني 1953 وكان بيدو يتصف بأنه استعماري متطرف وأحد دعاة فكرة الحفاظ على فرنسا قوة استعمارية، وسبق له أن ساند تعيين الجنرال جوان مقيماً عاماً في المغرب، لذلك قوبل تعيينه بارتياح كبير في أوساط الإدارة الفرنسية[3].

نفذت عملية خلع السلطان محمد الخامس بإشراف (جيوم) المقيم العام وتوجيهه المباشر، وكان المسؤولون عن التنفيذ من الجانب الفرنسي هم، الضابط بونيفاس المندوب الإقليمي في الدار البيضاء، ومدير إدارة الداخلية مارسيل فالا Marcel Vala والعقيد جان لوكومبت Jean Lecompte في هيئة أركان المقيم العام، والعميد دي هوتكلوك Huberd،

---

(1) عبد الجليل مزعل سبتي، المصدر السابق، ص107-108.

(2) صلاح العقاد، تاريخ المغرب العربي، ص[illegible].

(3) شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص129.

Boniface القائد العسكري لإقليم مراكش الذي كان حلقة الوصل مع الكلاوي وسائر في التنفيذ جميع منتسبي الإدارة الفرنسية كل حسب اختصاصه[1].

استعانت الإدارة الفرنسية بشكل كبير بعملائها من المغاربة لتنفيذ المؤامرة، وفي مقدمتهم باشا التهامي الكلاوي باشا مراكش وأعوانه الإقطاعيون وزعيم الطريقة الكتانية عبد الحي الكتاني[2].

كان للكلاوي والكتاني دور كبير في مساعدة الإدارة الفرنسية لتنفيذ مؤامرة خلع السلطان، فقد دعا الكتاني بحقه في العرش[3] وفي 4 نيسان 1953، عقد مؤتمر لرجال الطرق الصوفية برئاسة عبد الحي الكتاني وشارك فيه الكلاوي وحضره عدد كبير من أصحاب الطرق الصوفية في دول المغرب العربي كافة، وانتهت في المؤتمر كلمات معادية للسلطان محمد الخامس[4] فيما ذهبت صحف الاستعمار الفرنسية تتعرض للسلطان بالانتقاد والهجوم، وتتهمه بعرقلة الإصلاحات التي تهدف إلى تقدم المغرب.

أما الكلاوي فقد كان له الثقل الأكبر في مساعدة الإدارة الفرنسية للإطاحة بالسلطان، إذ قام بجولات في جنوب المغرب بين القبائل وتمكن من إعداد عريضة تضمنت نحو 250 ألف توقيع من ضمنهم الباشوات والقواد طالبت بعزل السلطان، وفي 28 أيار 1953 سلم الكلاوي تلك العريضة إلى الجنرال (جوان)، وقام الأخير بتسليم العريضة إلى وزير الخارجية الفرنسي (بيدو) في 29 أيار 1953[5]، وبتوقيع هذه العريضة التي تسلمتها

---

(1) عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص157

(2) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص376

(3) Jamil M A Abun-Nasr, Op.Cit., P 376.

(4) روم لاندو، تاريخ المغرب الأقصى، ج2، ص105؛ Bernard, Op.Cit., P 147-148

(5) جمال سعدون عبد، المصدر السابق، ص70

(6) دوجلاس أشفورد، المصدر السابق، ص99

الإدارة الفرنسية، وأحالتها إلى وزارة الخارجية في باريس، لتكون المؤامرة دخلت مرحلتها النهائية.

واصل الكلاوي جهوده الرامية لعزل السلطان محمد الخامس، إذ عقد مع أتباعه اجتماعاً في 3 آب 1953[1] دعا فيه إلى ترشيح محمد بن عرفة[2] سلطاناً على المغرب، وفي اليوم نفسه قدّمت الإدارة الفرنسية إلى السلطان محمد الخامس وثيقة من الحكومة الفرنسية عُرفت في حينها بـ "بروتوكول" تجرد السلطان من صلاحياته كسلطان ومن حقوقه السياسية، وطلبت منه تحت الضغط والتهديد أن يوقع عليها، وأبلغ الجنرال جيوم، السلطان محمد الخامس وابنه الحسن الثاني بأن العلاقات بين الإدارة الفرنسية والقصر السلطاني قُطعت[3].

عقد الجنرال جيوم اجتماعاً مع الكلاوي في قصره بمراكش بحضور عدد من أتباعه من القواد والعلماء والشيوخ في 16 آب 1953، وعدد من كبار موظفي الإدارة المدنيين والعسكريين، وأعلن الكلاوي نقله الإمامة (إمارة المؤمنين) إلى محمد بن عرفة[4]، وهذا يعني تجريد السلطان محمد الخامس من نفوذه الديني[5].

---

(1) روم لاندو، محمد الخامس منذ اعتلائه العرش، ص97.

(2) محمد بن عرفة: هو محمد بن عرفة من أبناء السلطان الحسن الأول، كان مسناً فوق السبعين وكان شديد الطموح في السلطة، في شبابه تمتّ فيه علاقات مع الفرنسيين والألمان فقد رشّح نفسه ليكون خليفة السلطان بعد وفاة مولاي الحسن في 1912 وسعى لترشيح نفسه لدى الفرنسيين بعد خلع السلطان محمد الخامس في منتصف عام 1953، عُيّن ابن عرفة سلطاناً على المغرب في 20 آب 1953، تعرض [illegible] بعد الاستقلال في تشرين الثاني 1955 إلى مدينة نيس الفرنسية، وتوفي هناك عام 1976، ينظر: زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص409-410.

(3) المصدر نفسه، ص310.

(4) إبراهيم ياسين، المصدر السابق، ص425.

(5) عبد الجليل مرعل، المصدر السابق، ص123.

سافر المقيم العام (جيوم) على متن طائرة مدنية إلى باريس للتباحث مع الحكومة الفرنسية بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها بعزل السلطان في 17 آب 1953[1]، وعاد من سفرته في 19 آب 1953 حاملاً معه أمر الحكومة الفرنسية القاضي بعزل السلطان[2].

وبعد وصول خبر عزل السلطان عمّت الاضطرابات مختلف المدن في الرباط وسلا ومكناس ومراكش، إذ تعرض قصر الجلاوي هناك لمحاولة إحراق، وفي مدينة وجدة التي استعمل بعض سكانها السلاح مما أسفر عن مقتل 44 شخصاً من ضمنهم 11 فرنسياً[3].

في يوم 20 آب 1953 الذي صادف أول عيد الأضحى حاصر الجنود الفرنسيين الرباط وتوجه (جيوم) إلى القصر السلطاني والتقى بالسلطان محمد الخامس، وطلب منه التنازل عن العرش فرفض السلطان ذلك، عندئذٍ أمر (جيوم) بعزله، وأُلقي القبض عليه وعلى ولديه الحسن وعبد الله ونقلهم في اليوم نفسه بطائرة إلى كورسيكا ومن ثم إلى منفاه في مدغشقر[4].

بعد أن نجحت الإدارة الفرنسية بتحقيق هدفها في خلع السلطان محمد الخامس ونفيه إلى خارج البلاد، قامت بإسناد العرش إلى محمد بن عرفة يوم 21 آب 1953 وصادق العلماء على ذلك المرسوم تحت الضغط الفرنسي، وبارك (جيوم) ذلك التنصيب قائلاً **"إن اعتلاء جلالتكم للعرش وما يعرفه عنكم الخاص والعام من فضائل سينهي الامتحان الذي مرّ المغرب به ويضعه على عتبة مستقبل زاهر بالوعود المشرقة"**[5].

---

(1) [illegible] ملفات البلاط الملكي، [illegible] 1800/311، تقرير السفارة العراقية في باريس في 5/8/1953، [illegible]

(2) محمد العربي المساري، المصدر السابق، ص17

(3) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص312

(4) قاسم الزهيري، المصدر السابق، ص132-133؛ علال الفاسي، حديث المغرب في المشرق، ص169

(5) نقلاً عن: روم لاندو، محمد الخامس منذ اعتلائه العرش، ص48

في ضوء ما تقدم يتضح أن الإدارة الفرنسية بدأت بالتخطيط لخلع السلطان محمد الخامس بعد زيارته لمدينة طنجة في 9 نيسان 1947، ودعوته إلى استقلال المغرب بشكل علني في الخطاب الذي ألقاه هناك. وبعد أن أصبحت علاقة الملك محمد الخامس بحزب الاستقلال علاقة وثيقة، حاولت الإدارة الفرنسية دفعه للتخلي عن الحزب وعن مطالب الحركة الوطنية المغربية ساعية إلى التخلص من السلطة الشرعية إلا أنها لم تتمكن من فك الارتباط بين السلطان وحزب الاستقلال فبدأت بتنفيذ مؤامرة خلعه، وساندها في ذلك عدد من عملاء المدن والقادة والباشوات المعادين للسلطان أمثال الكلاوي والكتاني الذين أدوا دوراً كبيراً في نجاح المؤامرة. إلا أن تلك المؤامرة لم تنه الصراع المغربي-الفرنسي، بل فتحت صفحة جديدة من الصراع، فلم يلجأ الوطنيون للاستسلام للأمر الواقع، واستمروا في نضالهم الوطني ومقاومتهم للاستعمار الفرنسي والمساندين لوجوده حتى تمكنوا من تحقيق الاستقلال.

الفصل الرابع

موقف الإدارة الفرنسية من المطالب المغربية بالاستقلال

1956-1953

المبحث الأول

موقفها من المنظمات الإقليمية والدولية

أولاً: في الجامعة العربية

لم يتوقف نضال الحركة الوطنية المغربية في المطالبة بالاستقلال على جهود المقاومة الوطنية في داخل المغرب على الرغم من أهميته، وقد ترافق ذلك مع نشاط الحركة الوطنية في الخارج من أجل التعريف بالقضية المغربية وتحرير شرعية مطالبها، واتخذت من منابر المنظمات الإقليمية والدولية مكاناً لإيصال صوتها للرأي العام الدولي وفرض حضورها لتحقيق مطلب الاستقلال على الرغم من كل وسائل التأثير التي اتخذتها الإدارة الفرنسية لمواجهة ذلك. ومن هذا المنطلق جاء نشاطها في المنظمات الإقليمية والدولية.

كان لجامعة الدول العربية دور بارز في دعم القضايا المتعلقة باستقلال الدول العربية الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي[1]، وحظيت بلدان المغرب العربي باهتمام الجامعة العربية، وميثاقها الذي أكد على ما يأتي: **"نظراً لأن الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها وفي لجانها شؤوناً يعود خيرها وأثرها على الوطن العربي كله، ولأن أماني البلاد العربية غير المشتركة في المجلس، ينبغي له أن يرعاها بوجه خاص، يوصي مجلس الجامعة عند النظر في إشراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق بأن لا يدخر جهداً**

---

(1) صدرت عن جامعة الدول العربية مجموعة من القرارات السياسية والمالية والثقافية والإعلامية بدعم قضايا التحرر والاستقلال للأقطار العربية ومساندتها ومنها دعم قضية استقلال سوريا ولبنان والقضية الفلسطينية وليبيا وقضايا المغرب العربي. ينظر: سيد محمود نبهان، جامعة الدول العربية ميثاقها وإنجازاتها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978، ص17-20.

للتعرف على حاجاته، وإلى تفهم أمانيها وآمالها، بل يعمل على إصلاح أحواله وتأمين مستقبلها بكل ما تهيؤه الوسائل السلمية من أسباب"[1].

من هذا المنطلق ساندت الجامعة العربية منذ تأسيسها في 22 آذار 1945 الحركة الوطنية المغربية في نضالها ضد الاحتلال الفرنسي[2] وتجسيداً لذلك وقفت الجامعة ضد سياسة الإدارة الفرنسية في المغرب، لاسيما بعد إقدام فرنسا على خلع السلطان محمد الخامس في 20 آب 1953 إذ أصدر مجلس الجامعة بياناً شديد اللهجة تستنكر فيه قرار السلطات الفرنسية بنفي السلطان محمد الخامس جاء فيه: "إن مجلس الجامعة العربية أحيط علماً بما أقدمت عليه السلطة الفرنسية من خلع جلالة سلطان مراكش ونفيه وأسرته إلى جزيرة كورسيكا. وإن جامعة الدول العربية التي تعد القضية المراكشية قضية عربية تهدف إلى الحرية والاستقلال، تستنكر أشد الاستنكار هذا العدوان على السيادة المغربية، ويرى مجلس الجامعة أن هذا القرار الجائر يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن كونه انتهاكاً صريحاً للمعاهدات الدولية الخاصة بالمغرب..."[3]. وأعلنت الجامعة عدم اعترافها بالسلطان محمد بن عرفة وعدته غير شرعي[4].

وإزاء تطور الأحداث في المغرب عام 1954، وتصاعد حركة الكفاح الوطني المسلح ضد السلطات الفرنسية، واصلت الجامعة العربية جهودها في الدعم المادي والمعنوي للحركة الوطنية المغربية في كفاحها لنيل الحرية والاستقلال. وكان لمصر الدور الفاعل

---

(1) نقلاً عن برهان غزال وجميل الشقيري، المصدر السابق، ص69-70

(2) [illegible] محمد الجهود المصرية [illegible] الدفاع عن القضية المغربية [illegible] المحافل الإقليمية والدولية، المجلة التاريخية المغربية، العددان 69-70، تونس 1993، ص[illegible]

(3) نقلاً عن محمد علي رفاعي، الجامعة العربية وقضايا التحرير، ط1، منشورات الأمانة العامة، القاهرة، 19[illegible]، ص147

(4) عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص183

في مساندة الوطنيين المغاربة في قضيتهم[1] ففي جلستي 19 و 27 كانون الثاني 1954 لمجلس جامعة الدول العربية صادق الوفد المصري على توصيات اللجنة السياسية الداعية إلى إنشاء صندوق لشمال أفريقيا[2] ، يصرف على المتضررين والمنكوبين من أبناء المغرب العربي، وإدانة ممارسات فرنسا التي وصفتها بـ" اللا إنسانية" تجاه معاملة سلطان المغرب محمد الخامس في المنفى والدعوة إلى مواصلة الجهود العربية والدولية لإعادته إلى عرشه[3] واستنكر الوفد المصري في جلسة اجتماع 1 نيسان 1954 سياسة الإدارة الفرنسية تجاه الشعب المغربي، وحملة الاعتقالات والإعدامات التي ارتكبها ضد الوطنيين المغاربة وأصدر الوفد قراراً صادق عليه أعضاء مجلس جامعة الدول العربية نص على إرسال مذكرة احتجاج باسم المجلس إلى الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة بوساطة عبد الخالق حسونة[4] الأمين العام لجامعة الدول العربية تدين فيها الأعمال الإجرامية التي

---

(1) صفوان ناظم داود حسن، مصر وقضية استقلال المغرب الأقصى 1945-1956، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2010، ص133.

(2) شكلت اللجنة السياسية لجامعة العربية لجنة فرعية برئاسة وزير الخارجية العراقي أو من ينوب عنه وعضوية رؤساء اللجان السياسية في الشقيقة للإشراف على صندوق شمال أفريقيا ووضع قواعد الصرف اللازمة لدول المغرب العربي عن طريق استقطاع تبرعات الحكومات العربية والأندية والصحافة والمنظمات والأفراد لمعونة المتضررين من المنكوبين. ينظر: جامعة الدول العربية المحاضر الخاصة بجلسات دور الانعقاد العشرين لمجلس جامعة الدول العربية لعام 1954، محضر الجلسة الرابعة والتاسعة المنعقدتين في 19 و 27 كانون الثاني 1954

(3) صفوان ناظم داود، المصدر السابق، ص134

(4) عبد الخالق حسونة: سياسي مصري تولى منصب أمين عام لجامعة الدول العربية بقرار من مجلس الجامعة بعد استقالة عبد الرحمن عزام في أيلول 1952، لمدة خمس سنوات إلا أنه استمر في منصبه حتى عام 1972 بناءً على رغبة أعضاء الجامعة بعد تجديد مدة ولايته عدة مرات. ينظر: أحمد فارس عبد المنعم، جامعة الدول العربية 1945-1985 دراسة تاريخية سياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986، ص27-28

قامت بها الإدارة الفرنسية ضد الوطنيين المغاربة، وتطالبها بالتدخل العاجل لوضع حد لهذه الأعمال التي تتفق مع حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة[1].

ومن جانب آخر حاولت الجامعة العربية اتباع سياسة ودية مع الساسة التي أبدت تعاطفها مع الحركة الوطنية المغربية[2]، وشجعت الجامعة أيضاً الدول الأعضاء على التقرب من الدول الآسيوية والأفريقية ودول أمريكا اللاتينية من أجل تعزيز الاتصال بالعربية و فضح المساعي الفرنسية التي تحاول التأثير فيها بشتى الوسائل، وكسبها إلى جانبها للحيلولة دون إصدار قرار بشأن المغرب في الأمم المتحدة وحصل ذلك في الدورة الثامنة للأمم المتحدة[3] فسحبت الدول العربية، واتبعت سياسة ودية مع الساسة وقامت برفع مستوى تمثيلها الدبلوماسي مع دول أمريكا اللاتينية[4].

وجهت الجامعة العربية في 14 تموز 1954 مذكرة إلى الدول الأعضاء أشارت فيها إلى رغبة الوطنيين المغاربة في عرض قضيتهم مجدداً على الأمم المتحدة، وحثها على ضرورة تقديم طلب إدراج القضية في الوقت المحدد[5]، وأشارت إلى تطور مهم في القضية يجب على الوفود العربية أن تقوم بتوضيحه أثناء مساعيها ومناقشتها مع الوفود

---

(1) جامعة الدول العربية، محاضر الجلسات، الدورة الحادية والعشرين لانعقاد الدورة العادية الحادي والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية لسنة 1954، محاضر الجلسة الثانية المنعقدة في 3 نيسان 1954.

(2) كان بعض الساسة الفرنسيين وعدد من كبار رجال ... في قرار ... من أمثال ... كانوا يتعاطفون مع الحركة الوطنية المغربية ... تحت سيادة ... فرنسا ... العلاقات الفرنسية ... التطورات السياسية في شمال المغرب، ص53، 62.

(3) هيثم عبد الخضر مفرج، موقف الأمم المتحدة من قضايا الاستقلال في المغرب العربي 1948 - 1962، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2009، ص169.

(4) المصدر نفسه، ص169-170.

(5) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ... المغرب العربي، عرض قضية مراكش على الأمم المتحدة، الرقم 1593/182/184/4 في 31 تموز 1954، و29، ص77.

الأخرى وهو أن المستوطنين الفرنسيين أصبحوا يؤثرون بشكل كبير في سياسة الإدارة الفرنسية في المغرب ويتحكمون بها ويسيرونها وهذا يجعل الأمور تزداد سوءاً مما يؤدي إلى تهديد السلم والأمن في المغرب بشكل خاص والمنطقة بشكل عام[1].

أما عن موقف الإدارة الفرنسية من نشاط الجامعة العربية ووقوفها إلى جانب الشعب المغربي، والحركة الوطنية المغربية من نضالها لتحقيق الاستقلال، والتخلص من السيطرة الفرنسية فإنها تجاهلت مطالب الجامعة العربية، واستمرت في سياستها العدائية تجاه الوطنيين المغاربة[2]، وقامت بإبعاد السلطان محمد الخامس إلى جزيرة مدغشقر في المحيط الهندي بعد تزايد الأنباء عن محاولة الحركة الوطنية المغربية إنقاذه من منفاه في جزيرة كورسيكا بمساعدة الجامعة العربية[3].

ومع استمرار الإدارة الفرنسية في سياستها العدائية في المغرب وإصرار الوطنيين المغاربة على تحقيق أهدافهم في الحرية والاستقلال واصلت الجامعة العربية دعمها لهم، فأصدر مجلس جامعة الدول العربية في جلسته المنعقدة بتاريخ 14 تشرين الثاني 1955 قراراً دعا فيه إلى "... **الاستمرار في تأييد الشعب المغربي في مطالبه القومية وبذل المساعي الدبلوماسية لكي يتحقق للشعب المغربي مطالبه في الحرية والاستقلال**"[4].

يتضح مما تقدم أن موقف جامعة الدول العربية من القضية المغربية اتسم بالفعالية والحرص على نصرة الشعب المغربي في كفاحه ضد السيطرة الفرنسية، فكان للجامعة دور بارز منذ تأسيسها عام 1945 في دعم قضايا استقلال بلدان المغرب العربي، عن طريق تقديم المساعدات المالية لجيش التحرير المغربي، فضلاً عن إصدارها عدداً من

---

(1) هيثم عبد الخضر مزعل، المصدر السابق، ص170.

(2) Julien, Charles André, op.Cit., p.306

(3) عبد الجليل مزعل سبتي، المصدر السابق، ص144.

(4) نقلاً عن: جامعة الدول العربية، محاضر الجامعة لجلسات دورة الانعقاد العادي الرابع والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية لسنة 1955 و1956، محاضر الجلسة الثالثة المنعقدة في 14 تشرين الثاني 1955

القرارات التي تمسكت فيها سياسة الإدارة الفرنسية تجاه الوطنيين المغاربة ولاسيما اقدام السلطات الفرنسية على خلع السلطان محمد الخامس في 20 آب 1953 وكان للجامعة العربية دور بارز في كسب التأييد الدولي للقضية المغربية وإيصالها إلى المحافل الدولية ولاسيما الأمم المتحدة

ثانياً: في الجمعية العامة للأمم المتحدة:

استمرت جهود الوطنيين المغاربة للتخلص من الاحتلال الفرنسي والحصول على استقلال بلادهم بالطرق الدبلوماسية وإيصال قضيتهم إلى المنظمات الدولية، ولاسيما الأمم المتحدة فقد قدم علال الفاسي تقريراً إلى الجامعة العربية[1]، استعرض فيه تطورات القضية المغربية وأشار إلى أن فرنسا بسياستها في المغرب تجاهلت التزاماتها وفق معاهدة الحماية 1912، وكذلك خرقت ميثاق الأمم المتحدة، وطالب بمساندة الأقطار العربية والإسلامية للقضية عند عرضها على الجمعية العامة للأمم المتحدة[2]

قام علال الفاسي مع وفد من الحركة الوطنية المغربية في 22 آب 1951 بجولة في عدد من الدول العربية شملت العراق وسوريا والأردن ولبنان، طالب فيها حكومات تلك الدول ببذل الجهود لدعم القضية المغربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ووافقت حكومات تلك الدول على طلبه، ووعدت ببذل كل ما في وسعها من أجل الحصول على نتائج إيجابية لصالح القضية[3]

أثيرت قضية المغرب للمرة الأولى في الأمم المتحدة عند افتتاح دورتها السادسة في 6 تشرين الأول 1951 في باريس، وقدمت عدد من الدول العربية شكوى إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة اتهمت فيها فرنسا بخرق ميثاق الأمم المتحدة[4]، وكان لمصر دور

---

(1) هيثم عبد الخضر معارج، المصدر السابق، ص131.

(2) علال الفاسي، حديث المغرب في المشرق، ص[illegible].

(3) سيدي محمد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص138-139.

(4) خيري حماد، قضايانا في الأمم المتحدة، ط1، بيروت، 1962، ص106

تقرر في عرض القضية المغربية على هيئة الأمم المتحدة إذ قدمت وزارة الخارجية المصرية طلباً لإدراج القضية المغربية في جدول أعمال الهيئة، وقدمت الوزارة نصاً مذكرة طالبت فيها الجمعية العامة بالنداء لاهتمام بما يجري من انتهاكات فرنسية ضد الشعب المغربي تتنافى مع مبادئ هيئة الأمم المتحدة وميثاقها[1] ولكن الجمعية العامة قررت تأجيل النظر في القضية على أثر تبني لجنة في الأمم المتحدة تسمى لجنة التوجيه[2] مشروع قرار تقدمت به كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بتأجيل النظر في القضية المغربية إلى دورة لاحقة[3].

وعلى الرغم من إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع القرار الكندي الذي صوت لصالحه (28) دولة، مقابل اعتراض (21) دولة، وامتناع (7) دول عن التصويت[4]، إلا أن رئيس الوفد المصري أحمد فراج الطايع وبالتعاون مع مندوبي دول المجموعة الآسيوية الأفريقية استطاع إلزام الجمعية العامة بإرسال وفد أممي إلى المغرب يستقصي عن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الشعب المغربي في ظل الإدارة الفرنسية[5].

---

(1) صفوان ناظم داود، المصدر السابق، ص137-138؛ أشرف فقير محمد، المصدر السابق، ص7.

(2) تشكلت هذه اللجنة من رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ورؤساء اللجان الست في الأمم المتحدة وهي: لجنة الأمن ولجنة الشؤون الاقتصادية والمالية ولجنة الأعمال الإنسانية لجنة الوصاية لجنة القانونية والإدارة ولجنة الشؤون ومهمتها تقرير ما يدرج في جدول أعمال الجمعية العامة. ينظر: محمد فتح الله الخطيب، القوى السياسية في الأمم المتحدة، دار النهضة العربية، مصر، 1962، ص93.

(3) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص442؛ خيري حماد، المصدر السابق، ص107.

(4) صفوان ناظم داود، المصدر السابق، ص138.

(5) علي محافظة، المصدر السابق، ص231-232.

أدرجت القضية المغربية بشكل رسمي في الدورة السابعة للأمم المتحدة في 21 ت1 1952[1]، وأدى مندوب العراق محمد فاضل الجمالي[2] دوراً مميزاً في إدراج القضية المغربية في جدول الأعمال كونه انتخب نائباً لرئيس الجمعية العامة وعضواً في اللجنة التوجيهية[3].

عارضت السلطات الفرنسية إدراج القضية المغربية في جدول أعمال الجمعية العامة، ووصف المندوب الفرنسي في الأمم المتحدة إدراج القضية بأنه إجحاف بحق فرنسا وأعلن انسحابه من الجلسات[4]، وإنه أنكر انتهاك بلاده لحقوق الإنسان في المغرب وأنكر أيضاً حق الأمم المتحدة في مناقشة القضية المغربية كونها خارج اختصاصها بحسب الميثاق[5].

---

(1) صفوان ناظم داود، المصدر السابق، ص139.

(2) محمد فاضل الجمالي: ولد في مدينة الكاظمية عام 1903، حصل على شهادة البكالوريوس في التربية من الجامعة الأمريكية في بيروت وحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة كولومبيا وعمل مدرساً في دار المعلمين العالية في بغداد، شغل منصب وزير الخارجية عام 1946 في وزارة أرشد العمري، ورئيساً لمجلس النواب عام 1953 ورئيساً للوزراء بين عامي 1953-1954، حكم عليه بالإعدام بعد سقوط النظام الملكي عام 1958، وعفي عنه في إثر توسط السلطان محمد الخامس لدى بغداد مطلع 1961، بعدها سافر إلى بيروت ثم المغرب وأخيراً استقر في تونس بعد أن طلب منه الحبيب بورقيبة العمل مستشاراً سياسياً له وأستاذاً في الجامعة التونسية واستمر في ذلك حتى وفاته في أيار 1997. يمثل محمد فاضل الجمالي جهداً في سبيل العروبة والإسلام بمجموعة المناصب الرسمية التي تولاها. سيرة الفقيد الدكتور فاضل الجمالي، بيت الحكمة، بغداد، 1998، ص6؛ محمود صالح الكروي، المفكر محمد فاضل الجمالي والشخصيات الوطنية في المغرب العربي، جريدة الزمان، بغداد، العدد 4694 في 28 كانون الأول 2013، ص16.

(3) هيثم عبد الخضر مغرج، المصدر السابق، ص135.

(4) علال الفاسي، حديث المغرب في المشرق، ص22.

(5) كفاح كاظم الجرعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب، ص92-93.

في الوقت الذي استمرت فيه الإدارة الفرنسية بنهج الاحتلال في المغرب تقدم الدول العربية ومساندتها لاسيما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[1] فقد نشط الوطنيين المغاربة وصعدوا جهودهم سعياً للحصول على التأييد الدولي لمطالبهم بالاستقلال، وكان لحزب الاستقلال بزعامة علال الفاسي دور مهم في هذا المجال إذ تمكن من الحصول على دعم الدول الآسيوية والأفريقية للقضية المغربية[2]، وكان لتلك الدول دور كبير في مساندة الشعوب العربية في الأمم المتحدة ومنها القضية الفلسطينية والقضية المغربية[3]، إذ دعت كتلة الدول الآسيوية والأفريقية في الأمم المتحدة إلى اجتماع للأعضاء بعد قيام الإدارة الفرنسية بخلع الملك محمد الخامس ونفيه خارج البلاد لمناقشة تلك المسألة، وأصدرت بياناً استنكرت فيه هذا العمل وتشكلت لجنة لتحديد تاريخ المناقشة في الجمعية العامة أو مجلس الأمن، عندما عقد مجلس الأمن جلسته الممتدة من 26 آب حتى 13 أيلول 1953 رفض المندوب الفرنسي إدراج القضية بوصفها شأناً داخلياً ولا يحق للمجلس مناقشته[4]، وحول تسويغ موقف بلاده من الحدث عدّ بأن الشعب المغربي هو من خلع الملك محمد الخامس وجرده من مركزه الديني، وخوفاً على سلامته قامت فرنسا بنفيه إلى كورسيكا وهي بذلك أوفت بالتزاماتها بحسب معاهدة الحماية[5]

على الرغم من الجهود التي بذلتها الدول الآسيوية والأفريقية للحصول على تأييد بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية للقضية المغربية في مجلس الأمن[6]، إلا أنها لم تنجح

---

(1) عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص72.

(2) محمود صالح الكروي، دور حزب الاستقلال المغربي في حركة عدم الانحياز، المجلة التاريخية المغاربية، تونس، العدد 75-76، أيار 1994، ص510-511.

(3) المصدر نفسه، ص511.

(4) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 8/1954، القضية المراكشية قضية عرضت في مجلس الأمن برقم (8139/11/35/839)، في 3 أيلول 1953، و 41، ص62.

(5) كفاح كاظم الجزعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب، ص99.

(6) نقلاً عن: هيثم عبد الخضر معارج، المصدر السابق، ص157.

في مساعيه فقد رفض مجلس الأمن مناقشة قضية خلع السلطان المغربي بفعل التصويت السلبي لمندوبي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية الذي صوت ضد المشروع الذي تقدمت به الكتلة الآسيوية-الأفريقية لإدراج قضية المغرب في المجلس(1).

وفي 15 أيلول 1953، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الثامنة واستمرت مناقشاتها العامة للمدة 17-24 أيلول، وحاولت الدول الأفريقية والآسيوية الخروج بقرار لصالح القضية المغربية(2) فألقى مندوب الباكستان في الأمم المتحدة خطاباً ذكر فيه قضية المغرب مطالباً بحقه في الاستقلال ومندداً بالسياسة الفرنسية مما دفع بالمندوب الفرنسي إلى الانسحاب من الاجتماع وصرح ناطق باسم الوفد بعد ذلك معللاً الانسحاب بأنه جاء احتجاجاً على ما سمعه من إهانة واستهزاء ببلاده على حد تعبيره(3).

وفي إطار الجهود التي بذلتها الدول الآسيوية والأفريقية للحصول على تأييد الأمم المتحدة للقضية المغربية قيامها بتقديم مشروع في 19 كانون الأول 1953، وقع عليه مندوبو أفغانستان ومصر والهند وإيران والعراق وإندونيسيا والباكستان والفلبين والمملكة العربية السعودية وسوريا واليمن في الأمم المتحدة أكدت فيه على إنهاء الأحكام العرفية في المغرب، وإطلاق سراح السجناء والسياسيين وإعادة الحريات العامة، وأوصت تلك الدول باتخاذ كل الخطوات الضرورية لتمتع الشعب المغربي بحقوقه بالسيادة الكاملة والاستقلال(4).

---

(1) صفوت ناجم داود، المصدر السابق، ص140؛ علي محافظة، المصدر السابق، ص232-233.

(2) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة [illegible]، القضية المراكشية، مناقشة العامة في الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم/35/2742، 29500 في 7 تشرين الثاني 1953، و20، ص47-48.

(3) هيثم عبد الخضر مطرج، المصدر السابق، ص159.

(4) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 4067 [illegible] قضية العرفية في الأمم المتحدة، اجتماع اللجنة السياسية الأولى الرقم/ 355/89/135/27/49 في 19 كانون الأول 1953، و13، ص37

وبعد مناقشة مشروع القرار الذي تقدمت به الدول الآسيوية والأفريقية عارضته العديد من الدول ولاسيما دول أمريكا اللاتينية. وفي 9 كانون الأول 1953، اجتمعت اللجنة السياسية في الأمم المتحدة وناقشت قضية المغرب والمشروع المعروض بشأنها. وعند التصويت على مشروع الكتلة الأسيوية الأفريقية رفض بالأكثرية[1]

عارضت السلطات الفرنسية مطالب الحركة الوطنية المغربية بالاستقلال عن طريق المنظمات الدولية. وقامت ببذل جهود كبيرة بكسب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للحيلولة دون اتخاذ قراراً لصالح القضية المغربية. وتمكنت من كسب العديد من الدول الأعضاء إلى جانبها ولاسيما تلك الدول التي ترتبط بها مصالح، ولاسيما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا الوسطى واللاتينية[2]

إن دعم الدول الغربية لفرنسا في الأمم المتحدة، وعدم إصدار الأمم المتحدة قراراً لصالح القضية المغربية أدى إلى استمرار الإدارة الفرنسية بسياستها العدوانية في المغرب وازدادت الأوضاع سوءاً في المغرب بسبب إجراءات الإدارة الفرنسية التعسفية ضد الوطنيين المغاربة إذ قامت بسجن عدد كبير منهم ونفيهم فضلاً عن منعها الصحف الوطنية المغربية من الصدور[3]

وعلى الصعيد الخارجي استمر قادة الحركة الوطنية المغربية بمساعيهم للتعريف بقضيتهم ومحاولة كسب التأييد الدولي لها في أية فرصة يرونها مناسبة لهم. فقد عقد الوفد المغربي لدى الأمم المتحدة عشرات من الندوات والمحاضرات في مختلف النوادي والجامعات الأمريكية لتعريف الرأي العام الأمريكي بقضايا شمال أفريقيا ولاسيما

---

(1) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف [illegible]، [illegible] قضية مراكش لدى الأمم المتحدة، الرقم ع/812/812/4، في 26 كانون الأول 1953، و 39 ص56

(2) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص456-45.

(3) جلال يحيى، المقاومة الشعبية في المغرب، مجلة الكاتب، العدد/81، مصر، 1967، ص66-67.

المغرب(1). وأسهم الوطنيون المغاربة بشكل واسع في العديد من المؤتمرات الدولية للحصول على المساعدة والدعم الدولي خارج نطاق الأمم المتحدة فقد شارك ممثلون عن المغرب (علال الفاسي ومحمد حسن الوزاني)(2) في مؤتمر باندونغ(3) لدول عدم الانحياز في المدة 18-24 نيسان 1955 بصفة مراقبين وأدرجت قضايا المغرب العربي في جدول أعمال المؤتمر تحت بند الخاص (ب) بحقوق الإنسان وتقرير المصير، وتضمن البيان الختامي للمؤتمر دعمه ومساندته لحقوق سكان المغرب العربي في تقرير المصير والتحرر والاستقلال ويطالب الحكومة الفرنسية بحل عاجل وسلمي(4).

يتضح مما تقدم، أنه على الرغم من التصويت السلبي في الأمم المتحدة تجاه القضية المغربية الذي بسبب وقوف الدول الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى جانب فرنسا إلا أن قضية المغرب كسبت الرأي العام العالمي إلى جانبها، وكان لقادة الحركة الوطنية المغربية دور فاعل في كسب الدعم الدولي عن طريق مشاركتهم في المؤتمرات والندوات الدولية خارج الأمم المتحدة، فأصبحت العديد من دول العالم تساند المطالب المغربية بالاستقلال، وتدرك المظالم التي تعرض لها أبناء المغرب من جراء سياسة الإدارة الفرنسية وتجاهل السلطات الفرنسية المطالب التي تقدم بها الوطنيون المغاربة في المنظمات الدولية الأمر الذي أدى إلى استياء الشعب المغربي من الإدارة الفرنسية، وتصاعد عمليات المقاومة الوطنية المسلحة ضدها.

---

(1) محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية، ص138.

(2) محمود صالح الكروي، دور حزب الاستقلال المغربي في حركة عدم الانحياز، ص514.

(3) عقد مؤتمر باندونغ في إندونيسيا عام 1955، بحضور تسعة وعشرين دولة آسيوية وأفريقية [illegible] باكستان، الهند، أفغانستان، العراق، السعودية، كمبوديا، اليمن، [illegible] سوريا، لبنان، [illegible] الصين الشعبية والحكومة [illegible] وقد تناول المؤتمر موضوع مناهضة الاستعمار وقضية التعاون الاقتصادي والثقافي بين هذه الدول. ينظر: كفاح جمعة الساعدي، التطورات السياسية الداخلية في إندونيسيا 1945-1967، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2004، ص55-56.

(4) محمد قاسم الحسني، المغرب العربي ومؤتمر باندونغ، المجلة التاريخية المغربية، العدد 2، تونس 1974، ص19، 20.

المبحث الثاني

تصاعد المقاومة الوطنية المسلحة ضد الإدارة الفرنسية وتأسيس جيش التحرير المغربي عام 1954

كانت الإدارة الفرنسية تتوقع أن نفي السلطان محمد الخامس في 20 آب 1953 وتنصيب محمد بن عرفة سلطاناً للمغرب سيعيد الهدوء إلى المغرب وتحكم من سيطرتها عليه[1]، غير أن ردود الفعل عند الوطنيين المغاربة على نفي السلطان محمد الخامس كانت أقوى مما تصورته الإدارة الفرنسية[2].

مثلت ردود الفعل مرتدة الكراهية في أوساط الشعب المغربي ضد الإدارة الفرنسية، وابن عرفة الذي كان أداة بيد الإدارة الذي كان هدفه توحيد السلطة في السلطة وسنده في ذلك السلطات الفرنسية[3] التي جردته من كل ما كان بيده من صلاحيات تشريعية وتنفيذية نصت عليها معاهدة الحماية، ولم تبق الإدارة للسلطان سوى دور صوري، فقد كان خادماً مطيعاً لها[4] وقامت الإدارة بتوقيع جميع الظهائر التي كانت معطلة لدى السلطان محمد الخامس منذ عام 1947 لتجد طريقها إلى التنفيذ في عهد ابن عرفة، وبذلك قضت على ما تبقى للسلطان الجديد من سيادة، ولم يعد الفرنسيون في المغرب يعدون أجانب، بل أصبحوا يسيرون كل أمورهم في البلاد كمواطنين شركاء للمغاربة في المغرب[5].

---

(1) محمد الحبيب الفرقاني، الثورة الخامسة صفحات من تاريخ المقاومة وجيش التحرير ج1، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1990، ص99

(2) محمد السلوي بو عزم، معركة الاستقلال، ج1، ب. ط، 1979، ص88

(3) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص411

(4) صلاح العقاد، تاريخ المغرب العربي، ص[illegible]

(5) Berhard , Sephen , Op. Cit., p 187

منذ وصول محمد بن عرفة إلى الرباط كانت الإدارة الفرنسية تتخوف من قيام انتفاضة شعبية ضد تنصيبه، فشددت من إجراءاتها الأمنية عند دخوله المدينة، ونشرت كتائب الدبابات والمصفحات في أرجاء العاصمة، وانتشرت الشرطة العسكرية ورجال الأمن بكثرة تحسباً لوقوع هجمات ضد السلطان الجديد[1].

وعلى الرغم من الإجراءات الأمنية المشددة التي اتخذتها الإدارة الفرنسية لحماية السلطان بن عرفة، والمحافظة على الوضع القائم، رفض الشعب المغربي الاستجابة للسلطان الجديد، وبدأت المحاولات لقتله منذ الأيام الأولى لتسلمه السلطة ونفي السلطان محمد الخامس[2].

بعد نفي السلطان محمد الخامس تصاعدت العمليات الفدائية ضد السلطان محمد بن عرفة، والعملاء الكبار في الإدارة الفرنسية، والمغاربة المتعاونين مع الإدارة الفرنسية لاسيما المنتسبين للشرطة الفرنسية، وبلغت تلك العمليات في المدة ما بين 20 آب و 2 تشرين الأول 1953 أكثر من 45 عملية[3]. وكانت هذه العمليات الفدائية تمتد إلى الأحياء الأوربية داخل المغرب بالرغم من الحراسة الشديدة، وتزويد المستوطنين بالأسلحة خوفاً عليهم، مما أدى إلى عرقلة تنفيذ عدد من مشاريع الإدارة الفرنسية في المغرب[4].

ومما زاد من تصاعد العمليات الفدائية ضد الفرنسيين بعد نفي السلطان محمد الخامس قيام حرب الاستقلال بقيادة خلايا المقاومة بمقاتلين جدد وتحصين تنظيم المقاومة المسلحة السرية[5].

---

(1) عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص68.

(2) عبد الوهاب عبد العزيز، المصدر السابق، ص 198

(3) Berhard , Sephen , Op. Cit., p 192

(4) أحمد عسه، المصدر السابق، ص283-284

(5) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، ج2، ص 602-60

ومن أبرز العمليات الفدائية التي نفذت ضد السلطان محمد بن عرفة هي العملية التي قام بها علال بن عبد الله[1] في ١١ أيلول عام ١٩٥٣ فقد تمكن من الاقتراب بسيارته من موكب بن عرفة وهو متوجه لأداء صلاة الجمعة فهاجم الموكب، واصطدم بحصان السلطان وحاول طعنه بالسكين، ولولا أن قبض عليه أحد الضباط الفرنسيين وضغط على يده، بعدها أطلق عدد من الشرطة النار عليه حتى أردوه قتيلاً[2]. كانت هذه العملية تمثل المرحلة الأولى من الكفاح المغربي المسلح ضد الاحتلال الفرنسي في الخمسينيات من القرن العشرين[3].

قامت إحدى فرق المقاومة المغربية التي كانت تعمل بشكل سري، وهي فرقة المناضل أحمد النقال[4] بعمليات عديدة استهدفت مصالح الإدارة الفرنسية كان أهمها العملية التي نفذت في ٧ تشرين الثاني ١٩٥٣، إذ تمكن الثوار من إخراج قطار الدار البيضاء - الجزائر عن سكته وتسبب في مقتل وجرح العديد من ركابه أغلبهم من

---

(1) علال بن عبد الله ولد في قرية كرسيف بإقليم تازة عام 1907، وينتسب إلى قبيلة هوارة المغربية، كان يمتهن حرفة الصباغة ويعرض السلع، كان يتمتع بمستوى عالٍ من الأخلاق والدين، وكان قرار تنفيذ العملية الفدائية ضد السلطان فردياً، ولم يخبر به أحداً، استشهد عند تنفيذ العملية يوم الجمعة المصادف 11 أيلول عام 1953. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الرحيم الورديغي، المقاومة المغربية ضد الحماية الفرنسية 1952-1956، ج1، ط1، الرباط، 1982، ص67.

(2) عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ص379.

(3) جلال يحيى، المصدر السابق، ص406.

(4) أحمد النقال ولد في مراكش عام 1927، كان يتميز بالحماس والطموح وشدة التمسك بدينه وعقيدته، انتمى إلى حزب الاستقلال وهو في العشرين من عمره، قام بتأسيس فرقته الفدائية بعد نفي السلطان محمد الخامس في 20 آب 1953، ومن أبرز أعضائها: أبو جمعة محجوب وعياض نور وأحمد رشدي والعربي محمد، والمهدي بن المصطفى فضلاً عن ستة رجال وجه قضية، كانت الإدارة الفرنسية على علم بنشاطه السياسي وتمكنت من إلقاء القبض عليه في 7 كانون الأول 1954، وقد حكم بالإعدام عليه مع عدد من رفاقه في 4 نيسان 1955. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد الحبيب الشرقاوي، المصدر السابق، ص403-420.

الفرنسيين[1]. أما العملية الثانية فقد كانت في 24 كانون الأول عام 1953 عندما فجرت قنبلة في السوق المركزي في الدار البيضاء عندما كان الفرنسيون منهمكين في اقتناء ما يلزم للاحتفال بأعياد الميلاد، فحصدت (60) ضحية بين قتيل وجريح من المستوطنين[2].

استمرت فرقة الشهيد احمد الحنصالي في نشاطاتها الفدائية ضد الإدارة الفرنسية بشكل سري ومنظم، إلا أن الإدارة الفرنسية تمكنت من كشف أمر الفرقة وكان السبب الرئيس بكشف المنظمة، نتيجة وقوع شجار بين والدة أبو جمعة بن محجوب أحد الناشطين في المنظمة، وامرأة من جيرانها فقامت بتسريع بلاغ لقصبة "سي حسن" وهو أخو التهامي الجلاوي باشا مراكش، وقد نفي أبو جمعة في دار سي حسن ثلاثة أيام ثم سلمه إلى إدارة الشرطة التي استنطقته، ومن ثم تم القبض على صديقه احمد الذي تمكن من الهرب إلا أن الشرطة تمكنت من القبض عليه أيضاً في 25 كانون الأول 1953، وأصدرت الإدارة الفرنسية قراراً بإعدامه مع عدد من أصحابه الناشطين في المنظمة، ونفذت الحكم بهم في 22 نيسان 1954[3].

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تشكلت خلايا فدائية أخرى قامت بعمليات مسلحة ضد السلطان ابن عرفة وعدد من العملاء المغاربة الذين تعاونوا مع الإدارة الفرنسية، ومن أبرز تلك الخلايا فرقة الشهيد حمدان الصواكي وهو من مدينة مراكش كان من اشد المقاومين للسلطات الفرنسية وانضم معه عدد من الوطنيين المغاربة أبرزهم محمد القرطوبي وسحنوج الشال ومصطفى العلوي[4].

سجلت تلك الفرقة أكثر من (26) عملية فدائية كان أبرزها العملية التي نفذتها ضد التهامي الجلاوي في 19 شباط 1954 بمسجد الكتبية بمراكش عندما كان يؤدي صلاة

---

(1) عبد الرحيم الورديغي، المصدر السابق، ص78

(2) Berndrd Stephen,Op.Cit.,p.,93

(3) محمد الحبيب الفرقاني، المصدر السابق، ص26-27.

(4) عبد الرحيم الورديغي، المصدر السابق، ص96-97

الجمعة أطلق التطواكي وثلاثة من رفاقه النار في المسجد وأسفرت العملية عن خسائر في صفوف المصلين بلغت (11) شهيد و(45) جريحاً أغلبهم من أعوان الجلاوي الذي نجا من المحاولة[1]

وفي 5 آذار 1954 نفذت الفرقة عملية كبيرة كادت أن تودي بحياة السلطان محمد بن عرفة إذ تعرض أثناء قيامه بأداء صلاة الجمعة بمسجد بريمة في مدينة مراكش إلى ضربة بالقنابل اليدوية أطلقها عليه اثنان من منتسبي الدروس في فرقة التطواكي هما أحمد أقلا، ومحمد بن العربي، وأصيب ابن عرفة بجروح طفيفة، وقام الجلاوي وأعوانه باعتقال منفذي العملية في المكان نفسه[2]

لم تقتصر الحملات المضادة لفرقة التطواكي على السلطان بن عرفة والعملاء المغاربة وإنما امتدت لتشمل كبار الشخصيات في الإدارة الفرنسية ففي يوم 24 أيار من السنة نفسها نفذت عملية ضد الجنرال جيوم عندما كان يقوم بزيارة إلى مدينة مراكش[3]

قام الشهيد حمدان التطواكي وأحد رفاقه بمهاجمة موكب الجنرال جيوم بقنبلة استهدفته، وخلف الانفجار قتيلين فرنسيين عسكريين و(40) جريحاً أما الجنرال جيوم فقد نجا من الانفجار وعاد إلى الرباط مذعوراً من التفجير[4]

نفذت فرقة حمدان التطواكي في 20 حزيران عام 1954 عملية باغتيال حاكم مدينة مراكش الجنرال دي هوتكلوك (De Hautecl...)، الذي كان له دور كبير مع الجلاوي في نفي السلطان محمد الخامس، وتنصيب ابن عرفة سلطاناً للمغرب[5].

---

(1) محمد الحبيب الفرقاني، المصدر السابق، ص488

(2) Julien, Charles Andre, Op. Cit., p.341

(3) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص330

(4) محمد الحبيب الفرقاني، المصدر السابق، ص488

(5) Julien, Op. Cit. p.341

قام سعيد العمية بتصفية أحد متعاوني الفرنسيين في بركان هو علال بن أحمد الذي رمى هو وعميل آخر بالرصاص على كل من ذهب إلى الكنيسة وإصابته رصاصة كادت أن تودي بحياته[1].

ولم ينج من محاولات الاغتيال بشرق المنطقة المغربية عملاء الإدارة الفرنسية من المغاربة إذ اغتيل أكثر من (250) شخصاً وجرح (650) آخرين[2].

وفي الوقت الذي استمرت فيه خلايا المقاومة المسلحة المغربية بنشاطها ضد مصالح الإدارة الفرنسية، فإنها قادت حملة لمقاطعة المصانع الفرنسية والأسواق والتبغ والأقمشة، وكذلك شهدت سنتي عامي 1953-1954 عمليات التخريب لمصالح المستوطنين الفرنسيين[3].

كان رد الفعل الإدارة الفرنسية على ما ذكرناه من نشاط لحركة الوطنية المغربية قوياً، فقد شددت من قبضتها للقضاء على المقاومة ومنعت الصحف الوطنية من الصدور، وجمدت نشاط الأحزاب السياسية المغربية، وألقت القبض على عدد من القادة الوطنيين[4] ففي مطلع عام 1954 قامت الإدارة الفرنسية باعتقال العشرات من الشباب المغاربة من بينهم عشرة مسؤولين من حزب الاستقلال وقام الجيش الفرنسي بقطع جميع وسائل النقل والمواصلات بين القبائل، وقامت الشرطة الفرنسية بإغلاق الأحياء الكبرى في المدن وكذلك قامت بعزل عدد من الموظفين الوطنيين المغاربة[5].

على الرغم من الإجراءات التعسفية التي قامت بها الإدارة الفرنسية لإضعاف حركة المقاومة المغربية، إلا أن العمليات الفدائية ضد الفرنسيين لم تتوقف، وازدادت بداية

---

(1) محمد الحبيب الفرقاني، المصدر السابق، ص3.2؛ عبد الرحيم الورديغي، المصدر السابق، ص01.

(2) محمد العربي المساري، المصدر السابق، ص17.

(3) روم لاندو، محمد الخامس منذ اعتلائه العرش، ص9.

(4) علي محافظة، المصدر السابق، ص207.

(5) دوجلاس أشفورد، المصدر السابق، ص07.

عام 1954[1]، وأدى استمرارها إلى إشاعة القلق بين موظفي الإدارة الفرنسية فاستقال الضابط بوتشاس من وظيفته في أيلول 1954 واستقال نائب المقيم العام أدي سيسون، من منصبه في شهر تشرين الثاني من العام نفسه[2].

أدى تردي الأوضاع في المغرب منذ نفي السلطان محمد الخامس وتزايد العمليات المسلحة ضد السلطان ابن عرفة، والإدارة الفرنسية إلى اتخاذ الإدارة الفرنسية قراراً بتغيير المقيم العام (جوم) في 24 حزيران 1954[3] بمقيم جديد هو الفرنسي لاكوست Francis Lacoste[4] لتهدئة الأوضاع المتوترة في المغرب إلا أن هذا الإجراء لم يحقق للسلطات الفرنسية أهدافها إذ استمرت المقاومة المغربية في نشاطها وتمسكت مطالبها بعودة السلطان محمد الخامس واستقلال المغرب[5].

يتضح مما تقدم أن عملية خلع السلطان محمد الخامس وتنصيب محمد بن عرفه سلطاناً للمغرب التي نفذتها الإدارة الفرنسية بالتعاون مع عملائها المغاربة أمثال الجلاوي والكتاني قد زادت من استياء الشعب المغربي والحركة الوطنية وكراهيتها للإدارة والسلطان الجديد، لأن الوطنيين المغاربة كانوا يعدون السلطان محمد الخامس رمزاً للحركة الوطنية وللسيادة المغربية لذلك فهي قامت بعمليات فدائية مسلحة ضد السلطان ابن عرفة وعدد من الضباط المهمين في الإدارة الفرنسية ومهدت [illegible]

---

(1) Bernard Stephert, Op Cit., p.p 198-200.

(2) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص419.

(3) عبد الفتاح الحورجي، المصدر السابق، ص175.

(4) فرنسيس لاكوست من الشخصيات الدبلوماسية الفرنسية شغل منصب السكرتير الأول في الإدارة الفرنسية بالمغرب في زمن المقيم العام جوان، وعمل في سفارة بغداد، وسلطان وضع برنامجاً إصلاحياً هدف إلى تطوير الزراعة والصناعة في المغرب وبعد توسع حركة المقاومة ضد الوجود الفرنسي وعدم سيطرته عليها قامت الحكومة الفرنسية بعزله في 16 حزيران 1955. ينظر روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص458-460.

(5) أحمد عسه، المصدر السابق، ص289

العميلات إلى تأسيس جيش التحرير المغربي الذي كان له دور كبير في التطورات السياسية التي أسهمت في تحقيق الاستقلال للمغرب.

تعود فكرة نشأة جيش التحرير المغربي إلى ما بعد حرب فلسطين عام 1948، عندما رجع عدد ممن شاركوا في تلك الحرب من المغاربة والجزائريين والتونسيين[1]، ففكر محمد بن عبد الكريم الخطابي في جعلهم نواة لجيش يعمل على تحرير المغرب الكبير[2].

تشكل جيش التحرير المغربي بداية عام 1954 بعد أن جرت اتصالات واسعة بين علال الفاسي وعبد الكبير الفاسي[3]، وأحمد بن بيلا[4] في القاهرة وضباط في المخابرات المصرية منهما عزت سليمان وفتحي الديب[5].

أما عن أهداف جيش التحرير المغربي فتتلخص بالنقاط الآتية:-

1 - الكفاح حتى النهاية في سبيل الاستقلال التام لأقطار المغرب العربي مع عودة سلطان المغرب الشرعي إلى عرشه بالرباط.

2 - عدم التقيد بأية اتفاقات عقدت أو تعقد مستقبلاً لا تحقق الاستقلال الكامل للمغرب

---

(1) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص353.

(2) محمد العربي المساري، المصدر السابق، ص309.

(3) كفاح كاظم الجرغلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب، ص240.

(4) أحمد بن بيلا: ولد عام 1916 في مغنية وعمل بالجزائر ضمن الجيش الفرنسي وشارك في الحرب العالمية الثانية، كان له دور كبير في تأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة عام 1947 وكذلك تأسيس جيش التحرير المغربي الجزائري وقيادته عام 1954، أمضى سنوات عديدة ضد الاحتلال الفرنسي للجزائر، انتخب أول رئيس للجمهورية الجزائرية في عام 1962. للمزيد ينظر: ميادة جبير علي السعدي، أحمد بن بلة ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى عام 1965، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية، ابن رشد، 2005، ص57.

(5) محمد العلمي، محمد بن يوسف، ص357.

٢ – عدّ كل مواطن يبدي خلاف ما ذكر خارجاً على ما أجمعت عليه البلاد والحركات الوطنية

المدنية، ومثل هؤلاء لا يمثلون إلا أنفسهم"[1]

كان المركز الرئيس لتدريب جيش التحرير بالمغرب من الناظور في جبال الريف منطقة الحماية

الإسبانية[2] تحت إشراف عدد من المختصين أبرزهم عباس المسعدي وعبد الله الصنهاجي[3]

وأسندت مهمة الإشراف على عملية الجيش بالخارج ونقل الأسلحة والتمويل إلى حزب

الاستقلال. وكانت مراكز الإمداد لتسليح الجيش من القاهرة ومدريد وطنجة

وتطوان[4]

كان جيش التحرير منظماً على شكل فرق من أجل ضمان سرعة الحركة والتموين

وأسندت قيادة كل فرقة لمقاتلين ممارسين شاركوا في الحرب العالمية الثانية وحروب الهند

---

(1) [illegible], op. Cit, p. [illegible]

(2) كانت الناظور تسمح بنقل الأسلحة في منطقة الاحتلال وفيها مركز للتدريب والعمليات العسكرية ضد الفرنسيين وذلك بفضل العلاقة بين فرنسا وإسبانيا، لكن إسبانيا شجعت على هذا الجيش بغض الطرف عن تمرير الأسلحة ولكنها شرطت لذلك تشكيل مجموعات سرية تنسيق العمل مع الأمن لتمرير الأسلحة [illegible] عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، ص158. دوجلاس أشفورد، المصدر السابق، ص220

(3) عبد الله الصنهاجي: ولد عام [illegible] وانضم إلى حزب الاستقلال عام [illegible]، ولكنه سرعان ما انفصل عن الحزب [illegible] خلية مقاومة متخصصة في الحرب في الدار البيضاء عام 1949 وكان له دور كبير في المقاومة بالدار البيضاء [illegible] في الشمال في بداية عام [illegible] في قيادة جيش التحرير [illegible] كفاح [illegible] الخطيب، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب، ص24.

(4) محمد العلوي، المصدر السابق، ص72

الصينية[1]، وبدأت عملية تدريب الجيش على حرب العصابات في مركز قيادة الجيش بالناظور الذي أصبح مركزاً مهماً لتدريب عناصر المقاومة القادمة من مناطق المغرب المختلفة وخصوصاً قبائل شرق المغرب مثل (بني يزناسن، ووجدة، وفكيك)[2]. وعقدت في تطوان اجتماعات متواصلة لقادة الجيش استطاعوا عن طريقها توسيع نطاق الاتصال بالقبائل الأخرى، إذ امتد إلى قبائل وريغة ومرموشة في الأطلس الأوسط[3].

وضم جيش التحرير المغربي عدد من المناضلين الجزائريين كان أبرزهم محمد بوضياف والعربي بن مهيدي أبرز مؤسسي جبهة التحرير الوطني الجزائرية وكانت تربطهم علاقات وطيدة مع المقاومة المغربية[4].

في إطار التنسيق المشترك بين فصائل المقاومة، تكونت لجنة عليا مغربية جزائرية بعد تأسيس قيادة جيش التحرير المغربي عرفت بلجنة تطوان، وكانت تضم من الجانب المغربي عبد الكريم الخطيب وعبد الرحمن اليوسفي وسعيد بونعيلات والعراقي، ومن الجانب الجزائري احمد بن بيلا ومحمد بوضياف والعربي بن مهيدي[5]. وخضع المقاومون المغاربة والجزائريون إلى تدريب عسكري محكم في إطار حرب العصابات. وأفاد المقاومون من خدمات العربي بن مهيدي الذي أسهم في تدريب عدد من الجنود بمركز الناظور[6].

---

(1) هي حرب المقاومة التي كانت تخوضها فرنسا وتقع في جنوب شرق آسيا وهي كمبوديا ولاوس وفيتنام وتتمة التي الحقت الهزيمة بفرنسا في معركة ديان بيان فو عام 1954. محمد حسن الدقوري، المصدر السابق، ص104.

(2) مصطفى العلوي، الأقنعة الصامتة في المغرب، ط2، دار الطباعة المغربية، تطوان، 1977، ص91.

(3) محمد العلمي، المصدر السابق، ص96.

(4) محمد حبيدي، جهاد من أجل التحرير، منشورات أفريقيا، الرباط، 1999، ص28.

(5) محمد كنبيب، من الحماية إلى الاستقلال، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، 2005، ص.

(6) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، ص674.

وكان تسليح جيش التحرير في المغرب يأتي من الخارج عن طريق تجار إذ كان علال الفاسي وعبد الخالق الطريس يقومون بشراء الأسلحة من الخارج وشحنها إلى المغرب، وكانت حصلت المقاومة المغربية على بعض الأسلحة من العراق ومصر(1).

أما عن موقف الإدارة الفرنسية من تأسيس جيش التحرير المغربي فإنها شعرت بالقلق الكبير إزاءه إذ لم تكن تتوقع قيامه وتمدد الثورة في شمال المغرب والجزائر معاً(2) لذلك فإنها شنت هجوماً عليه عن طريق صحافتها التي وصفت جيش التحرير بأنه عصابات مسلحة وأن الجيش الفرنسي سيقضي على تلك العصابات ويطردها من المراكز التي سيطرت عليها وأعلنت الإدارة الفرنسية في 13 تشرين الثاني ١٩٥٤ أن الحركة المسلحة في أقطار المغرب العربي تدار من قبل لجنة تحرير المغرب العربي من القاهرة(3).

ومما زاد من قلق الإدارة الفرنسية أن جيش التحرير المغربي كان يتكون من رجال من قبائل معروفة بشجاعتها، ورفضها للوجود الفرنسي، لذلك قامت السلطات الفرنسية بعدة محاولات لتصفية قادة جيش التحرير ولاسيما علال الفاسي الذي أعلن عن تشكيل جيش التحرير في تشرين الثاني ١٩٥٥(4).

في ضوء ما تقدم، يتبين أن انطلاقة جيش التحرير المغربي من بداية شهر تشرين الثاني ١٩٥٤ شكل انطلاقة جديدة في كفاح الحركة الوطنية المغربية، هي مرحلة المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الفرنسي لتحقيق الاستقلال التام للمغرب، والتي لم يقتصر كفاحها على المغاربة فحسب بل انضم إليه عدد من المقاومين الجزائريين، وكان هناك

---

(1) تركي ضاهر محمد، الدعم العسكري والإعلامي المصري للحركة الوطنية المغربية، المجلة التاريخية المغاربية، العدد (66،65)، تونس، 1999، ص9.

(2) محمد كنبيب، من الحماية إلى الاستقلال، ص33-34.

(3) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، ص676.

(4) المصدر نفسه، ج2، ص676-677.

تنسيق مشترك بين جميع فصائل جيش التحرير من أقطار المغرب العربي، فضلاً عن الدعم الذي حصل عليه من الدول العربية، وأثار تأسيس الجيش قلق الإدارة الفرنسية، فقامت بملاحقة قادته، وأصدرت أحكاماً بالسجن والاعتقال على عدد كبير منهم، وعلى الرغم من تلك الإجراءات ضد جيش التحرير إلا أنّه واصل تنفيذ عملياته الفدائية ضد الوجود الفرنسي لتحقيق الاستقلال.

المبحث الثالث

سياسة الحكومة الفرنسية تجاه المغرب

1956 – 1955

أولاً: تغير سياسة الإدارة الفرنسية في المغرب

أسهمت عوامل عديدة في ضعف الإدارة الفرنسية بالمغرب كان أبرزها الوضع المتأزم في المغرب بعد نفي السلطان محمد الخامس، وفشل فرنسا في إيجاد بديل له[1]، إذ لم يتمكن السلطان محمد بن عرفة من فرض احترامه على الشعب المغربي لخضوعه التام لممثلي الحكم الفرنسي وتقييده للسياسة الفرنسية التي رفضتها الأحزاب الوطنية فضلاً عن رفض الشعب المغربي التعامل مع حكومة بن عرفة وكل ما يأتي عن طريقها من إصلاحات[2].

ومن الأسباب الأخرى التي أضعفت الإدارة الفرنسية في المغرب استمرار الحملة الإعلامية المناهضة للاحتلال، فقد تبنى مؤتمر باندونغ كما ذكر سابقاً نضال شعوب المغرب العربي من أجل الاستقلال وأيدته أيضاً البلدان المشتركة فيه، وأسهمت الجامعة العربية والأمم المتحدة كذلك في فضح سياسة فرنسا وتعريف الرأي العام العالمي بالقضية المغربية وتركيزها على ضرورة إجراء مفاوضات بين المغرب وفرنسا[3].

ومن العوامل الأخرى المهمة التي زادت من ضعف فرنسا قيام الثورة الجزائرية التي اتسع مداها في أقطار المغرب العربي الأخرى، فأصبحت فرنسا في وضع محرج، إذ تطلب

---

(1) محمد عابد الجابري، في غمار السياسة فكراً وممارسة، الكتاب الأول، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2009، ص180.

(2) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص116.

(3) هيثم عبد الخضر مفرج، المصدر السابق، ص180.

جنودها والسيطرة عليها بنفقات باهظة في وقت كانت الأوضاع المالية لفرنسا لا تساعد في مثل هذه للقضاء على الثورة بهذا الاتساع[1].

فضلاً عن ذلك هزيمة فرنسا في الحروب الهند صينية[2].

ومن أسباب ضعف الإدارة الفرنسية أيضاً الضعف لدى أصحاب الرقابة الحكومية في تصريف شؤون الإدارة حتى إنها لم تعد قادرة على حماية أصحاب التشكيل من الفرنسيين بالمغرب[3].

ومهما يكن من الأمر فإن العامل الأكثر أهمية في ضعف الإدارة الفرنسية بالمغرب تصاعد العمليات العسكرية للحركة الوطنية المغربية، وفشل السلطات الفرنسية في الحفاظ على أرواح الأوربيين وممتلكاتهم في المغرب[4].

فقد وصلت عمليات المقاومة بين عامي 1954 و 1955 إلى ([illegible]9) عملية بلغ عدد قتلاها ([illegible]22) شخصاً. وبين 25 - 26 شباط 1955 نظم المقاومون (80) عملية وفي مدة (15) يوماً ارتفع عدد القتلى إلى ([illegible]) وجرحى (28)[5]. واتسع نطاق المقاومة المغربية المسلحة ضد الفرنسيين حينما بدأ جيش التحرير المغربي بعمليات واسعة ضد المواقع الفرنسية على المناطق الحدودية بين منطقتي النفوذ الفرنسي والإسباني في 12 تشرين الأول 1955. وجرت العمليات بالتنسيق مع قادة جبهة التحرير الجزائرية عن طريق قيادة (جيش التحرير المغربي)[6].

---

(1) إبراهيم [illegible] الظاهر، العلاقات السياسية المغربية الجزائرية 1956-1988، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1997، ص23.

(2) محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية، ص178.

(3) دوجلاس أشفورد، المصدر السابق، ص103.

(4) علي محافظة، المصدر السابق، ص243.

(5) كفاح كاظم المرعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب، ص250.

6) Julien, Op. Cit., pp. 459-460.

وبعد يوم واحد من بدء عملياته أصدر جيش التحرير المغربي في يوم 11 تشرين الأول 1955 بيانه الأول حث فيه الشعب المغربي على الكفاح متضامناً على قوات الاحتلال الفرنسي وطردها من بلدان المغرب العربي الثلاث[1].

وساعد تضامن الأحرار الفرنسيين في كل من المغرب وفرنسا على دفع السلطات الفرنسية باتجاه حل القضية المغربية، وقام هؤلاء الأحرار بدور كبير عن طريق الجمعيات والمنتديات الفكرية والمنابر الإعلامية بتنوير الرأي العام الفرنسي بحقيقة ما يجري في المغرب والبحث عن حل لدى نخبة من الفرنسيين الذين لم يتشربوا بفكر الاحتلال[2].

أدت تلك العوامل وما خلفته من نتائج إلى دفع الحكومة الفرنسية إلى تغيير سياستها في المغرب، إذ بدأت فرنسا تفكر بحل القضية المغربية عن طريق منحه الاستقلال، ولكن ضمن شروط معينة تحافظ فيها على مصالحها في المغرب[3].

في ضوء ما تقدم يمكن القول إن سياسة الإدارة الفرنسية تجاه المغرب تغيرت نتيجة عوامل داخلية وخارجية، وكانت أكثر تلك العوامل تأثيراً الرفض الشعبي لوجود الاحتلال الفرنسي، إذ تصاعدت العمليات الفدائية المنفردة والجماعية ضد الفرنسيين واستهدفت مصالحهم الاقتصادية في المغرب الأمر الذي أدى إلى تغيير السلطات الفرنسية لسياستها في المغرب، وبدأت تفكر بحل القضية المغربية عن طريق مفاوضات مع السلطان محمد الخامس والحركة الوطنية المغربية لمنح المغرب الاستقلال وتنظيم العلاقات المغربية الفرنسية بما يضمن مصالحها في المغرب.

---

(1) Ibid ,p.400

(2) عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب، ص387

(3) محمد العلمي، المغرب العربي بين حسابات الدول ومصالح الشعوب، دار الكلمة للنشر، بيروت، [illegible]، ص27 [illegible].

ثانياً: مفاوضات الاستقلال 1955-1956

كانت الخطوة الأولى لتأكيد التحول في سلوك السياسة الفرنسية في المغرب أثر تصاعد حدة العمليات العسكرية للمقاومة الوطنية هو زيارة بيير جولي (Pierre July)[1] وزير الشؤون التونسية والمغربية في الحكومة الفرنسية إلى المغرب في نيسان عام 1955، للتعرف على الأوضاع الصعبة في المغرب التي ترسمت زيارة قام بها عضو قيادة حزب الاستقلال إدريس البصري إلى فرنسا في 8 أيار 1955، للاتصال بالحكومة الفرنسية حول الوضع المتأزم في المغرب[2]، وكان من نتائجها تنظيم ندوة في باريس يومي 7-8 حزيران 1955 حول موضوع تسوية مشكلة المغربية الفرنسية) وحضر في هذه الندوة شخصيات مغربية وفرنسية من مختلف التيارات السياسية[3].

بادرت الحكومة الفرنسية في حزيران 1955 إلى عزل المقيم العام في المغرب فرنسيس لاكوست وتعيين جيلبرت كرانفال (Gilbert Grandval)[4] بدلاً منه، والذي دعا الحكومة الفرنسية إلى تحقيق برنامج إصلاحي في المغرب يقوم على إنهاء الإدارة المباشرة في المغرب وتنصيب حكومة حسبما نصت عليه معاهدة عام 1912، وتنسق برنامج

---

(1) بيير جولي: أدى دوراً كبيراً في حل القضية المغربية وكان من اليمين الفرنسي [illegible] البرلمان الفرنسي اقتنع بعد زيارته إلى المغرب [illegible] عرفة والكلاوي ورجال الإدارة الفرنسية، [illegible] ينظر: محمد العربي المساري، المصدر السابق، ص[illegible].

(2) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، ص695.

(3) قاسم الزهيري، المصدر السابق، ص30.

(4) جيلبرت كرانفال: أحد الدبلوماسيين الفرنسيين الذي كان معروفاً بأفكاره التحررية، عين مقيماً عاماً في المغرب في حزيران 1955 كان برنامجه يقترب من المطالب المغربية وحرص على الاتصال مع الوطنيين المغاربة، قام بمطاردة العصابات الإرهابية الفرنسية في محاولة لتهدئة الوضع في المغرب لكنه أخفق فيها، فحل محله في آب 1955 المقيم العام الجديد (بواي ديلاتور). للمزيد ينظر: محمد العربي المساري، المصدر السابق، ص217-220.

للإصلاح الجوهري.[1] ونتيجة لذلك ألفت الحكومة الفرنسية في تموز 1955 لجنة وزارية لبحث مشروع المقيم العام. وبعد الانتهاء من دراسة المشروع دعت اللجنة إلى عقد مؤتمر يضم ممثلين فرنسيين ومغاربة يمثلون الاتجاهات الوطنية والسياسية كافة. ثم أعلنت أنها ستتخذ قرارات تفتح باب التفاهم بين البلدين.[2]

وبناءً على خطة بيير جولي التي اقترحها على الشخصيات السياسية للاستماع إلى آرائهم في حل مشكلة المغرب والذي نال رضا رئيس الوزراء الفرنسي ادغار فور Edgar Faure[3]، ونتيجة متابعة الوزارة بكثافة للمشكلة المغربية فقد بدأت المفاوضات الفرنسية المغربية بعقد مؤتمر مشترك للطرفين في مدينة أيكس ليبان (Aix-Les-Bains) الفرنسية في 22 آب 1955[4]

شارك في لقاء (أيكس ليبان) شخصيات مغربية من مختلف التوجهات. فعن حزب الاستقلال شارك كل من محمد اليزيدي وعمر بن جلون، وعبد الرحيم بو عبيد والمهدي بن بركة، ومحمد الدويري[5]

وشارك عن حزب الشورى عبد القادر بن جلون، وعبد الهادي بوطالب، ومحمد الشرقاوي، وأحمد بنسودة. وشارك في المؤتمر شخصيات سياسية معتدلة هم مبارك

---

(1) عبد الفتاح الخروجي، المصدر السابق، ص180.

(2) عبد الجليل فرعل حسن، المصدر السابق، ص65.

(3) ادغار فور: من الشخصيات الفرنسية المعروفة من حزب الوسط، انتخب رئيساً للوزراء بعد سقوط حكومة منديس فرانس في شباط 1955 خلفاً له، شهدت مدة حكمه تغيراً في السياسة الفرنسية تجاه المغرب. قاسم الزهيري، المصدر السابق، ص95-96.

(4) عقدت مفاوضات أيكس ليبان دون علم السلطان محمد بن عرفة، ودون أن يؤخذ رأيه فيها. عبد الهادي التازي، المصدر السابق، ص104.

(5) زكي مبارك، موقف محمد بن عبد الكريم الخطابي وعلال الفاسي من مفاوضات إيكس ليبان، مجلة وجهة نظر، الرباط، العدد 40-41، 2009، ص20.

البكاي[1] والعيادي، والفاطمي بن سليمان ومحمد الزغاري، وأحمد بركاش، فضلاً عن شخصيات مغربية كالتهامي الوزاني ومحمد المصري والمدني الكلاوي[2] فضلاً عن بعض علماء المغرب كجواد الصقلي وحمادي العراقي وعبد الحي الكتاني وممثلين عن المغاربة اليهود هم جاك دهان ومن ركين[3]. ومثل عن الجانب الفرنسي لجنة وزارية برئاسة إدغار فور رئيس الحكومة الفرنسية وأنطوان بيناي (Antoine Pinay) وزير الخارجية، وبيير جولي وزير الشؤون المغربية التونسية، وروبيرت شومان (Robert Shumane) وزير العدل، والجنرال (كونيغ) Koenig وزير الدفاع[4].

اجتمعت اللجنة الوزارية الفرنسية بمتابعة المشكلة المغربية واستمعت إلى العديد منهم وبأسلوب، بعد أن اعترض ممثلو حزب الاستقلال أن يجلسوا مع خصوم استقلال

---

(1) مبارك البكاي: من مواليد بركان في نيسان 1904 المغربية من وجدة وفيها أنهى دراسته الابتدائية والثانوية تخرج من مدرسة العسكرية الفرنسية بمكناس عام 1928، برتبة ملازم شارك في الحرب العالمية الثانية ضمن الجيش الفرنسي وأصيب بجروح خطيرة استوجبت قطع أحد رجليه عام 1940 عاد الخدمة العسكرية برتبة كولونيل ... ثم باشا في مدينة صفرو وعندما عزل الفرنسيون السلطان محمد الخامس في 20 آب 1953، قدم استقالته كرد فعل ... وهاجر بعدها إلى فرنسا واستقر في باريس وفي عام 1955 ... الحكومة الفرنسية ... بالوطنيين المغاربة من أجل فتح مفاوضات أصبح من الشخصيات الأولى في المفاوضات الفرنسية المغربية ترأس أول حكومة مغربية بعد الاستقلال، وشغل منصب وزير الداخلية في الحكومة السادسة في 26 شباط 1961 وبقي في منصبه حتى وفاته في 12 نيسان 1961، عبد السلام البكاي، دليل تاريخ الأحداث وتعاقب الحكومات بالمغرب 1955-2001، الرباط، 2001، ص13-14.

(2) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، ص697.

(3) المصدر نفسه، ص696.

(4) جريدة الحرية، بغداد، العدد 361، 22 آب 1955.

المغرب وخصوم محمد الخامس وبقي الأمر أن يستمع الجانب الفرنسي إليهم كل على حدة[1].

ومن الملاحظ أن أهم ما في مفاوضات ايكس ليبان أن الوطنيين المغاربة تمكنوا بأسلوبهم المنطقي وطريقة نقاشاتهم الجادة مع المسؤولين الفرنسيين أن يغيروا وجهة نظرهم تجاه الحركة الوطنية المغربية، ويحولوا مسار المحادثات إلى ما يدخل القضية المغربية في طريق الحل[2].

توصلت المفاوضات إلى مجموعة من المقترحات شكلت أرضية لتسوية الأزمة المغربية الفرنسية، وعلى أساس هذه المقترحات قدمت الحكومة الفرنسية خطة عمل تقوم على النقاط الآتية:

1- عزل محمد بن عرفة عن عرش المغرب.

2- تشكيل مجلس وصاية على العرش لسد الفراغ.

3- عودة السلطان محمد الخامس إلى فرنسا مع التزامه بعدم مشاركته في أي نشاط سياسي.

4- تكوين حكومة مغربية تدير المفاوضات مع فرنسا، ويبدي حزب الاستقلال مشاركته فيها، بعد عودة السلطان محمد الخامس إلى فرنسا[3].

أما عن موقف الإدارة الفرنسية من مفاوضات أيكس ليبان، فقد تمثل بالمعارضة القوية، إذ عد جلبرت كرانفال المقيم الفرنسي في المغرب تلك المفاوضات تدخلاً في شؤونه الخاصة، وحاول أن يثني رئيس الحكومة الفرنسي فوراً عن فكرة المفاوضات، لكنه لم ينجح في ذلك. وكان (كرانفال) يخشى عواقب دلت على اشتداد معارضة

---

(1) جمعة علي محمد خوشي، التعددية الحزبية في المغرب 1956-1961، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، 2012، ص51.

(2) محمود صالح الكروي، الفكر السياسي لحزب الاستقلال، ص100.

(3) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، ص702؛ زكي مبارك، المصدر السابق، ص21.

الفرنسيين له في المغرب، فضلاً عن كونه من المعارضين بشدة لعودة السلطان محمد الخامس، لذلك قدم استقالته في 26 آب 1955، عندما كانت محادثات أيكس ليبان قائمة[1].

بعد أن انتهت مفاوضات أيكس ليبان في 27 آب 1955، أعلنت الحكومة موافقتها على نتائج المؤتمر والعمل بها[2]. وفي يوم 29 آب 1955، قررت الحكومة الفرنسية تعيين الجنرال بويي دولاتور (Buwaby Dolatoor)[3]، مقيماً عاماً في المغرب، ووصل إلى الرباط في 30 آب من السنة نفسها، وحاول دولاتور عرقلة سير المفاوضات إذ كان يعد مفاوضات أيكس ليبان خطأ كبيراً، وكانت أولى المناورات التي قام بها المقيم الجديد لعرقلة سير المفاوضات تتعلق بتأخير مغادرة ابن عرفة للحكم، والمماطلة دون تشكيل مجلس العرش، وسعى دولاتور أيضاً إلى إقناع الحكومة الفرنسية بتغيير سياستها في المغرب، لأنها كانت عازمة على تنفيذ مخططها[4]. وأرسلت في شهر أيلول 1955 وفداً برئاسة جورج كاترو (George Catroux)[5]، لمفاوضة السلطان محمد الخامس في منفاه في

---

(1) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص359.

(2) قاسم الزهيري، المصدر السابق، ص229-230.

(3) بويي دولاتور من الضباط الفرنسيين الذين عملوا في المغرب مدة طويلة وكان يتحدث العربية والبربرية، عمل مساعداً للجنرال جوان في الإدارة الفرنسية وعمل مقيماً عاماً في تونس وكان من المتحمسين لمعارضة الحركة الوطنية المغربية، كانت مدة إدارته في المغرب قصيرة جداً من 30 آب 1955 إلى 8 تشرين الثاني 1955 بذل جهداً كبيراً لتغيير سياسة فور. ينظر: محمد العربي معريش، المصدر السابق، ص306-311.

(4) المصدر نفسه، ص306.

(5) الجنرال جورج كاترو ولد عام 1877 اشترك في الحرب العالمية الأولى، عمل في مختلف المناصب العسكرية والإدارية في المستعمرات الجزائر والمغرب والهند الصينية، عين حاكماً عاماً لدمشق تحت رئاسة الجنرال ديغول في حركة فرنسا الحرة بعد سقوط فرنسا في الحرب العالمية الثانية عين مفوضاً لحكومته في الشرق الأوسط ووزيراً مسؤولاً عن إفريقيا عام 1944 وهو ذو معرفة بالسلطان وصديق له. ينظر: عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، ص732.

مدغشقر. دامت المفاوضات خمسة أيام اشترك فيها الأمير حسن مبارك فعلاً عن طريق مقترحاته التي تلقى عليها الطرفان[1] وانتهت المفاوضات في 9 أيلول 1955، توصل فيها السلطان وكاترو إلى اتفاق يقضي بعودة السلطان محمد الخامس من منفاه في مدغشقر إلى فرنسا وتشكيل مجلس الوصاية على العرش وتشكيل حكومة مغربية تتولى التفاوض مع فرنسا لإقامة دولة مغربية تتمتع بكامل حريتها واستقلالها[2].

أعلن السلطان محمد بن عرفة في 30 أيلول عام 1955، تنازله عن العرش وفي بداية شهر تشرين الأول من العام نفسه غادر الرباط على متن طائرة إلى مدينة طنجة[3].

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه المفاوضات المغربية الفرنسية حول عودة السلطان محمد الخامس، كان جيش التحرير المغربي يواصل عملياته العسكرية ففي 2 تشرين الأول 1955 قام جيش التحرير بعدة عمليات عسكرية بين المنطقة السلطانية والمنطقة الخليفية في شمال المغرب، وكانت تلك العمليات بقيادة وتوجيه من علال الفاسي، ورافقت تلك العمليات منشورات تدعو إلى الحرب الشاملة إذا ما فشلت المفاوضات[4].

وفي 5 تشرين الأول 1955 ألقى الجلاوي بياناً في مدينة الرباط أعلن فيه تراجعه عن موقفه، وعن ولائه للسلطان محمد الخامس والشعب المغربي والتخلي عن المسؤوليات التي ألقتها على عاتقه الحكومة الفرنسية[5].

---

(1) أحمد عسة، المصدر السابق، ص292؛ محمد العلمي، محمد الخامس، ص17.

(2) محمد علي داهش، دراسات في الحركة الوطنية، ص142.

(3) عبد الهادي التازي، المصدر السابق، مج(1)، ص[illegible].

(4) عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص219؛ زكي مبارك، المصدر السابق، ص23.

(5) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة [illegible]، السفارة العراقية في باريس بتاريخ [illegible] 1955، و22، ص8.

وفي 6 تشرين الأول 1955، شكل مجلس الوصاية على العرش، وأسندت إليه اختصاصات رئيس الدولة فكان أول عمل قام به المجلس تعيين الفاطمي بن سليمان، باشا فاس السابق في 23 تشرين الأول 1955، رئيساً للحكومة المغربية وكلفه بمهمة تكوين حكومة مغربية تضم ممثلين عن الأحزاب الشعبية وتتكلف بالتفاوض مع الحكومة الفرنسية لبناء علاقات جديدة معها[1].

وفي حين كانت المحادثات جارية بين الوطنيين والفاطمي بن سليمان بشأن تكوين الحكومة أعلن باشا مراكش التهامي الكلاوي رفضه لشرعية مجلس العرش[2] وأكد على ضرورة عودة السلطان محمد الخامس إلى عرشه، وقد صرح الكلاوي عند زيارته لمجلس العرش يوم 25 تشرين الأول 1955 قائلاً: "**أن زيارتي لأعضاء مجلس العرش لا ترمي أبداً أن تؤول على أنه اعتراف من جانبي بهذا المجلس، الذي لم أكف عن إنكار مشروعيته**"[3].

وسلك عبد الحي الكتاني الذي كان مساعداً أساسياً للكلاوي، المنهج نفسه، إذ قال: "**كل ما نرجوه من الله هو عودة جلالة سيدي محمد بن يوسف ليعود الأمن إلى البلاد**"[4].

وصل السلطان محمد الخامس إلى مدينة نيس الفرنسية في 30 تشرين الأول 1955، وبوصوله قدم مجلس الوصاية على العرش استقالته[5]، وكان في استقبال السلطان هناك هنري يرسو (Henri Yrissou) مدير ديوان وزير الخارجية الفرنسي أنطوان بيني، وبعد يوم

---

(1) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، ص725؛ دوجلاس إشفورد، المصدر السابق، ص90.

(2) شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص462.

(3) نقلاً عن زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص370.

(4) نقلاً عن المصدر نفسه، ص370-371.

(5) سحر رحيم نعمه الجرعي، المصدر السابق، ص52.

من عودته الى فرنسا استقر السلطان محمد الخامس في مدينة سان جرمان -أون- لي ضواحي مدينة باريس في قصر هنري الرابع[1]، وبوصوله إلى تلك المدينة توافدت اليه عدد كبير من الوفود والشخصيات المغربية تتقدم لتهنئته والتأييد له[2]، فقد استقبل السلطان محمد الخامس وفد حزب الاستقلال وعدداً من الطلبة والتجار المغاربة المقيمين في فرنسا[3]، والتقى السلطان عدداً كبيراً من الشخصيات الوطنية وعلماء الدين وبعض الشخصيات ممن تعاونوا مع الإدارة الفرنسية ضد مصالح الشعب المغربي وضد السلطان محمد الخامس شخصياً وعلى رأسهم الجلاوي والكتاني[4]

وفي يوم 6 تشرين الثاني 1955 اتخذ مجلس الوزراء الفرنسي قراراً بإعادة السلطان محمد الخامس إلى عرشه[5]، وفي اليوم الثاني أي يوم 6 تشرين الثاني 1955 جرى لقاء مهم بين السلطان محمد الخامس مع أنطوان بيني (Antoine Pinay) وزير الخارجية الفرنسي في قصر لاسيل سان كلو (La Celle Saint Cloud)[6]، وكان من بين الحاضرين في هذا اللقاء أنطوان بيني، وإدغار فور ومدير ديوانه جاك دو هاميل (Jacques Duhamel) وجوفروا دي كورسيل (Geoffroy De Courcel) الكاتب العام لوزارة الشؤون الخارجية[7]، وأسفر اللقاء عن توقيع تصريح مشترك بين السلطان محمد الخامس ووزير الخارجية الفرنسي أكد على منح مجلس العرش السلطة الكاملة في أدارة شؤون الدولة كما هي حتى عودة السلطان إلى الرباط وتشكيل حكومة مغربية تمثل جميع الاتجاهات السياسية والاجتماعية في البلاد.

---

(1) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص372

(2) الحسن الثاني، ذاكرة ملك، ط1، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، 1993، ص20

(3) إحسان حقي، المصدر السابق، ص179

(4) Julien, Op Cit, pp [illegible]

(5) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة [illegible]، السفارة العراقية في باريس في 7/11/1955، و22، ص19

(6) محمد العربي المساري، المصدر السابق، ص456

(7) الحسن الثاني، المصدر السابق، ص20

واستئناف المفاوضات مع فرنسا تسمح بارتقاء المغرب إلى دولة مستقلة ترتبط بفرنسا بروابط دائمة من التعاون المتبادل[1].

في ظل ترقب المغرب حصولها على الاستقلال قدم المقيم العام الفرنسي دولاتور استقالته في يوم 8 تشرين الثاني عام 1955 وبعد أسبوع من استقالته أي في 14 تشرين الثاني 1955 عينت الحكومة الفرنسية مقيماً عاماً جديداً في المغرب هو أندريه ديبوا (André Dubois)[2] وأعطته تعليمات بأن مهمته الأولى هي التعاون مع الأحزاب الوطنية وممثلي الوطنيين الذين عزموا على تنظيم مراسيم الاستقبال الذي كان الشعب المغربي يعده للسلطان محمد الخامس[3].

عاد السلطان محمد الخامس إلى الرباط في يوم 16 تشرين الثاني 1955، واستقبله الشعب المغربي استقبالاً كبيراً، وأقيمت الاحتفالات لأيام عدة ابتهاجاً بمقدمه، فيما أقدمت السلطة الفرنسية التي أرادت الإسهام في تهدئة الوضع على إطلاق سراح (17000) معتقل سياسي[4]. وما أن انتهت الاحتفالات حتى باشر حزب الاستقلال حملة توعية تركز على الدعوة لإلغاء معاهدة الحماية[5].

كان من بين ما اهتم به السلطان محمد الخامس بعد عودته هو طمأنة المستوطنين وتأكيد رغبته في أن يجعلهم يتعاونون مع الشعب المغربي، وهذا ما أكد عليه في كلمته التي

---

(1) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، ص738؛ صلاح العقاد، تاريخ المغرب العربي، ص408.

(2) أندريه ديبوا: هو آخر مقيم فرنسي في المغرب وهو محافظ شرطة سابق في باريس، وتميز تعيينه كونه من رجال الشرطة في ما كانت تتوقعه السلطة الفرنسية في هذه المرحلة الأخيرة من عمر الحماية من مشاكل وتعقيدات. استمر عمله كمقيم عام حتى استقلال المغرب. ينظر: دوجلاس إشفورد، المصدر السابق، ص90.

(3) أحمد عسة، المصدر السابق، ص296.

(4) عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب، ص196.

(5) صلاح العقاد، تاريخ المغرب العربي، ص54.

انتهز يوم 18 تشرين الثاني مناسبة عيد العرش[1] ليلقي خطاباً ابنه الحسن الذي أكد فيه المبادئ نفسها التي ذكرها والده في الخطاب وهو ما عدته الإدارة الفرنسية والحكومة دليلاً على حسن نوايا السلطان محمد الخامس بالرغم من إصراره على تجريدهم من أي دور سياسي في تقرير مستقبل البلاد[2] إلا أن عوامل القلق واستمرار نشاط جيش التحرير المغربي قد جعل الكثير منهم يخشون من مستقبلهم في المغرب مما أدى إلى نزوح عدد كبير منهم تدريجياً[3].

وفي كانون الأول 1955 أعلن عن تشكيل أول حكومة مغربية برئاسة مبارك البكاي وكانت التشكيلة الحكومية تتكون من 21 وزيراً منهم 9 من حزب الاستقلال و 6 من حزب الشورى والاستقلال وستة مستقلون[4]، وأنيطت بهذه الحكومة مهام ثلاث هي تدبير شؤون البلاد ووضع أنظمة ديمقراطية، والتفاوض مع الحكومة الفرنسية بشأن الاستقلال وعقد اتفاقيات تحدد التعاون ونوع العلاقات المستقبلية بين المغرب وفرنسا[5].

استؤنفت المفاوضات المغربية الفرنسية في 15 شباط 1956 بقصر الإليزيه، بحضور روني كوتي (Rene Coty) رئيس جمهورية فرنسا، والسلطان محمد الخامس[6]. وكان الوفد المغربي يتكون من مبارك البكاي ونائبه محمد

---

(1) عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق، ص173؛ عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص203.

(2) Gilles Perrault, Notre Ami le roi, Ed. Gallimard, 1990, p[illegible]

(3) عبد الرحيم الورديغي، المصدر السابق، ص171-172.

(4) روم لاندو، أزمة المغرب الأقصى، ج2، ص229-230.

(5) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص38.

(6) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص38.

الزماري، وإدريس المحمدي وعبد الرحيم بوعبيد، وأحمد رضا كديرة الذي عينه السلطان ناطقاً باسم الوفد المغربي في المفاوضات(1).

أما الوفد الفرنسي فقد ضم كرستيان بينو (Christian Pineau) وزير خارجية فرنسا وآلان سفاري (Alain Savary) الوزير المكلف بالشؤون المغربية والتونسية، والشخصيات الأخرى. وكان الهدف من التفاوض جعل استقلال المغرب حقيقة ملموسة عن طريق إلغاء معاهدة الحماية وتمكين الدولة المغربية من مزاولة اختصاصات سيادتها وتحديد مسار العلاقات المغربية الفرنسية(2). وعند بدء المفاوضات ألقى السلطان محمد الخامس كلمة أبرز فيها أسس التفاوض بعدة نقاط أهمها:

1- يجب على فرنسا أن تعلن إلغاء معاهدة الحماية وتعترف باستقلال المغرب.

2- إن الاستقلال يجب أن يكون مصحوباً بضمان وحدة الأراضي المغربية.

3- إن المغرب ستواجهه بعد الاستقلال مهام حاسمة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وهو يأمل استعانة الدول الصديقة، وفي مقدمتها فرنسا، لتحقيق استقلال اقتصادي يكمل الاستقلال السياسي.

4- إن الدولة المغربية ستكون ذات نظام ديمقراطي في ظل ملكية دستورية(3).

استمرت المفاوضات لمدة أسبوعين فقط واختتمت يوم 2 آذار 1956، بتوقيع عمل مشترك تضمن اعتراف فرنسا من دون تحفظ باستقلال المغرب وذلك لما حققته من تطور ولأن معاهدة الحماية لعام 1912 لم تعد تلائم الحياة العصرية(4).

(1) صلاح العقاد، السياسة الخارجية للمملكة المغربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد، 1969، ص35.

(2) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص385.

(3) محمد العربي المساري، المصدر السابق، ص456-457؛ زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص386.

(4) روم لاندو، أزمة المغرب الأقصى، ج2، ص233؛ محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر، ص201.

وتم التوقيع في الوقت ذاته على بروتوكول ملحق بالبيان يتضمن تحديد العلاقة بين الطرفين في المرحلة الانتقالية وهي في الوقت نفسه انتقال السلطة التشريعية إلى السلطان مباشرة، وهو بالمقابل يعطي المندوب السامي الفرنسي الذي حل محل المقيم العام سابقاً حق الاطلاع على الظهائر والقرارات الصادرة، مع حق إبداء التحفظات عليها إذا ما كانت تمس مصالح الفرنسيين والأجانب في المرحلة الانتقالية، فيما تعهدت فرنسا بمساعدة المغرب على تأسيس جيشه وعلى إبقاء جيش فرنسي في المغرب أثناء المرحلة الانتقالية أو المؤقتة، فيما أبقى البروتوكول على بقاء المغرب ضمن منطقة الفرنك الفرنسي[1]

وما أن أعلن عن التصريح المشترك القاضي باستقلال المغرب[2] حتى اعترفت باستقلاله (36) دولة، (30) منها أعضاء في الأمم المتحدة بينها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ومن ثم قامت تلك الدول بتعيين سفراء لها في الرباط[3]، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من أول الدول العظمى التي اعترفت باستقلال المغرب، واعترفت المملكة العربية السعودية أيضا باستقلال المغرب[4]

وخلاصة لما تقدم يمكن القول، أنه انطوت صفحة من صفحات التاريخ المغربي التي شهد فيها شعب المغرب مرحلة صعبة تمثلت بسيطرة الاحتلال الفرنسي على المغرب في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة. إذ حاولت فرنسا القضاء على الهوية العربية الإسلامية للشعب المغربي، وترسيخ الثقافة الفرنسية، وربط المغرب بفرنسا، وكانت الإدارة الفرنسية في المغرب تعمل جاهدة على تحقيق هذه الأهداف بالتعاون مع عدد

---

(1) روم لاندو، أزمة المغرب الأقصى، ج2، ص233-234؛ عبد الفتاح الفرجي، المصدر السابق، 205.

(2) ينظر الملحق رقم (3).

(3) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/823، المغرب العربي قبول مراكش في الأمم المتحدة، الرقم 25.63/11/44/17 في 25 آب 1956، و70، ص109.

(4) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص387.

من زعماء القبائل وبعض علماء المدن المستفيدين منها، إلا أن الإدارة الفرنسية لاقت صعوبات كبيرة ولم تشهد استقراراً في ترسيخ سيطرتها على المغرب، برغم كل الوسائل التي اتخذتها سواء كانت الإدارية منها أم العسكرية أم الدبلوماسية في المنظمات الإقليمية والدولية الذي لم يعرف الاحتلال عبر تاريخه إلى أن فرضت عليه فرنسا الحماية في 30 مارس 1912. وكان نتيجة ذلك رفض الوطنيين المغاربة ومقاومة وطنية باسلة كل أشكال الاحتلال، وقدموا تضحيات كبيرة في الأنفس والأموال، وأعلنوا تمسكهم بوطنهم، وبتمسكهم بالشرعي السلطان محمد الخامس الذي كان له الدور المهم في قيادة الحركة الوطنية للتخلص من السيطرة الفرنسية وكان لهم ما أرادوا في انتزاع حقهم وإعلان استقلال المغرب رسمياً في 2 مارس 1956الذي يعدّ اليوم الوطني للمكلة المغربية من كل عام.

الخاتمة

بعد انجاز هذه الأطروحة نبين في ادناه اهم ما توصلت اليه من نتائج وكان أبرزها

1- انتهجت الإدارة الفرنسية في المغرب منذ فرض نظام الحماية عليه عام 1912 سياسة استعمارية تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق مصالح فرنسا السياسية والاقتصادية في هذا البلد، وجعله تابعاً لفرنسا في كل الميادين، ومن اجل تحقيق أهداف فرنسا ومصالحها عملت السلطات الفرنسية على إلغاء الوزارات السيادية في المغرب كالخارجية والحربية والمالية وأصبح وجود الحكومة المغربية شكلياً، إذ اصبحت ادارة الدولة بقبضة بيد الجهاز الاداري الفرنسي، وكان على رأس هذا الجهاز المقيم العام الذي يتمتع بسلطات وصلاحيات واسعة، اما السلطان فقد جرد من صلاحياته الداخلية والخارجية ولم يبق له سوى إصدار المراسيم وهذا ما يؤكد تخلي الإدارة الفرنسية في المغرب عما اتفق عليه في معاهدة الحماية من تأهيل الشعب المغربي وإعداده لحياة حرة كريمة

2- سخرت الإدارة الفرنسية الجهاز الحكومي المغربي لتكريس سيطرتها على المغرب، فعينت الموالين لها بمناصب القواد والباشوات، ومنحتهم امتيازات مادية ومعنوية واسعة وكانوا يخضعون لإشراف موظفين فرنسيين يرتبطون بالمقيم العام الفرنسي، واعتمدت الإدارة على الضباط المغاربة الذين خدموا في الجيش الفرنسي، وأظهروا ولاءً لفرنسا، كما فرضت سلطات الإدارة هيمنتها على الجهاز القضائي المغربي

3- سيطرت الإدارة الفرنسية على كل اوجه النشاط الاقتصادي في المغرب ففي الميدان الزراعي سيطرت على الحقول الزراعية في المغرب، وقدمت الإدارة كافة اشكال الدعم للمستوطنين الفرنسيين والأوربيين لتطوير وسائل وأساليب إنتاجهم من اجل تعزيز الوجود الفرنسي في المغرب في حين فقد الفلاحون المغاربة مساحات واسعة من اراضيهم، وقد أدى ثقل الضرائب التي فرضتها الإدارة الفرنسية على الفلاحين المغاربة إلى ترك الأرض والهجرة إلى المدن، وفي الميدان

الصناعي لم يحدث المحسوس الفرنسيون صناعات تذكر وعانت الصناعات الحرفية في المغرب من مشاكل كبيرة ارتبطت بغلاء أسعار المواد الأولية وإغراق السوق بالسلع المستوردة وكان من نتائج ذلك أن تراجعت العديد منها، وتحول العديد من الحرفيين المغاربة إلى عاطلين أو عمال في المناجم

4- وإلى جانب ما انطوت عليه الإدارة الفرنسية من استغلال لإمكانيات البلاد وامتصاص لثرواته الطبيعية فقد استهدفت أيضاً القضاء على هويته القومية والثقافية والدينية، وإخضاع الشعب المغربي لإرادتها المحتلة فعملت الإدارة على السيطرة على قطاع التعليم في المغرب ومنعت الطلبة المغاربة من مواصلة دراستهم في الجامعات العربية، ولم تسمح لهم بالدراسة إلا في الجامعات الفرنسية، وعملت الإدارة على محو اللغة العربية وفرنسة المجتمع المغربي، وتم تحويل التعليم في المدارس المغربية باللغة الفرنسية وتهيئة نخبة متعلمة مصبوغة بثقافة فرنسية للاستفادة منها في الوظائف والأعمال المختلفة.

5- أما في الميدان الاجتماعي فقد أهملت الإدارة الفرنسية الواقع الصحي والخدمي في المغرب، ففي المؤسسات الصحية مارست الإدارة الفرنسية في المغرب سياسة الإهمال في الميدان الصحي إذ كان التمييز واضحاً لصالح المستوطنين الفرنسيين على حساب المواطنين المغاربة من حيث عدد المستشفيات والأطباء، وقيدت الإدارة الفرنسية حرية الصحافة، وحرمت العمال المغاربة من حق تكوين نقابات العمل والشؤون الاجتماعية والتأمين الصحي وهكذا أصبح المغرب تابعاً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية لفرنسا.

6- كان للحرب العالمية الثانية تأثير كبير على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المغرب نتيجة قيام الإدارة الفرنسية بتجنيد أعداد كبيرة من الشعب المغربي إلى جانب الجيش الفرنسي أثناء مدة الحرب، وقدم الشعب المغربي والسلطان محمد الخامس دعماً كبيراً لفرنسا في الحرب بهدف الحصول على تأييد الحلفاء لقضيتهم وتغيير فرنسا لسياستها في المغرب إلا أن الإدارة الفرنسية

المغرب سياستها العدائية تجاه الشعب المغربي، الأمر الذي أدى إلى تطور نشاط الحركة الوطنية المغربية التي بدأت تطالب بالاستقلال، وفي عام 1944 تأسس حزب الاستقلال المغربي الذي تولى قيادة الوطنيين المغاربة بالتنسيق مع السلطان محمد الخامس.

7- قامت الإدارة الفرنسية بأعمال وحشية ضد أبناء الشعب المغربي من قتل ونفي وسجن وتعذيب، فضلاً عن اعتقال وسجن ونفي عدد كبير من قادة الحركة الوطنية المغربية في محاولة لإضعافها، وأنها حاولت كسب السلطان محمد الخامس إلى جانبها في سياستها العدائية ضد الوطنيين المغاربة، بإقناعه بالتخلي عن دعم حزب الاستقلال والتعاون معها بحجة من تسلطهم، إلا أنه رفض الاستجابة للإدارة، واستمر بدعمه للوطنيين المغاربة ضد سياسة الإدارة الفرنسية، وقد صرح السلطان عند زيارته لمدينة طنجة عام 1947 بشكل علني عن المطالب المغربية بالاستقلال في الخطاب الذي ألقاه هناك، الأمر الذي أدى إلى تذمر الإدارة الفرنسية منه، فبدأت تخطط لخلعه عن العرش.

8- عدم مصداقية الإدارة الفرنسية في تنفيذ الوعود التي قطعتها للشعب المغربي.

9- سيطرة المقيمين العامين الفرنسيين على الأوضاع السياسية، فضلاً عن أن الشؤون الخارجية المغربية أصبحت من اختصاص الإدارة الفرنسية، ومارسوا الاستبداد في أبشع صوره، وبذلك أحكمت الإدارة الفرنسية سيطرتها على الشؤون الداخلية مما جعلها تحول دون إقامة مؤسسات نيابية حقيقية.

10- تمكنت الإدارة الفرنسية من تنفيذ مخططها في خلع السلطان محمد الخامس في 20 آب 1953 بالتعاون مع عدد من المؤيدين لسياستها في المغرب والمعادين للسلطان والوطنيين المغاربة أمثال التهامي الجلاوي باشا مراكش وعبد الحي الكتاني أحد كبار علماء الصوفية، وقامت بتنصيب محمد بن عرفة حاكماً للمغرب، وكان بن عرفة ضعيفاً وأداة بيد الفرنسيين.

1.1- كان لنفي السلطان محمد الخامس تأثير كبير على العلاقات المغربية الفرنسية فقد سد الفراغ بين الإدارة الفرنسية والوطنيين المغاربة وبدأت القضية المغربية تأخذ بعداً دولياً وقومياً إذ قامت قادة الحركة الوطنية المغربية خاصة حزب الاستقلال بنشاط دبلوماسي كبير لإيصال القضية إلى المحافل الإقليمية والدولية عن طريق عرضها على الجامعة للدول العربية التي كان لها دور بارز في عرض القضية المغربية على الأسرة الدولية التي تمثلت في هيئة الأمم المتحدة ومنظمة دول عدم الانحياز على الرغم من كل الضغوط التي مارستها فرنسا في تلك المنظمات وقد حصل الوطنيون على دعم تلك المنظمات وتأييدها لهم في نضالهم ضد سيطرة الاحتلال الفرنسي واستنكرت العديد من دول العالم سياسة فرنسا في المغرب. وإنه على الرغم من الجهود التي بذلتها الإدارة الفرنسية في مجال التعليم والجمعيات الثقافية لفرض سياستها إلا أنها لم تتمكن من أخذ مداها بتوسيع وتعويد تتصل إلى جامعة القرويين وإلى المدارس الأهلية التي أسسها الوطنيون المغاربة والتي قامت جميعها بدور وطني وعربي وإسلامي متميز في تكوين الشباب المغربي وإعدادهم من الرجال والنساء لدى الدفع بهم في الحركة الوطنية المغربية من أجل الدفاع عن استقلال المغرب.

1.2- كانت سياسة الإدارة الفرنسية تجاه شعب المغرب تقوم على التدخل في شؤونهم الداخلية وفي عاداتهم وتقاليدهم وخصوصياتهم وتؤكد على أن علاقتها بالمغرب يجب أن تكون مطابقة لروح الحضارة الفرنسية وقد تجلى ذلك في عملها على طمس معالم اللغة والثقافة والتقاليد العربية والإسلامية للشخصية المغربية، ومحاولات العمل على تبني اللغة والثقافة والتقاليد الفرنسية على خلاف بريطانيا التي لم تتدخل في شؤون النخبة في المناطق التي احتلتها.

1.3- كانت توجهات الإدارة الفرنسية في حكم المغرب تنطلق من مفهوم أنّ المغرب محافظة أو إقليم فرنسي، وهي بذلك تعكس حالة المركزية في الحكم، وقد تجلى ذلك في محاولتها الربط الوثيق بين الضم والإدماج والمركزية، وأن يكون جميع

المستوطنين الفرنسيين لدرجة تخوفهم منح شعب المغرب حق التمثيل الرسمي في الجمعية الوطنية الفرنسية على خلاف مناطق الانتداب البريطانية إذ لم يكن لها تمثيل في مجلس العموم البريطاني فضلاً عن أنّ موقف البريطاني من المناطق المحتلة كان يقوم على مبدأ اللامركزية في الحكم، وذلك بمنح الحاكم المستعمرة الحرية في الإدارة والتصرف.

4- أسست الحركة الوطنية المغربية وجودها داخل المغرب وخارجه إذ عملت على سلاح الروح الوطنية بهدف التخلص من الاستعمار الفرنسي باستعمال الوسائل كافة سواء السياسية منها أو المقاومة المسلحة، وعملت في الخارج على إيصال قضية المغرب إلى الرأي العام العربي والإسلامي والدولي، وكان لها دور كبير في تأسيس مكتب المغرب العربي في القاهرة في شباط 1947 الذي سعى إلى تحديد فكرة وحدة المغرب العربي على الرغم من نفوذ فرنسا الدولي ومن ثم العمل على مواصلة الكفاح المسلح عن طريق تشكيل لجنة تحرير المغرب العربي وجيش التحرير المغربي.

5- تضافرت عوامل عديدة في إضعاف الإدارة الفرنسية في المغرب منها من داخل فرنسا تمثلت بظهور تيارات فكرية مناهضة لسياسة الحكومة الفرنسية ومؤيدة لمطالب الوطنيين المغاربة إذ قام عدد من الأحرار الفرنسيين بنشاطات مستمرة لكسب الرأي العام الفرنسي لصالح القضية المغربية عن طريق الجمعيات والمنتديات الفكرية وبالتالي التأثير على الحكومة الفرنسية لتغيير سياستها تجاه المغرب، أما العوامل المهمة فكانت من داخل المغرب وأهمها تزايد العمليات المسلحة ضد الإدارة الفرنسية وضرب مصالحها الاقتصادية في المغرب، وكان لجيش التحرير المغربي الدور الفاعل والمؤثر في قيادة تلك العمليات التي أجبرت فرنسا في نهاية المطاف على الاستجابة لمطالب الوطنيين المغربية المتمثلة بعودة السلطان محمد الخامس وإعلان الاستقلال، تتويجاً لذلك وقبول فرنسا إجراء المفاوضات والتوقيع على إنهاء الحماية الفرنسية وإعلان استقلال المغرب في 2 آذار

1956، الذي كان تتويجاً لكل الجهود التي جسدها الشعب المغربي، والمواقف الوطنية الشجاعة في أروع صور التضحية الوطنية من أجل الحرية والاستقلال التي مثلها بشدة السلطان محمد الخامس في رفضه لمطالب الإدارة الفرنسية وتمسكه باستقلال المغرب

المصادر والمراجع

الوثائق

أولاً- الوثائق غير المنشورة باللغة العربية

1. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/4667، ممثلية العراق في الأمم المتحدة، اجتماع اللجنة السياسية الأولى، الرقم أمم/2149/135/36589 في 19 كانون الأول 1953، و3.

2. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/4816، القضية المراكشية، المناقشة العامة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الرقم أمم/2/274/135/29500 في 7 تشرين الثاني 1953، و20.

3. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/4817، المغرب العربي، عرض قضية مراكش على الأمم المتحدة، الرقم 1593/182/184/4 في 31 تموز 1954، و29.

4. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/4818، القضية المراكشية، قضية مراكش لدى الأمم المتحدة، الرقم ع 14/812/812 في 26 كانون الأول 1953، و39.

5. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/4818، القضية المراكشية، قضية مراكش في مجلس الأمن، الرقم /135/839/11/839/8 في 3 أيلول 1953، و41.

6. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/4820، المغرب العربي، تونس ومراكش في الأمم المتحدة، الرقم أمم 173/44/11/63/25 في 25 آب 1956، و70.

7. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/4058، السفارة العراقية في باريس، في 11/7/1955، و22.

8. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم 4812/24806، تقرير السفارة العراقية بباريس في 6 آب 1953، و51.

9 د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم 4816/311، تقرير السفارة الملكية العراقية في الرباط بتاريخ 27 آذار 1951، برقم35.

10 د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم 4816/311، تقرير السفارة الملكية العراقية في الرباط بتاريخ 27 آب 1951، برقم30.

11 د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم 4816/311، مذكرة المفوضية العراقية في باريس في 21 تشرين الثاني 1951، و55

ثانياً: الوثائق المنشورة لجامعة الدول العربية

1 جامعة الدول العربية، محاضر جلسات الدورة الانعقاد العادي الحادي والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية، لسنة 1954، محضر الجلسة الثانية المنعقدة في 3 نيسان 1954.

2 جامعة الدول العربية، المحاضر والجلسات لدورة الانعقاد العادي الرابع والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية، لسنة 1955 و1956، محضر الجلسة الثالثة المنعقدة في 14 تشرين الثاني 1955.

3 جامعة الدول العربية، محاضر جلسات لدورة الانعقاد العشرين لمجلس جامعة الدول العربية لعام 1953 و1954، محضر الجلسة الرابعة والخامسة المنعقدتين في 24 و27 كانون الثاني 1954

4 حزب الاستقلال، المغرب الأقصى ومراكش قبل الحماية وعصر الحماية، علال الفاسي، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1951

ثالثاً- الوثائق البريطانية غير المنشورة

1 P.R.O.F.O. 371/3985 Telegram From Mr Mauot , Tanger, April, 12 , 1947

2. P.R.O.F.o. 371/3985 Telegram From Moscow To Freign Off ce April 23, 1946.

رابعاً- الوثائق الأميركية غير المنشورة

2. R.G.D.F. N880, 00174 2346 From Paris, To Secretary of State [illegible] April, 1946

3. R.G.d.F.n 8801, 00174 15470 From Paris, To Secretary Of April, 15,1947

المذكرات

شارل ديغول، مذكرات الحرب - الوحدة 1942-1944، ترجمة عبد اللطيف شرارة، بيروت، 1969

الكتب

أولاً- الكتب العربية

1. إبراهيم خلف العبيدي، دراسات في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، مطبعة المجمع العلمي، بغداد، 2001.
2. إبراهيم ياسين الخطيب، صفحات من مراكش تحت حكم الفرنسيين والقادة الجلاويين، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2003.
3. ابن جلون، هذه مراكش، القاهرة، 1949
4. أبو بكر القادري، مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية 1930-1945، ج1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997.
5. إحسان حقي، المغرب العربي، دار اليقظة العربية، بيروت، 1972.
6. أحمد حسن الغفوري وآخرون، المغرب والاستعمار الفرنسي، دار المعارف للطباعة، القاهرة، د.ت
7. أحمد رمزي، الاستعمار الفرنسي في شمال أفريقيا، المطبعة النموذجية، مصر، د.ت
8. أحمد عبيد، التماثل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية: الجزائر، تونس، المغرب، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
9. أحمد عسة، المعجزة المغربية، دار القلم للطباعة، بيروت، 1975.
10. أحمد فارس عبد المنعم، جامعة الدول العربية 1945-1985 دراسة تاريخية سياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

11. آسية بنعدادة، الفكر الإصلاحي في عهد الحماية محمد بن الحسن الحجوي نموذجا، المركز الثقافي العربي للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 2003.

12. امحمد احمد بن عبود، مركز الأجانب في مراكش دراسة قانونية لوضعية الأجانب في المغرب قبل عهد الحماية وخلاله، تطوان، 1980.

13. امحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

14. برهان غزال وحميد السفيري، الأهداف القومية الدولية لجامعة الدول العربية، ط2، منشورات الأمانة العامة، دمشق، 19..

15. تركي ظاهر، أشهر القادة السياسيين، ط1، دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1992.

16. جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، مطابع النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1986.

17. ـ محمد الخامس ويهود المغرب، الندوة العلمية حول محمد الخامس المثال الرائد، جمعية رباط الفتح، الرباط، 1987.

18. جلال يحيى، تاريخ المغرب الكبير، ج4، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

19. حارث عبد الرحمن الطيف التكريتي، بريطانيا في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929-1933، دار تموز للطباعة والنشر، دمشق، 2013.

20. حزب الاستقلال، قائمة الشرف تراجم الموقعين على وثيقة الاستقلال 11 كانون الثاني 1944، لجنة الإعلام والنشر، 1988.

21. الحسن الثاني، ذاكرة ملك، ط2، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، 1993.

22. خيري حماد، قضيتنا في الأمم المتحدة، ط1، بيروت، 1962.

23. خيرية عبد الصاحب، الفكر القومي العربي في المغرب العربي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982.

24. رابطة الدفاع عن مراكش، صوت مراكش، القاهرة، 1945.

25. رشيد البراوي، مشكلات القارة الأفريقية السياسية والاقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1960.

26. الرشيد ادريس، ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1981

27. رمضان لاوند، الحرب العالمية الثانية، بيروت، [illegible].

28. زاهر رياض، شمال أفريقيا في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب) مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1967.

29. زين العابدين العلوي، المغرب من عهد محمد الأول إلى عهد محمد الثاني، ج3، المغرب في عهد السلطان سيدي محمد بن يوسف [illegible]، فترة الحماية الفرنسية والاسبانية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2009

30. سيد مصطفى عبد الغني، المغرب، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، 1973.

31. شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير ط2، من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى)، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، [illegible].

32. صلاح أحمد الشطي، سياسة فرنسا تجاه البربر وأثرها في الحركة الوطنية المغربية 1930-1963، بغداد، 2009.

33. صالح شكاك، المغرب العميق وزمعة البكري [illegible]، مساهمة في دراسة تاريخ الجهات في المغرب المعاصر، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2010.

34. صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، القاهرة، 1970.

35. ـــــــــــ، المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى) ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1969.

36. ـــــــــــ، المغرب العربي من الاستعمار إلى التحرر القومي، دار الطباعة الحديثة بمصر، القاهرة، د.ت.

37. ـــــــــ، المغرب والحرب العالمية الثانية، القاهرة، 1966.

38. طاهر محمد صكر، شكيب أرسلان ودوره السياسي في حركة النهضة العربية الحديثة 1869-1946، منشورات رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2002.

39. عبد الإله بلقزيز وآخرون، الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1947-1986، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

40. عبد الحق المريني، مدخل إلى تاريخ المغرب الحديث من عصر الحسن الأول إلى عصر جلالة الحسن الثاني، دار المدص للطباعة والنشر، المغرب، 1995.

41. عبد الحميد الجزائري، ثورة المغرب العربي وكفاحه (الجزائر، تونس، المغرب)، دار الجامعة للطبع والنشر، (د.ت).

42. عبد الحميد براهيمي، المغرب العربي في مفترق طرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

43. عبد الحي حسن العمراني، المغرب السياسي، الدار البيضاء، 2005.

44. عبد الرحيم الورديغي، المقاومة المغربية ضد الحماية الفرنسية 1952-1956، ج، ط2، الرباط 1982

45. عبد الرحيم بن سلامة، المغرب قبل الاستقلال- عرض لأهم الأحداث السياسية والدستورية قبل الحماية وأثنائها ط2، دار الثقافة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، 1980

46. عبد السلام السكري، دليل تاريخ الأحداث وتعاقب الحكومات بالمغرب 1955 2001، الرباط، 2002

47. عبد العزيز بن عبد الله، حصيلة الدراسات المتعلقة محمد الخامس، ندوة الموسوعة حول محمد الخامس الملك الرائد، جمعية رباط الفتح، الرباط، 1987.

48. عبد الكريم جيلالي، المغرب سكاناً وسعةً، دار الروضة للطباعة والنشر، القاهرة 1967

49. عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية إلى إعلان الاستقلال، ج1، الدار البيضاء، 1976.

50 ـــــــ تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى بناء الجدار السادس في الصحراء، مطبعة الرسالة، الرباط، 1987

51 ـــــــ قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي- عصر الإمبراطورية للعهد التركي في تونس والجزائر، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.

52 عبد الله الحراري، شذرات تاريخية من 1900-1950، الدار البيضاء، 1976.

53 عبدالله العروي وآخرون، في النهضة والتراكم دراسات في تاريخ المغرب والنهضة العربية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1986.

54 عبدالله بن أحمد الجتتي، محمد الخامس بطل التحرير أسوة الدولة حول محمد الخامس الملك الرائد، جمعية رباط الفتح، الرباط 1987

55 عبد الملك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، الكويت، 1983.

56 عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب منذ أقدم العصور إلى اليوم، المجلد العاشر، الرباط 1989.

57 عبد الوهاب بن منصور، قبائل المغرب، المطبعة الملكية، الرباط، 1968.

58 عبدالله التارودي، المغرب المرحلة والهجرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979

59 علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1880-1894، دراسات في تاريخ العلاقات الدولية، أفريقيا الشرق، المغرب، 2006.

60 علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، دار الطباعة المغربية، ط1، تطوان 1948

61 ـــــــ المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، طنجة، د.ت.

62 ـــــــ النقد الذاتي، ط5، مطبعة الرسالة، الرباط، 1979.

63 ـــــــ حديث المغرب في المشرق، المطبعة العالمية، القاهرة، 1956.

64 ـــــــ نداء القاهرة، المطبعة العلوية، الرباط، 1959.

65 علي محجوبي، العالم العربي الحديث والمعاصر تحت الاستعمار فمقاومة مؤسسة الانتشار العربي بيروت، 2009.

66 علي محافظة فرنسا والوحدة العربية 1945-2000 مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2008.

67 عمر سعدان، فرحات حشاد بطل الكفاح القومي والاجتماعي، تونس 1969.

68 فوزي يوبان، أطلس العالم والوطن العربي، د.م، 2009.

69 قاسم الزهيري، محمد الخامس الملك البطل أكدال، الرباط، د.ت.

70 ـــــــــ محمد الخامس بطل التحرير، الندوة الدولية حول محمد الخامس الملك الرائد، الرباط، جمعية رباط الفتح، 1987.

71 محمد الحبيب الفرقاني الثورة الخامسة صفحات من تاريخ المقاومة وجيش التحرير، ج1، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1990.

72 محمد الرشيد ملين، نضال ملك، الرباط، د.ت، ج2.

73 محمد السلوي بوعزم، معركة الاستقلال، ج1، ب ط 1979.

74 محمد العربي المساري محمد الخامس من سلطان إلى ملك، دار جداول للنشر والتوزيع بيروت 2011

75 محمد العلمي، زعيم الريف محمد عبد الكريم الخطابي مطابع دار الكتاب الدار البيضاء، 1968.

76 ـــــــــ علال الفاسي رائد الحركة الوطنية المغربية، مطبعة الرسالة، الرباط، 1972.

77 ـــــــــ محمد بن يوسف تاريخ استقلال المغرب، الدار البيضاء دار الكتب للطباعة والنشر، 1974.

78 محمد الميلي المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1981.

79 محمد بن حنون محمد الخامس بطل التحرير الندوة العلمية حول محمد الخامس الملك الرائد، جمعية رباط الفتح، الرباط، 1987.

80 محمد بن عبد السلام بن عبود، تاريخ المغرب، ج2، دار الطباعة المغربية، ط2، تطوان، 1957.

81 محمد خليدي، جهاد من أجل التحرير، منشورات أفريقيا، الرباط، 1999.

82 محمد خير فارس، تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب 1912-1939، دمشق، 1972.

83 محمد شقير، تطور الدولة في المغرب- إشكالية التكون والتمركز والهيمنة من القرن الثالث قبل الميلاد إلى القرن العشرين، ط2، أفريقيا الشرق، المغرب، 2006.

84 محمد صفر الدين، أفريقيا بين الدول الأوربية، دار مصر للطباعة، القاهرة 1979.

85 محمد عابد الجابري، السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي: المغرب، الجزائر، تونس، ط2، منتدى الفكر العربي، عمان، 1992.

86 ______، في غمار السياسة فكراً وممارسة، الكتاب الأول، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2009.

87 محمد عبد السلام، علال الفاسي وأثره في الفكر الإسلامي المعاصر، (د.ط).

88 محمد عبد المعطي جلال، الاستعمار الفرنسي في مراكش، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د.ت.

89 محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2009.

90 ______، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004.

91 ______، محمد عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2002.

92 محمد علي رفعت، الجامعة العربية وقضايا التحرير، ط2، منشورات الأمانة العامة، القاهرة، 1972.

93 محمد عواد، ذكريات عن المغفور له محمد الخامس، ندوة الدولية حول محمد الخامس الملك الرائد، جمعية رباط الفتح، الرباط، 1987.

94. محمد فاضل الجمالي، جهاد في سبيل العروبة والإسلام مجموعة خطب ورسائل التي تناولت سيرة الفقيد الدكتور فاضل الجمالي، بيت الحكمة، بغداد، 1998.

95. محمد فتح الله الخطيب، القوى السياسية في الأمم المتحدة، دار النهضة العربية، مصر، 1962.

96. محمد فؤاد، أوربا من الثورة الفرنسية إلى العولمة الاقتصاد، الأيديولوجيا (الأزمات)، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

97. محمد كنبيب، من الحماية إلى الاستقلال إشكالية الزمن الراهن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2006.

98. محمد مكي الناصري، الأحباس الإسلامية في المملكة المغربية، ط2، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 1992.

99. محمد يوسف الشرقي، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام 1945، دار تموز للطباعة والنشر، دمشق، 2012.

100. محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب 1963-1997، ط2، مطبعة [illegible]، بغداد، 2012.

101. محمود ولد الشيخ سيدي الحسن الثاني ملك التحدي، دار نشر المعرفة، الرباط، د.ت

102. مصطفى العلوي، الأغلبية الصامتة في المغرب، ط2، دار الطباعة المغربية، تطوان [illegible]

103. مصطفى كامل السيد، محاضرات في التطور السياسي لبلدان العالم الثالث، بروفيسيونال للإعلام والنشر، القاهرة، 1982.

104. مفيد محمود شهاب، جامعة الدول العربية ميثاقها وإنجازاتها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978.

105. مكتب المغرب العربي، مذبحة الدار البيضاء، مطبعة مخيمر، الجيزة، مصر 1947

106. ________ مؤتمر المغرب العربي المنعقد بالقاهرة 1947، مطبعة المكتب الثقافي، الجيزة، 1947.

107. نجيب الارمنري، سورية من الاحتلال إلى الجلاء، بيروت، 1973.

108. نعمة السعيد، المغرب العربي استعراض لمعالم الحضارية لأقطار المغرب العربي وتطور الصفة السياسية من قبل وبعد الاستقلال، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1979.

109. يحيى بن سليمان، نحن المغاربة مشاكل النمو بين التقليد والتجديد، دار المغرب الإسلامي، الدار البيضاء 1985.

110. يسري الجوهري، شمال أفريقيا، الطبعة السادسة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية 1980

111. يوسف جميل نعيسة، محاضرات في التاريخ المغربي المعاصر، ط3، منشورات جامعة دمشق، 1998.

ثانياً- الكتب المعربة

1. ألبير عياش، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، دار الخطابي للطباعة والنشر، 1985.

2. جون واتربوري، الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية، دار الوحدة، بيروت، 1982

3. الحسن بن محمد الوزان الفاسي، وصف إفريقيا ج1، ط2، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983

4. دوجلاس إي أشفورد، التطورات السياسية في المملكة المغربية، ترجمة عائدة سليمان عارف والدكتور أحمد مصطفى أبو حاكمة، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بيروت 1963

5. روم لاندو، أزمة المغرب الأقصى، ترجمة إسماعيل حسين لحوت، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1961.

6. ـــــــــــ تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، 1963

7. ـــــــــــ محمد الخامس منذ اعتلائه عرش المغرب الى يوم وفاته، ترجمة ليلى أبو زيد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1979.

8. ـــــــــــ مراكش بعد الاستقلال، تعريب خيري حماد، دار الطليعة، بيروت، 1961

9. سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ط2، ترجمة كميل ق. داغر، دار الحداثة للنشر، بيروت، 1981

10. شارل أندريه جوليان، أفريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ترجمة المنجي سليم، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.

11. شارل عيسوي، تاريخ اقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ترجمة صلاح بطرس، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، د.ت

12. محمد كنبيب، يهود المغرب 1912-1948 مساهمة في تاريخ الأقليات بالمغرب الإسلامي، ترجمة إدريس بنسعيد، تقديم أندري أزولاي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1998.

13. وليام هوسيتس، الحماية الفرنسية في المغرب بين الأوج والأفول تحت شهادة الجنرال نوجيس 1936-1943، تعريب إبراهيم بوطالب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2002.

ثالثاً- الكتب الأجنبية

أ- الكتب الانكليزية

1. Bernard Stephen, The Franco-Moroccan-Conflict 1943-1956, London, 1968
2. Bidwell Robin, Morocco under Colonial Rule French Administration of Tribal Areas 1912-1956, London, 1973
3. Brace Richard, m (Morocco, Algeria, Tunisia) New-Jersey U.S.A 1964
4. Charles F. Stewart, The Economy of Morocco 1912-1962, Printed in United State of America 1967
5. Leon Brown, The United States and The Maghreb, The Middle east Journal, Vol 30, Summer 1976
6. George Kirk, Survey of International Affairs 1939-1946, The Middle East in the War, printed in Great Britain, 1952

7. Gilles Perrault, Notre Ami le roi, Ed. Gallimard, 1990

8. Jamil M. Abun Nasr, A History of the Maghrib, Cambridge at the University Press, Printed in Great Britain, 1971

9. Michael Makovsky, Churchill's Promised Land, London a New Republic Book, 2007

ب- الكتب الفرنسة

1. Brignon et Collaborateurs, Histoires du Maroc, Edit Hatier, Paris, 1957

2. Delperrie Debayac Le Royaume du Marechal, Robert, Laffont, Paris, 1975

3. Gilles Perrault, Notre Ami le roi, Ed. Gallimard, 1990

4. Jaques Berque, Le Maghreb entre deux Guerres Edit du Seuil Paris, 1970

5. Jean Et Simonne Lacouture, Magreb dans Lacamitae, paris, 1979

6. Julien Charles-Andre, Le Maroc face aux imperialismes (1915-1956) Edit, Paris, 1978

Ferroux Barre, Developpement, Croissance Progres, Maroc Tunis, boulevard des Capucines, Paris 1959

8. Rene Gallissot, L'Economies De L'Afrique Du Nord, Presses Universites de France, Paris, 1961

9. Rezette, Les parties politique Marocains, A. Colin, Paris, 1955

10. Vermeren, Histoire du maroc depuis L'in dependance, Edit, La decouverte, Paris, 2002

4- الرسائل والأطاريح الجامعية

1. ابتسام سعود عريبي الكواز، عبد الرحمن عزام ودوره السياسي والفكري حتى عام 1949" دراسة تاريخية" رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2007

2. ابتسام سلمان سعيد العاني، التطورات السياسية الداخلية في شمال المغرب 1912-1956، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2007

3. إبراهيم ولد شريف الطاهر، العلاقات السياسية المغربية الجزائرية 1956-1988، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية الجامعة المستنصرية، 1997

4. جمعة علي محمود هوس، التعددية الحزبية في المغرب 1956-1984، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، 2012

5. جمال سعدون عبد، الحزب الشيوعي ودوره السياسي في المغرب 1943-1986، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تكريت، كلية التربية، 2013.

6. حسن رحيم حريم، الحبيب بورقيبة ودوره السياسي 1933-1987 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2003.

7. حنان عبيد محمود الدليمي، المهدي بن بركة ودوره الفكري والسياسي في المغرب، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2010.

8. روش بو جمعة، أوجه الاستغلال الاستعماري بالمغرب خلال الهدنة الفرنسية الألمانية (حزيران 1940- تشرين الثاني 1942)، رسالة لنيل الدبلوم العالي في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1989

9. ستار محمد علاوي الجنابي، محمد حسن الوزاني ودوره الفكري والسياسي في المغرب 1934-1978، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) معهد التاريخ والتراث العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2013

10. سرى جبر جورج، التطورات السياسية والاقتصادية في المملكة المغربية 1956-1970، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، 2004

11. ــــــــ، حركة الاستقلال في المغرب العربي 1943-1956، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2001.

12. سمر رحيم نعمة جبر الجراعي، العلاقات المغربية- الامريكية 1956-1990، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2003

13. سيدي محمد عبد الرحمن، علال الفاسي ودوره في الحركة الوطنية الاستقلالية في المغرب الأقصى 1925-1956، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1996.

14. صفوان ناظم داود حسن، مصر وقضية استقلال المغرب الأقصى 1945 – 1956، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2010.

15. صباح عزيز منور، مكتب المغرب العربي في القاهرة 1947-1956، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية، ابن رشد، بغداد، 2007.

16. عبد الحسين نتيل مرعي الساعدي، محمد الخامس ودوره السياسي في المغرب الأقصى حتى عام 1961، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2003.

17. عبد الفتاح مصطفى عبد الرزاق الخزرجي، العلاقات الفرنسية المغربية 1944-1956، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2000.

18. عبد الوهاب عبد العزيز محمود ابو حمره، التطورات السياسية في المغرب 1930- 1956، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تكريت، كلية التربية، 2009.

19. كفاح كاظم الجرعي، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب 1944-1956، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1983.

20. ـــــــــــ، تطور مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب 1939-1945، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1990.

21. كفاح جمعة الساعدي، التطورات السياسية الداخلية في اندونيسيا 1945-1967، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2004.

22. مائدة خضير علي الساعدي، أحمد بن بلا ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى عام 1965، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية، ابن رشد، 2004.

23. ماجد محمد جواد، تطور الحركة الدستورية والديمقراطية في المغرب 1908-1930، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2011.

24. محمد حمد دباس عبد الخالق الطريس ودوره في الحركة الاستقلالية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 20[illegible].

25. محمد علي داهش، جمهورية الريف في مراكش 1919-1926، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1981.

26. محمد المعمري، رحلة السلطان محمد الخامس إلى طنجة 9-4 نيسان 1947، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، 2005.

27. محمود صالح الكروي، الفكر السياسي لحزب الاستقلال المغربي دراسة سياسية تحليلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1989.

28. هادي عود عبد، عبد السلام بنونة ودوره في الحركة الوطنية المغربية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2013.

29. هدى حسن موسى الخفاجي، الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكة المغربية حتى عام 1979، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2005.

30. هيثم عبد الخضر مفرج، موقف الأمم المتحدة من قضايا استقلال بلدان المغرب العربي 1948-1962، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بغداد، 2009.

الدوريات

أولاً – الدراسات والمقالات

1. أبتسام سلمان سعيد الطائي، نشوء وتطور الحركة العمالية في المغرب للمدة 1934-1956، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، بغداد، العدد 24، 2011.
2. أشركي فقير محمد، الجهود المصرية للدفاع عن القضية المغربية أمام المحافل الإقليمية والدولية، المجلة التاريخية المغربية، العددان 69-70، تونس، 1993.
3. ـــــــــ الدعم العسكري والإعلامي المصري للحركة الوطنية المغربي، المجلة التاريخية المغربية، العددان (65،66)، تونس، 1999.
4. أمحمد بن عبود وجاك كاني، مؤتمر المغرب العربي 1947 وبداية نشاط مكتب المغرب العربي في القاهرة، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد 25، حزيران، 1982.
5. أمحمد بن عبود، مكتب المغرب العربي في القاهرة، أول نواة للوحدة السياسية المغربية، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد 42، 1986.
6. أمحمد مالكي، في العلاقة بين المشرق والمغرب، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد 72، حزيران، 1993.
7. باهي محمد أحمد، الكفاح في الصحراء المغربية، مجلة دعوة الحق، الرباط، العدد 2، 1975.
8. جلال يحيى، المقاومة الشعبية في المغرب، مجلة الكاتب، القاهرة، العدد 81، 1967.
9. زكي مبارك، موقف محمد بن عبد الكريم الخطابي وعلال الفاسي من مباحثات أيكس ليبان، مجلة وجهة نظر، العدد40-41، الرباط، 2009.
10. سعيد بنسعيد، الحركة الوطنية وتصور المدرسة الوطنية في المغرب، جامعة محمد بن عبد الله، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، 1986.
11. شفيق عبد الرزاق السامرائي، حزب الاستقلال المغربي، مجله العلوم السياسيه، بغداد، العدد (8)، 1990.
12. صلاح العقاد، السياسات الخارجية للمملكة المغربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد1، 1969.

13. ظاهر محمد صكر، الأزمة السياسية في المغرب عام 1951، دراسة في ضوء الوثائق العراقية، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد 77-78، 1995.

14. عبد الإله بلقزيز، حديث المغرب، حكم المشرق عن النهضة الفكرية في المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 28، تشرين الأول، 1989.

15. عبد الجليل التميمي، رسائل جديدة للمرحوم يوسف الرويسي، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد 27، 1982.

16. عبد الله إبراهيم، تأملات في رصد الحركة الوطنية المغربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (186)، 1994.

17. ـ فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 93، تشرين الثاني، 1986.

18. محمد علي داهش، الموقف العربي من الظهير البربري في المغرب، مجلة الفكر السياسي، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، العدد 18-19، صيف 2003.

19. محمود صالح الكروي، تقاليد الحكم في المغرب، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد 59، 2001.

20. ـــــــ علال الفاسي المضمون القومي في فكره السياسي، مجلة آفاق عربية، العدد 9-10، بغداد، 1994.

21. ـــــــ دور حزب الاستقلال المغربي في حركة عدم الانحياز، المجلة التاريخية المغاربية، تونس، العدد 75-76، أيار 1994.

22. ـــــــ البعد الدولي في شخصية علال الفاسي، جريدة العلم، الرباط، العدد 22289 في 18 أيار 2012.

23. ـــــــ مكانة الدين في النظام الملكي في المغرب، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 19، تموز 2008.

24. ـــــــ المفكر محمد فاضل الجمالي والشخصيات الوطنية في المغرب العربي، جريدة الزمان، بغداد، العدد 4694في 28 كانون الأول 2013.

25. محمد فاضل الجمالي، المغرب العربي ومؤتمر باندونغ، المجلة التاريخية المغربية، العدد2، تونس، 1974.

26. المصطفى الريس، ملاحظات أولية حول علاقة شيوخ الزوايا بالاستعمار الفرنسي في الخمسينيات من خلال صحيفة (الوداد)، مجلة المناهل، المغرب، العدد 89-90، 2011.

27. مصطفى الفيلالي، مفهوم المغرب العربي - تطوره تصوراً وممارسة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 77، 1985.

28. نبيه الأصفهاني، تطور الحركة السياسية في منطقة المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 11 كانون الأول 1982.

29. نقولا زيادة، سياسة فرنسا في المغرب، مجلة شؤون عربية، تونس، العدد (31)، 1962.

30. نيقولا زيادة، العالم العربي المغرب، مجلة شؤون عربية، تونس، العدد 21، 1982.

ثانياً- الصحف

1. جريدة الحرية، تونس، العدد 146، 21 كانون الثاني 1951.

2. ــــــــــ تونس، العدد 144، شباط 1951

3. ــــــــــ تونس، العدد 152، 4 آذار 1951.

4. ـــــ بغداد، العدد361، 22 آب 1955.

5. جريدة العلم، العدد 324، 26 أيلول، 1947.

الموسوعات

أولاً: الموسوعات العربية

1. الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، معلمة المغرب، ج20، مطابع سلا، سلا، 1998.

2. حميد الجميلي وآخرون، موسوعة بيت الحكمة لأعلام الغرب في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، بغداد، 2000.

3. عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، بيروت، 1974.

4. محمد معروف الدفالي، من الحركة القومية إلى حزب الشورى والاستقلال، ج1، موسوعة الحركة الوطنية والمقاومة في المغرب، المجلد الثاني.

5. مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج19، بيروت، 2003.

ثانياً- الموسوعات الأجنبية

1. Encyclopedia Americana a New York , 1967 , Vol.

2. The New Encyclopedia Britannia ,Micro Paedia London , 1986 , Vol.